الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: مالية**

**عنوان الرسالة**

# أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)
# - دراسة حالة الجزائر -

**إعداد الطالبة:**
زمال وهيبة

**تحت إشراف:**
أ .د مخلوفي عبد السلام

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **أ.د/بن بوزيان محمد** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة تلمسان** | **رئيسا** |
| **أ.د/مخلوفي عبد السلام** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة بشار** | **مقررا** |
| **أ.د/بوثلجة عبد الناصر** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة تلمسان** | **عضوا** |
| **د/بوسهمين أحمد** | **أستاذ محاضر** | **جامعة بشار** | **عضوا** |

**السنة الجامعية: 2018/2017**

# إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- إلى من أفنت شبابها كشمعة تنير دربي في الحياة ..والدتي.
- إلى من لا أنسى جميله وعرفانه ماحييت....والدي.
- إلى من يد العون لي.....إخوتي وأخواتي.
- إلى كل من ساعدني.

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين فمن المقام الأول أشكر الله العلي القدير الذي وفقني على إتمام هذا العمل.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله

- فأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور مخلوفي عبد السلام الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل.
- وإلى الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان والأستاذ مازري عبد الحفيظ لتقديم يد المساعدة.
- وأتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

## فهرس المحتويات


| البيـــــــان | الصفحة |
|---|---|
| الاهداء | |
| كلمة شكر وتقدير | |
| فهرس المحتويـات | |
| فهرس الجـداول | |
| فهرس الأشكـال | |
| فهرس الملاحق | |
| **المقدمـة العامـة** | **( أ - ح)** |
| **الفصـل الأول: واقع الثروة النفطية في العالم** | |
| مقدمة الفصل | 02 |
| **المبحث الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط.** | 03 |
| المطلب الأول: ماهية النفط | 03 |
| أولا: تعريف النفط | 03 |
| ثانيا: تاريخ اكتشاف النفط | 08 |
| ثالثا: النظريات المفسرة لأصل وتكوين النفط | 09 |
| رابعا : أماكن تواجد النفط | 11 |
| المطلب الثاني: طرق استكشاف النفط | 13 |
| أولا: المسح الجيولوجي | 13 |
| ثانيا: المسح الجيوفيزيائي | 14 |
| ثالثا: المسح الجيوكيميائي | 14 |
| رابعا: الحفر الاستكشافي | 15 |
| المطلب الثالث: هيكل صناعة النفط | 15 |
| المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية النفط | 17 |
| أولا: أهمية النفط في القطاع الصناعي | 17 |
| ثانيا: أهمية النفط في القطاع الزراعي | 17 |
| ثالثا: أهمية النفط في القطاع السياسي | 18 |
| رابعا: أهمية النفط في القطاع العسكري | 18 |
| خامسا: أهمية النفط في القطاع التجاري | 19 |
| سادسا: أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات | 19 |
| المطلب الخامس: التوزيع الجغرافي للنفط في العالم"الاحتياطات، الإنتاج، الاستهلاك" | 20 |
| أولا: الاحتياطي العالمي من البترول | 20 |
| ثانيا: الانتاج العالمي من البترول | 24 |

| | |
|---|---|
| ثالثا: استهلاك البترول في العالم | 28 |
| **المبحث الثاني: التطورات في الأسواق النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي** | 29 |
| المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للسوق النفطية | 29 |
| أولا: مفهوم السوق البترولية | 29 |
| ثانيا: العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية | 30 |
| ثالثا: التعاملات في السوق النفطية | 35 |
| رابعا: التحديات في السوق النفط العالمية | 38 |
| المطلب الثاني: السعر النفطي | 39 |
| أولا: أنواع سعر النفط | 39 |
| ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط | 42 |
| المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط | 57 |
| أولا: العوامل الاقتصادية | 57 |
| ثانيا: العوامل النقدية | 64 |
| ثالثا: عامل الندرة | 65 |
| رابعا: العوامل الفنية | 65 |
| خامسا: العوامل النفسية | 65 |
| المطلب الرابع: التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية | 66 |
| أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة | 66 |
| ثانيا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة | 66 |
| خاتمة الفصل | 68 |
| **الفصل الثاني: علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي** | |
| مقدمة الفصل | 70 |
| **المبحث الأول: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي** | 71 |
| المطلب الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي | 71 |
| أولاً : تعريف النمو الاقتصادي | 71 |
| ثانيا: بين النمو والتنمية | 72 |
| ثالثا: قياس النمو الاقتصادي | 75 |
| رابعا: أنواع النمو الاقتصادي | 76 |
| خامسا: عناصر النمو الاقتصادي | 77 |
| سادسا: تكاليف النمو الاقتصادي | 78 |
| المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي | 79 |
| أولا: أفكار ابن خلدون | 80 |

| | |
|---|---|
| ثانيا: نظرية النمو الكلاسيكية | 80 |
| ثالثا: نظريات الكلاسيكية المحدثة | 83 |
| رابعا: نظرية النمو الداخلي | 94 |
| **المبحث الثاني: وفرة الموارد الطبيعية نقمة أم نعمة** | 95 |
| المطلب الأول: الموارد الاقتصادية وتقسيماتها | 95 |
| أولا: تعريف المورد الاقتصادي | 96 |
| ثانيا: مفهوم وأهمية الموارد الطبيعية | 97 |
| ثالثا: الضوابط الاقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعية | 100 |
| المطلب الثاني: وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي | 101 |
| أولا: مفارقة وفرة الموارد الطبيعية | 101 |
| ثانيا: تفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية | 102 |
| ثالثا: التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية | 108 |
| رابعا: التفسير المؤسساتي للعنة الموارد | 116 |
| خاتمة الفصل | 123 |
| **الفصل الثالث: تقلبات الايرادات النفطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري** | |
| مقدمة الفصل | 126 |
| **المبحث الأول: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في اطار تقلبات الايرادات النفطية** | 127 |
| المطلب الأول: واقع الثروة النفطية في الجزائر | 127 |
| أولا: اكتشاف النفط في الجزائر | 127 |
| ثانيا: قراءة حول السياسة النفطية في الجزائر خلال الفترة (1962-2013) | 129 |
| ثالثا: الامكانيات النفطية في الجزائر | 141 |
| رابعا: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر | 147 |
| المطلب الثاني: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات إيرادات البترول | 149 |
| أولا: الاقتصاد الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية | 149 |
| ثانيا: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1988) | 149 |
| ثالثا: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1989-1999) | 154 |
| رابعا: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2014) | 156 |
| **المبحث الثاني: الدراسة القياسية** | 160 |
| المطلب الأول: أدبيات التكامل المتزامن | 160 |
| أولا: عموميات عن التكامل المتزامن | 161 |
| ثانيا: اختبارات التكامل المتزامن | 164 |
| ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ | 164 |
| رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ | 166 |

| | |
|---|---|
| خامسا: اختبارات السببية | 168 |
| المطلب الثاني: الدراسة القياسية والتحليلية لتأثير الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر | 169 |
| أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية | 169 |
| ثانيا: اختبار التكامل المتزامن | 174 |
| ثالثا: دراسة اتجاه العلاقة السببية بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي | 175 |
| رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ | 175 |
| خاتمة الفصل | 178 |
| **الخاتمــة العامــة** | **179** |
| **الملاحق** | **184** |
| **المراجع** | **194** |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجـــدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | العناصر المكونة للبترول الخام (%) | 04 |
| (2-1) | درجة الكثافة النوعية والكثافةAPI لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات، النفطية. | 05 |
| (3-1) | نسب الكبريت في بعض نفوط الدول(%) | 06 |
| (4-1) | الاحتياطي العالمي من النفط خلال الفترة( 2008-2013) | 22 |
| (5-1) | الانتاج العالمي من البترول خلال الفترة (2008-2013) | 25 |
| (6-1) | حجم الاحتياطات والإنتاج لدول الإيبك خلال سنة 2000 | 33 |
| (7-1) | تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة( 1970-1979) | 48 |
| (8-1) | تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة( 1980-1989) | 51 |
| (9-1) | تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة( 1990-1999) | 52 |
| (10-1) | تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة( 2000-2015) | 54 |
| (11-1) | تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2001- 2006 ) | 59 |
| (1-2) | الارتباط بين ثروة الموارد والحروب الأهلية (1990-2002) | 115 |
| (1-3) | الإنتاج الجزائري للمحروقات | 133 |
| (2-3) | التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر | 142 |
| (3-3) | حصيلة الاكتشافات خلال الفترة (2000-2012) | 144 |
| (4-3) | الوجهة الجغرافية لصادرات البترول الخام الجزائرية في الفترة 1995-2008 | 146 |
| (5-3) | حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام | 149 |
| (6-3) | بنية الصادرات | 149 |
| (7-3) | الإنتاج الجزائري من المحروقات( بالألف طن). | 150 |
| (8-3) | حصة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام | 150 |
| (9-3) | تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1967-1986) | 152 |
| (10-3) | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1985-1988) | 153 |
| (11-3) | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة(1994-1998) | 156 |
| (12-3) | تطور صادرات النفط الجزائري (2000-2013) | 157 |

| | | |
|---|---|---|
| (13-3) | تطور بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2014) | 158 |
| (14-3) | اختبارPP لسلسة الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية في الجزائر | 173 |
| (15-3) | اختبار PP للتفاضل الأول لسلسة الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية. | 173 |
| (16-3) | اختبار PP لسلسلة البواقي. | 175 |
| (17-3) | اختبار العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية | 175 |
| (18-3) | نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج القياسي | 176 |

## فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكـــل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | أنواع النفط بحسب درجة الكثافة (API) | 05 |
| (2-1) | العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية | 21 |
| (3-1) | منحنى هوبرت | 27 |
| (4-1) | الاستهلاك العالمي للنفط خلال الفترة(1980-2013) | 28 |
| (5-1) | أكبر احدى عشرة دولة مستهلكة للنفط في سنة 2014. | 29 |
| (6-1) | تطور سعر البترول خلال الفترة (1860-1935) | 43 |
| (7-1) | النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط(2010-2014) | 60 |
| (1-2) | دالة الانتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة | 88 |
| (2-2) | التمثيل البياني لمخطط "سولو" | 90 |
| (3-2) | نموذج كوردن | 105 |
| (4-2) | أنواع الفساد الناشئ عن التفاعل بين القطاعين الخاص والعام. | 120 |
| (1-3) | تطور الاحتياطي المؤكد من البترول الخام في الفترة 1970-2014 | 141 |
| (2-3) | تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر في الفترة 1965-2014 | 143 |
| (3-3) | تطور استهلاك البترول الخام في الجزائر في الفترة 1965-2014 | 144 |
| (4-3) | تطور صادرات البترول الخام في الجزائر في الفترة 1970-2013 | 145 |
| (5-3) | التمثيل البياني لسلسة الناتج الاجمالي الخام خلال الفترة 1972-2015 | 170 |
| (6-3) | التمثيل البياني لسلسة الايرادات البترولية خلال الفترة 1972-2015 | 171 |

| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | اختبار PP لسلسلة الناتج الداخلي الخام. | 185 |
| 2 | اختبار PP للتفاضل الأول لسلسلة الناتج الداخلي الخام. | 186 |
| 3 | اختبار PP لسلسلة الإيرادات النفطية | 187 |
| 4 | اختبار PP للتفاضل الأول الإيرادات النفطية. | 188 |
| 5 | تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات النفطية في المدى الطويل. | 189 |
| 6 | اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية والناتج الداخلي الخام | 190 |
| 7 | نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج القياسي | 191 |
| 8 | معلمات النموذج في المدى القصير والمدى الطويل. | 192 |

# المقـــــــدمـــــــة العـــامـــــــــــة

## المقدمة العامة:

يعتبر النفط أحد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم سواءا الدول المنتجة أو المستوردة المتقدم منها أو النامي، وقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات .

وقد ساهم التوزيع غير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة وهي سوق تشهد تنافسا شديدا وتضاربا في المصالح الاقتصادية بين دول منتجة ومصدرة للنفط تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بالاعتماد على المداخيل النفطية ودول مستهلكة ومستوردة تهدف إلى ضمان أمنها الطاقوي عن طريق سيطرتها على منابع النفط.

وتخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها. ويمثل التقلب السعري للنفط أحد أهم قضايا العصر وهو بمثابة تحدي يواجه مختلف الدول بصور مختلفة، وحسب موقعها الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، أكانت دول مصدرة للنفط أو مستوردة له، متطورة أو نامية فقيرة أو دولا غنية. وقد شهد عقد الخمسينيات من القرن العشرين محاولات الدول المنتجة التفاوض مع الدول الشركات الكبرى والدول المستهلكة من أجل تحسين السوق البترولية العالمية وحماية ثرواتها النفطية لكونها موردا ناضبا، ولكنها لم تنجح، وهو الأمر الذي دفعها إلى إنشاء منظمة الأوبك من أجل الحماية والدفاع عن ثروتها الطبيعية والتي أصبح لها دور فعال في تحديد الأسعار البترولية. وفي مطلع السبعينيات من القرن العشرين أدى ارتفاع أسعار البترول السريع وانتقال قرار تسعير البترول للدول المالكة والمصدرة إلى ردة فعل ترتب عنها إنشاء وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 1974 الممثلة للدول المستهلكة للبترول وإن غلب على سياستها طابع مواجهة ارتفاع أسعار البترول. وعلى خلاف الفترة السابقة فإن مرحلة الثمانينات جسدت مرحلة اضطراب وعدم استقرار، بل هي مرحلة تراجعية وانخفاض وتدني للسعر انتهت بحدوث أزمة سنة 1986. وجاءت حقبة التسعينات حبلى بالأحداث منها احتلال الكويت وانهيار الاتحاد السوفياتي والأزمة المالية الآسيوية وبروز ظاهرة الاندماجات بين الشركات النفطية العملاقة وقد تميزت بتقلبات متباينة في أسعار النفط. ومع مطلع 2000 توالت الأحداث السياسية والاقتصادية التي خلفت تداعيات خطيرة على حركة أسعار النفط ، إلا أن السوق استردت عافيتها لتحقق الأسعار لاسيما سعر خام برنت المرجعي أرقاما قياسية لامست 147 دولار للبرميل في شهر جويلية من عام 2008. وكان الرأي الذي تبلور لدى العديد من المراقبين أن حقبة النفط الرخيص أصبحت شيئا من الماضي ليتفاجئ الجميع بتراجع غير مسبوق لأسعار النفط خلال عام 2014 إلى أقل من 50 دولار

للبرميل.

وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية للنفط إلا أن البعض يرى بأنه نقمة فقد وصفه "جوان بابلو بيرنز الفونسو"، وزير النفط الفنزويلي السابق، بأنه "رجس الشيطان، ونحن غارقون في رجس الشيطان"، وعلى الجانب العربي صرح الملك "إدريس السنوسي" ملك ليبيا عند إخباره بأن اتحاد الشركات الأمريكية اكتشف النفط في بلاده بالقول "أتمنى لو أنكم عثرتم على مياه ..." فالنفط هذا المورد الطبيعي غير المتجدد أصبح يشكل نقمة لدى بعض الدول الغنية به، بصفة خاصة وبالموارد الطبيعية بصفة عامة. وقد انتشرت العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي لاحظت أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية يكون فيها مستوى النمو والتنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ من الدول التي لا تتمتع بهذه الميزة، وقد أطلق على هذه الظاهرة بلعنة الموارد أو مفارقة الوفرة. ولا يمكن الإنكار أيضا بأنه هناك دول تميزت بأداء اقتصادي أفضل من الدول الأخرى كبوتسوانا الغنية بالألماس وأندونيسيا التي تعتمد على النفط.

وتعتبر الجزائر واحدة من البلدان التي تتمتع بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية، من أهمها البترول والغاز الطبيعي، والتي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، والتاريخ النفطي الجزائري حافل بالأحداث والتطورات التي عرفها خاصة وأن النفط الجزائري كان بين يدي المستعمر الغاشم أثناء الفترة الاستعمارية وحتى بعد الحصول على الاستقلال السياسي، إلا أن الاستقلال الاقتصادي جاء في 24 فيفري 1971 وهو تاريخ تأميم المحروقات لتبدأ الجزائر أولى خطواتها في مجال قطاع المحروقات ويصبح النفط أهم مورد حققت من خلاله ايرادات ساهمت إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الجزائري. فقد ساهمت الإيرادات البترولية بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تمول بفضل الإيرادات النفطية، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، فيما اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة ما بين 1986و 1998 بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق، وكان الدافع هو الانهيار المفاجئ لأسعار النفط ، بينما شهدت الفترة 2000-2015 قرارات اقتصادية بالغة الأهمية لعب فيها سعر النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها تعديل قانون المحروقات، إنشاء صندوق ضبط الموارد، وكذا التسديد المسبق للديون، واعتماد سياسة التقشف.

وبالرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الجزائري في سنوات لعب فيها النفط دور ماكنة النمو، إلا أن الاعتماد المطلق والمتزايد على الإيرادات البترولية يعتبر خللا انتاجيا كبيرا، هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للمخاطر لأن أسعار البترول ليست مستقرة ولا يمكن التحكم بها.

- ✓ **اشكالية الدراسة:**

وعلى ضوء عرضنا السابق تظهر ملامح اشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

**ما مدى تأثير التقلبات في الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري؟**

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الاشكالية ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي نوجزها فيما يلي:

- ماهي العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار النفط؟
- ما مدى مساهمة الثروة النفطية في بناء الاقتصاد الجزائري؟
- كيف يتأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية؟
- ماهي التحديات التي تواجه النفط الجزائري في المستقبل؟

✓ **فرضية الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية تمت صياغة الفرضية التالية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري ريعيا كونه يعتمد على ايرادات النفط وبالتالي فإن أي تذبذب يطرأ على هذا الأخير سينجم عنه تأثير مباشر على النمو الاقتصادي.

✓ **أهداف الدراسة:**

تتمثل الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الإمكانيات التي يزخر بها العالم من النفط.
- التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار النفط ، ومسار التطور التاريخي لأسعار النفط.
- الوقوف على أهم النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي.
- التعرف على مدى استفادة الدول الغنية من ثرواتها الطبيعية.
- توضيح مدى أهمية النفط في بناءه للاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة ايراداته في عملية النمو الاقتصادي، والعلاقة التي تربطهما.

✓ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الأساسية والهامة على مستوى الاقتصاد الدولي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وهو النفط ، إذ يعد الركيزة الرئيسية للاقتصاد في الجزائر، وهذا من خلال مساهمة ايراداته في عملية النمو الاقتصادي.

✓ **دوافع وأسباب اختيار الموضوع:**

انطلاقا من أهمية الموضوع جاءت داوفعنا لاختياره دون سواه والتي تتمثل فيما يلي:

- أهمية موضوع النفط كونه يعتبر من المواضيع الاقتصادية الهامة التي لا تزال تثيرا جدلا على الصعيد الدولي بصفة عامة وعلى الصعيد الجزائري بصفة خاصة.
- الاهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بموضوع النفط خاصة وأنه موضوع معقد والتعرف على إمكانيات

النفطية العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

- الاهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري خاصة في ظل اعتماده على المورد الواحد في تمويل عمليات التنمية والنمو الاقتصادي.

✓ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، استخدمنا العديد من المناهج، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي المساعد على تحليل وفهم المعطيات، وقد اعتمدنا أيضا على المنهج التاريخي فيما يخص بعض الأجزاء المتعلقة بالتطور التاريخي لأسعار البترول وتاريخ قطاع البترول في الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الاحصائية وبرنامج Eviews7 في الدراسة القياسية.

✓ **حدود الدراسة:**

سيتم التركيز في هذه الدراسة على العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، واختبار هذه العلاقة باستخدام الاقتصاد القياسي من خلال نموذج قياسي، وقد حددت فترة الدراسة في الفترة الممتدة من 1972إلى غاية 2015.

✓ **أقسام الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول وهي كالتالي:

**الفصل الأول:** الذي سيكون تحت عنوان "واقع الثروة النفطية في العالم" والذي سنقسمه إلى مبحثين، الأول يتم تقديم فيه أساسيات عن النفط أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى التطورات في الأسواق النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.

**الفصل الثاني:** الذي سيكون تحت عنوان علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي سنقسمه إلى مبحثين. المبحث الأول سنتناول فيه مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي أما المبحث الثاني سنعالج فيه ما إذا كان وفرة المورد الطبيعي نعمة أم نقمة على البلدان الغنية بها.

**الفصل الثالث:** الذي سيكون تحت عنوان تقلبات الإيرادات النفطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري هو الآخر سنقسمه إلى مبحثين، الأول سيتم فيه تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في اطار تقلبات الايرادات النفطية أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة القياسية والتحليلية، لتبين أثر تقلبات الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام البرنامج الاقتصاد القياسي Eviews7.

✓ **الدراسات السابقة:**

لقد تم الرجوع إلى العديد من الدراسات وذلك للتعرف على الجهود السابقة ذات الصلة ، و أن هذه الدراسات تناولت موضوع الدراسة من جوانب مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة بعنوان **" أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2010"** للباحث بن زيدان الحاج نشرت في مجلة الاستراتيجية والتنمية لجامعية عبد الحميد بن باديس جامعة مستغانم، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسن مستوى الناتج المحلي الخام أي النمو الاقتصادي تزامن مع تحسن إيرادات الجزائر وبدرجة أكبر البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار Sahari Blend، إلا أن الملاحظة السلبية تبقى في التبعية المفرطة لهذا المورد الطبيعي الناضب، فعدم تنويع الصادرات الجزائرية جعلت الجزائر دولة ريعية ودالتها الانتاجية محتكرة في انتاج البترول.
- دراسة بعنوان **"الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة البترولفي الجزائر-"** نشرت في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، للباحثين بلمقدم مصطفى وبن رمضان أنيسة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي حيث قدما الباحثان نبذة عن مفهوم الموارد الاقتصادية عامة والموارد الطبيعية الناضبة بصفة خاصة، ودور الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى ما يعرف بمصطلح لعنة الموارد كما استعرضا الباحثان أهم التفسيرات التي جاءت لتفسر هذه الظاهرة وهما: نظرية المرض الهولندي والاقتراب المؤسسي. كما ركز الباحثان على الجزائر من خلال قيامهما بدراستين قياسيتين. وقد توصلا من خلال الدراسة القياسية الأولى أن تزايد معدل استخدام الموارد الطبيعية الناضبة –البترول- يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي. وقد استخدما نموذج Stiglitz للنمو الاقتصادي في ذلك. أما الدراسة الثانية فقد توصلا إلى وجود علاقة طردية بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي الجزائري. وان العوائد البترولية لا تؤدي إلى نمو اقتصادي أو تطور تقني بل تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية فقط.
- دراسة بعنوان **"تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1990-2013-"** للباحثان طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني في اطار المؤتمر الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية وقد هدفت ألى معرفة مدى استجابة الناتج المحلي للتغيرات في أسعار النفط خلال الفترة 1990-2013 وقد تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين أساسين هما متغير مستقل هو أسعار النفط في السوق العالمية ومتغير تابع هو النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة 1990-2013 وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.
- الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد J .D Sachs&A.M.Warner (1995) واحدة من أكثر الدراسات شمولا المستندة إلى التجربة، والتي كانت بعنوان **"وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"**. وقد توصل ج.د زاكس و أ.م.رونر إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج المحلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو

اقتصادي في الفترة اللاحقة من 1971 حتى1989. غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، فوفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، رفع مداخيل الاقتصاد وترجيح كفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد، وبالتالي فمن المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس.

- دراسة شكوري سيدي محمد بعنوان : **"وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-"** أطروحة دكتوراه منشورة بجامعة تلمسان 2012، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير وفرة الموارد الطبيعة على النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية للبلد، وأن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي لا سيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي وانتعاش البترول والتراجع العام في أداء الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ، والتي لم يستطيع تطوير أي قطاع مصدر خارج قطاع المحروقات منذ ما يزيد عن 50 سنة ، فارتبط الاقتصاد الجزائري كليا بالبترول وبعائداته. وأي تراجع في أسعاره يؤثر سلبا على كل الاقتصاد.

✓ **<u>صعوبات الدراسة:</u>**

كأي باحث عند إنجازنا لهذه الدراسة تلقينا العديد من الصعوبات والعراقيل التي كانت تقف أمامنا كل مرة في تقدم هذه الدراسة ويمكن تلخصيها في النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بالنفط وبالاقتصاد الجزائري .
- تضارب في الاحصائيات من مصدر لأخر.

## الفصل الأول

# واقع الثروة النفطية في العالم

## مقدمة الفصـــــــــل:

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية باستهلاك نوع معين من أنواع الطاقة وهو الفحم والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، ثم ارتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي باكتشاف البترول الذي صار أهم مصادر الطاقة نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى.

ويعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان فقد أصبح المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج العديد من الصناعات وسلعة هامة في التجارة الدولية. وقد حظي النفط باهتمام واسع لم تستحوذ عليه أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. ونتيجة تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

ومع تركز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكامن البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية جعلت من البترول سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب.

ويعتبر موضوع أسعار النفط من المواضيع المهمة التي أثارت جدل كثير بين الدول المنتجة للبترول (المصدرة) والدول المستهلكة له (المستوردة) وكان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، واستطاعت الدول الصناعية في كثير من الأحيان ضمان امداداتها من النفط بأبخس الأسعار لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساهمت إلى حد كبير في تصاعد وارتفاع استهلاك البترول عالمياً بمعدلات عالية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إعطاء صورة واضحة عن واقع الثروة النفطية في العالم وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** مدخل عام لاقتصاديات النفط.

**المبحث الثاني:** التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي

## المبحث الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط.

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عليها في مسيرة حياتها، وقد استعمل الانسان النفط منذ قديم الزمان ولكن بصورة بدائية ومحدودة ومع مرور الوقت زادت الحاجة إليه خصوصا مع زيادة أحجام السكان والتقدم المحرز على المستوى الصناعي والتكنولوجي.

### المطلب الأول: ماهية النفط

#### أولا: تعريف النفط

تستمد كلمة بترول[1] (petroleum) أصلها من اللغة اللاتينية وهي كلمة ذات مقطعين (petra) وتعني الصخر و(oleum) تعني الزيت ، وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو الزيت الخام (للتمييز بينه وبين زيوت الخضروات وشحوم الحيوانات) ، كما أن له اسم دارج هو الذهب الأسود. وأحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية (نافث أو نافثا والتي تعني قابليته للسريان).

ويطلق مصطلح بترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي على المواد الغازية، ومصطلح البيتومين أو الإسفلت على المواد الصلبة[2].

والنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. أما المواد الهيدروكاربونية الغازية فهي التي تشكل الغاز الطبيعي. وقد تتواجد هذه المواد السائلة (النفط الخام) والغازية (الغاز الطبيعي) جنبا إلى جنب في حوض بترولي واحد كحقول كركوك وباي حسن وجمبور في الحوض الشمالي من العراق، وقد تنفرد في الوجود كحقول الغاز في الجزائر وحقول حوض البو في ايطاليا[3].

إن مادة النفط بصورته السائلة أو الغازية يتواجد في أعماق الأرض، لذلك تكون هناك المواد من المواد العالقة أو المختلطة مع البترول الخام خاصة مثل المياه، الأملاح، الرمال، الكبريت، الشمع،...إلخ. لذلك لا يمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال، والبعض الآخر

---

[1] لابد من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح البترول ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل **السلافي**، يستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

[2] نبيل جعفرعبد الرضا،**اقتصاد النفط**، ص 8، متاح على الموقع التالي: http://www.arab-oil-naturalgas.com/books/b_oil.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/10/10.

[3] محمد أزهر السماك،**اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، الموصل ،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ،1981، ص15.

منها ما هو منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالآتي:

أ. **المنتجات الخفيفة**: منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين.

ب. **المنتجات المتوسطة**: زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم.

ت. **المنتجات الثقيلة**: زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

**الجدول رقم (1-1): العناصر المكونة للبترول الخام (%)**

| العنصر | الوزن% |
|---|---|
| الكربون | 87-84 |
| الهيدروجين | 14-11 |
| الكبريت | 4-0.05 |
| النتروجين | 2-0.1 |
| الأوكسجين | 2-0.1 |

**المصدر**: محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، ليبيا، دار شموع الثقافة، 2003، ص22.

ورغم أن النفط الخام الموجود في الطبيعة يعتبر مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة. تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيمياوية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية. فالمنطقة الأوربية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية.

هنالك نفط ثقيل، خفيف، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض)، كما يوجد نفط حلو ومر للتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية. هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع النفط[1]. كما يوضحه الجدول التالي:

[1] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، الجزء الأول، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2013 ، ص13.بتصرف.

**الجدول رقم (1-2): درجة الكثافة النوعية والكثافةAPI لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات، النفطية.**

| النوع | درجة الكثافة النوعية | عدد البراميل في الطن المتري | الكثافة حسبAPI |
|---|---|---|---|
| **زيت الخام** | 0.97-0.80 | 6.6-8.0 | 12.9-45.4 |
| **بنزين الطائرات** | 0.78-0.80 | 8.2-9.1 | 49.9-70.6 |
| **بنزين السيارات** | 0.79-0.81 | 8.1-9.0 | 47.6-67.8 |
| **كيروسين** | 0.84-0.78 | 7.6-8.2 | 37.0-49.9 |
| **زيت الغاز** | 0.90-0.82 | 7.1-7.8 | 25.7-41.1 |
| **الديزل** | 0.92-0.82 | 6.9-7.8 | 22.3-41.1 |
| **زيت التشحيم** | 0.95-0.85 | 0.95-0.85 | 17.5-35.0 |
| **زيت الوقود** | 0.99-0.92 | 6.5-6.99 | 11.4-22.3 |
| **إسفلت** | 1.10-1.00 | 5.8-6.4 | 10.00 |

**المصدر:** أمينة مخلفي، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

إن درجة الكثافة النوعية كمصطلح تعني معيارا ومؤشر لمعرفة نوعية وجودة البترول الخام، فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1-60 درجة، فكلما كانت الدرجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون البترول الخام خفيفا وقليل اللزوجة، والعكس صحيح في حالة انخفاضه ولقد جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي. وتصنف درجات الكثافة النوعية للنفط عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية موضحة في الشكل الآتي:

**الشكل رقم(1-1): أنواع النفط بحسب درجة الكثافة (API)**

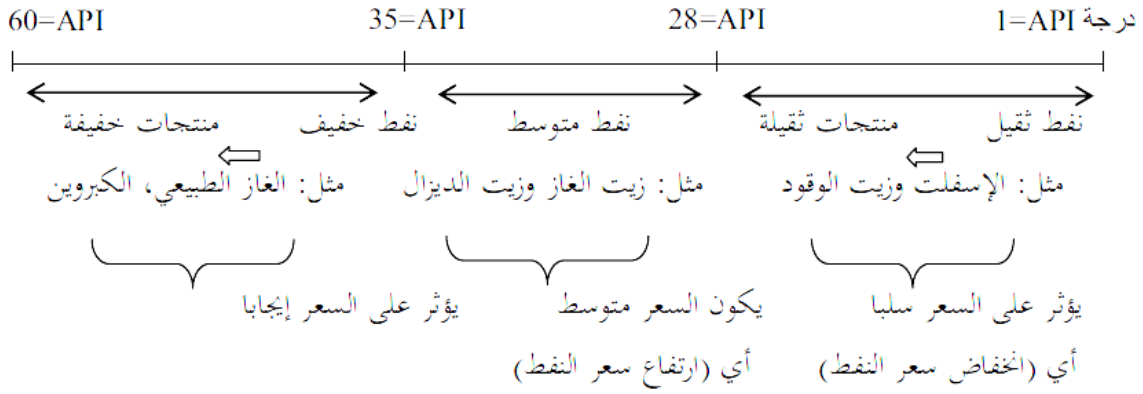


**المصدر**: أمينة مخلفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

وتحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي في شكل رقم صحيح وكسر عشري ثم يقرن به الحروف الأولى من اسم (API[1]) وهي:

$$\text{درجة (API)} = 131.5 - \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة للنفط الخام عند درجة(60ف)}}$$

ويقصد بدرجة الكثافة النوعية نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعينة والماء[2].

أما بالنسبة للفروق النوعية الأخرى فقد أصبح الفرق في نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية التي بين أسعار النفط الخام، على أساس أنه كلما قلت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما زادت قيمته. وقد كبرت أهمية هذه الميزة بعد تعاظم الاهتمام بنظافة البيئة وأصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت الأقل، تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة والجدول أدناه يعطي صورة نسبة الكبريت في بعض الدول المصدرة:

**الجدول رقم (1-3): نسب الكبريت في بعض نفوط الدول(%)**

| الدولة | نسبة الكبريت في نفطها |
|---|---|
| الكويت | 2.48 |
| العراق | 1.85 |
| السعودية | 1.60 |
| إيران | 1.40 |
| قطر | 1.05 |
| ليبيا | 0.45 |
| نيجيريا | 0.25 |
| الجزائر | 0.14 |

**المصدر**: أمينة مخلفي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

وبذلك يعتبر النفط الجزائري من خلال الجدول من أفضل النفوط من حيث درجة نقاوته من الكبريت يليها النفط النيجيري والليبي وهكذا[3].

ولقد تم وضع مقاييس للثروة النفطية، بحيث أصبحت معروفة ومستخدمة عالميا وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن بصورة غالبة. فالوحدة القياسية للنفط هي إما أن تكون بموجب:

[1] American Petroleum Institute.

[2] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص142.

[3] أمينة مخلفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

1. الحجم: ويمكن أن نميز بين:

1-1 البرميل BARREL: وهي وحدة القياس الأمريكية والأكثر شيوعا واستعمالا في العالم وهو ما يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر.

1-2 المتر المكعب: ويعادل 6.28 برميل وستعمل هذا المعيار في بعض البلدان كفرنسا، ألمانيا.

2. الوزن: وهي وحدة قياسية شائعة في استعمالها عالميا، ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية لها، كما يمثل مليون برميل =50 مليون طن من النفط في العام. والقياس بالوزن ذو ثلاثة أنواع:

2-1 الطن الطويل Long Ton ويعادل 1006كغم.

2-2 الطن المتري Metric Ton ويعادل 999 كغم.

2-3 الطن القصير Short Ton ويعادل 906 كغم.

وتقاس الغازات الطبيعية إما باستعمال القدم المكعب أو المتر المكعب ونظرا لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000 متر مكعب، علما أن المتر المكعب يعادل حوالي 35.31 قدم$^3$.

ونظرا لوجود أنواع وأصناف مختلفة من النفط فقد تم الاتفاق بين المتعاملين على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلة البترولية. فعلى مستوى العالم تم اختيار الخامات التالية لتكون مرجعاً عالمياً للتسعير:

- **خام برنت(Brent)** الذي يتكون من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفا في منطقتي برنت ولينيان في بحر الشمال (المملكة المتحدة) اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً. ويستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية. كما يعتبر من النفوط الخفيفة الحلوة المثالية لإنتاج البنزين ووقود التدفئة.
- **خام وسيط غرب تكساس (WTI)** من النفوط الخفيفة الحلوة، وكما يدل اسمه فإنه أغلبه ينتج في غرب تكساس وهو أحد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر أكبر سوق للنفط في العالم.
- **خام دبي** والذي يستخدم كمعيار للتسعير في منطقة آسيا- الباسفيك لزيت الشرق الأوسط.
- **خام تابيس** من ماليزيا، يستخدم كمرجع للنفط الخفيف في منطقة الشرق الأقصى.
- **خام ميناس** من أندونيسيا، يستخدم كمرجع للنفط الثقيل في الشرق الأقصى.

وتستخدم هذه الخامات القياسية مثل غرب تكساس وبرنت للمساعدة في تسعير 160 نوعاً من النفوط المختلفة. ويتم تسعير هذه الخامات بناء على مدى اختلافها عن الخامات القياسية ومدى بعدها عن أسواق هذه الخامات.

- **سلة أوبك**[1]؛ تعتبر سلة أوبك مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج، وهي مزيج من النفوط الخفيفة والثقيلة والخفيفة التي تنتجها الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وتعتمد أوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياساتها الإنتاجية، وعلى الرغم من أن أوبك تبنت السلة منذ عام 1987، إلا أن أهميتها ظهرت عام 2000 عند اعتماد النطاق السعري الذي يقضي بتغيير سياسة الإنتاج للمحافظة على سعر هذه السلة ضمن نطاق محدد.

**ثانيا: تاريخ اكتشاف النفط**

تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر النفط يتجاوز 3 مليارات في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عمر الانسان على الكرة الأرضية أكثر من 3 ملايين سنة. لقد كان النفط خلال الجزء الأكبر من تاريخه مدفونا في الصخور الرسوبية بعيدا عن متناول المباشر للإنسان، وكانت الاستخدامات الأولى للنفط محدودة وعابرة، فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية وحضارة وادي الرافدين والهنود الحمر، كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة ذات الرائحة اللاذعة التي تتدفق أحيانا بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد الجروح وطلاء السفن. ويعتقد بعضهم أن النبي نوح (عليه السلام) كان أول من اهتدى إلى النفط واستخدمه في طلاء سفينته التي نقلت الكائنات الحية وأنقذت الحياة من الطوفان العظيم. كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل القائه في اليم، وقد يكون الفراعنة أول من استخدم قار النفط في عمليات تحنيط كبار ملوكهم ونبلائهم، وكذلك استخدمه الفراعنة في طلاء السفن، وكمسحوق للتجميل في طلاء العيون والأظافر.

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عنها (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين). كما قد عرف العراقيون النفط منذ أقدم العصور واستخدموه في إنارة وتبليط بيوتهم وشوارعهم. وقد قام أبو بكر الرازي بكتابة طريقة تقطير البترول للحصول على زيت الإضاءة في كتابه الأسرار[2].أما الريادة في الحفر بحثا عن النفط فقد كان الصينيون السباقون لذلك ، وكان ذلك في القرن الرابع ميلادي فقد بلغوا أعماقا زادت عن 240 م وكان يتم حرق النفط المنتج لتبخير الماء المالح للحصول منه على الملح الثمين.

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي عام 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] تضم سلة الأوبك 12 خاما: الخام العربي الخفيف السعودي، خام صحاري الجزائري، خام بوني الخفيف النيجري، خام جيراسول الأنغولي، خام أورينت الأكوادوري، الخام الإيراني الثقيل، خام البصرة الخفيف العراقي، خام التصدير الكويتي. خام السدر الليبي، الخام البحري القطري، خام مربان الإماراتي وخام ميري الفنزويلي.

[2] **Kérosène** , disponible sur :http://fr.wikipedia.org/wiki/K%C3%A9ros%C3%A8ne ,(consulté le 13/02/2015).

وفي عام 1855 توصل كل من جورج بيسيل George Bissell وجوناثان إفيليثJonathan Eveleth إلى أن النفط الذي يتواجد بسهولة في شمال شرق الولايات المتحدة الأميركية (والذي كان يتم استخدامه من طرف الهنود الحمر في وقت مبكر للإضاءة) يمكن استخدامه للإضاءة بواسطة التقطير.

وفي سنة 1859 تم حفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض في مدينة تتسفيل بولاية بنسلفانيا من طرف ايدوين ليورنتين درايك والذي كان يعمل لصالح مجموعة من المستثمرين الذين كانوا يبحثون عن الثروة أكثر من بحثهم عن النفط، كان هدف هذه المجموعة الاستثمارية تسويق زيت جديد أقل كلفة وأكثر سلامة من زيت الفحم وزيت الحيتان، وقد تم استخراج حوالي 274 طن من النفط في العام ذاته[1].

وبعد نجاح ايدوين ليورنتين درايك في استخراج النفط تهافت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت. وبعد انتشار أخبار استخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي عام 1901 منحت إيران رجل الأعمال الانجليزي "وليم لارس" عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908 من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم. وبحلول سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، ايطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، الأرجنتين، أندونيسيا. وفي سنة 1911 بدأ الانتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا سنة 1914. وفي 1936و 1938تم اكتشاف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي. وفي عام 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائري وفي عام 1967 تم اكتشافه في النرويج[2].

وعقب اكتشاف واستغلال النفط عبر العالم في القرن العشرين، لم يتوقف تطور الصناعة النفطية في جميع نشاطاتها إلى يومنا الحالي، كون أن النفط مادة أساسية في العديد من الصناعات الكيمياوية ومصدر طاقة لمعظم المركبات، مما يجعله أهم السلع في العالم، رغم التجارب العديدة في محاولة استبدال هذا المرد بالطاقات البديلة.

**ثالثا: النظريات المفسرة لأصل وتكوين النفط**

تتكون الأرض من نواة محاطة بالقشرة الأرضية التي تبطن سطح الأرض وتتكون من قشرة الأرض(أديم الأرض) والقشرة العلوية ويوجد النفط والغاز في أديم الأرض فقط. وتمثل الجيولوجيا العلم الذي يدرس تاريخ وبنية الأرض، وقد ركزت أغلب الدراسات الجيولوجية على مظاهر أديم الأرض التي تعتبر مصدر الطاقة والمعادن لمجتمعاتنا الصناعية الحديثة في هذه الأيام، أما الجيوفيزياء فهي العلم الذي

[1] **Histoire du pétrole**, disponible sur , http://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_du_p%C3%A9trole ,(consulté le 13/02/2015).

[2] أمينة مخلفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 9-10.

يدرس الخصائص الفيزيائية للأرض ويستخدم بشكل متزامن مع علم الجيولوجيا في مجال الاستكشاف عن الغاز والنفط[1].

ولا تزال نشأة النفط موضع جدل وخلاف علمي كبير، فالنظريات المختلفة التي ظهرت لتفسير نشأة النفط لم تستطع أن توضح كل الحقائق ولم تسلم أي منها من الانتقادات. وتعزى بعض الصعوبات في وجود نظرية متكاملة يقبلها جميع الجيولوجيين إلى أن النفط سائل ينزح من موطنه الأصلي ولذلك أصبح من العسير دراسته في مكان نشأته والاستدلال على أصله وتاريخه.

1) **النظرية المعدنية:** ترى هذه النظرية بأن النفط معدني الأصل تكون نتيجة لتعرض بعض رواسب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض لبخار الماء ذلك أن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع( الأستلين). لكن الندرة الشديدة لرواسب الكربيدات يصعب معها تصور أنها كانت موجودة بكميات هائلة وكافية لتكوين ما استخرج فعلا من النفط الخام ومالا يزال موجودة في باطن الأرض ثم أن النفط لا يوجد في الصخور البركانية وإنما يوجد فقط في الصخور الرسوبية[2].
2) **النظرية الكيميائية:** استطاع العالم الروسي مندليف (Mendleev) تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام، والنظرية في أساسها الكيميائي صحيحة ولكن عليها تحفظات كثيرة[3]، وبناء عليه لا يمكن اعتمادها وحدها كمصدر لتخليق البترول[4].
3) **النظرية اللاعضوية:** يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن النفط عبارة عن مواد هيدروكاربونية نجمت عن تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كربيد الحديد مع الرطوبة(بخار الماء) ونجم عن ذلك مادة أشبه ما تكون بالأستلين تحولت إلى قطرات زيتية بمرور الزمن. وعليه فإن النفط على رأي هؤلاء

---

[1] حسين القاضي، سمير الريشاني، **محاسبة البترول** ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010،ص ص 19-20.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] إن النظرية في أساسها الكيميائي صحيحة ولكن أغفل مندليف الآتي:

- خاصية النشاط الضوئي لزيت البترول الخام والتي لاتوجد بالعينات التي تم تحضيرها بالمختبر.
- أن هذه التفاعلات التي قام بها حتى تحدث في الطبيعة فلا بد أن تكون على أعماق تصل إلى عدة كيلومترات تحت سطح الأرض لتوفر لها الحرارة والضغط العاليين.
- صعوبة تواجد جزيئات ماء حرة على هذه الأعماق الكبيرة ولو أن العملية محكومة بقاعدة (الضغط والحرارة) حيث وجد العلماء الروس مياه حرة على أعماق تصل إلى 14 كيلومتر تحت سطح الأرض عندما قامو بحفر بئر عميق بجزيرة كولا الروسية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين. الحرارة الشديدة تؤدي إلى عمليات التكسير لجزيئات الهيدروكربونات.
- لم يعرف حتى الآن أن الحديد عنصر دليل (path finder) على تواجد البترول في مكامنة تحت سطح الأرض.

[4] للاطلاع أكثر على النظرية الكيميائية أنظر: عبد المقتدر عبد العزيز السيد، **البترول وطرق استكشافه**، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2008، ص 40.

يتواجد في مكامن من الصخور النارية والمتحولة ومن المستحيل تواجده في ظل الصخور الرسوبية بحكم الظروف الجيولوجية والفيزوغرافية المسؤولة عن تكونها[1].

غير أن أنصار النظرية العضوية يدحضون أراء هؤلاء ويؤكدون بأن النفط بوجوده في تكوينات الصخور النارية في تلك المكامن فإنه نفط مهاجر عن مكامن الصخور الرسوبية وليس أصيلا بمناطق تواجده.

4) **النظرية العضوية:** يؤكد أنصار هذه النظرية بأن النفط عبارة عن مواد هيدروكاربونية مزيجة نجمت عن تحلل كائنات حية حيوانية أو نباتية وعليه فهم ينقسمون إلى مجموعتين:

أ. نظرية الأصل الحيواني للبترول : والتي تؤكد بأن أصل النفط يرجع إلى بقايا كائنات حيوانية بحرية كانت تعيش وسط مياه بحار دافئة كحيوانات الجمبري والاسكابوريا والقشريات والصدفيات وقد تقطرت بمرور الزمن تحت ضغط ملايين الأطنان وبظروف حرارية متباينة خلفت الزيت الحالي[2].

ب. نظرية الأصل النباتي للبترول: والتي تؤكد بأن أصل النفط يرجع إلى بقايا كائنات المواد النباتية التي اندثرت في باطن الأرض، وتفسحت وتحللت لتكون البترول.

5) **نظرية الأصل المختلط:** وجاءت هذه النظرية لترضي الجميع ممن يشجعون النظريات العضوية وبعض النظريات غير العضوية مثل النظرية الكيميائية. فلقد أشار العالم الروسي جوبكن (Gopkin) إلى إمكانية تكون البترول من أية مواد عضوية سواء نباتية كانت أو حيوانية تموت وتترسب وتدفن مع الصخور الرسوبية في أحواض الترسيب ذات الشروط الملائمة لتخليق البترول من انغلاق جزئي للحوض عن المياه المحيطة ووجود البكتيريا اللاهوائية(anaerobic bacteria) وتحت تأثير الحرارة والضغط الملائمين في قاع الحوض وبذلك أسدل الستار على الاختلاف فيما بين العلماء في نوعية المادة الأولية المكونة للبترول[3].

**رابعا: أماكن تواجد النفط**

يتواجد البترول والغاز الطبيعي في كل قارات العالم المعروفة على حد سواء ولكن من الملاحظ أن البترول والغاز الطبيعي يتواجد بكميات هائلة في أماكن معينة على سطح كوكب الأرض دون أخرى. ويطلق على أماكن تواجد النفط بالمصائد النفطية وهي نقاط التجمع الفعلي للزيت أي: هي خزانات الزيت، ويشترط لتكوين المكامن البترولية أن تتوافر الظروف الأساسية التالية:

---

[1] محمد أزهر السماك، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2] **نفس المرجع**، ص ص17-18.

[3] عبد المقتدر عبد العزيز السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

- طبقة من الصخور تحتوي على نباتات عضوية أو مواد حيوانية تتحول إلى نفط ويطلق على تلك الطبقة بالصخرة المصدر.
- طبقة من الصخور تتخللها فجوات ينساب منها النفط وإليها وتسمى صخرة التخزين.
- طبقة من الصخور لا يمكن للنفط الانسياب خلالها وتسمى تلك الطبقة بالمحبس.
- طبقة من الصخور تتيح للنفط والغاز الانسياب إلى أعلى نحو صخرة التخزين ولا يمكن تجاوزها لوجود المحبس[1].

وتختلف المصائد (أماكن تجمع النفط والغاز) من حيث الحجم والشكل والنوع وسبب ذلك يعود إلى المقام الأول إلى الطريقة التي تشكلت فيها، ويمكن تصنيف المصائد إلى ما يلي:

1. المصائد البنيوية:

تشكلت المصائد البنيوية من خلال التركيبات الجيولوجية الناتجة عن الحركة الأفقية و/أو العمودية لقشرة الأرض والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بحركات الصفيحة، إلا أن الأنواع الشائعة للمصائد البنيوية هي الطية المحدبة و الصدوع والقباب[2].

2. المصائد الطبقية:

وتتكون نتيجة لمتغيرات جانبية أو علوية في الخصائص الصخرية للطبقات الرسوبية في الأحواض الرسوبية في أثناء عمليات الترسيب أو بعدها. وقد تتسبب هذه التغييرات كثيرا من النقص المسامية والنفاذية للصخور، وبصورة عامة فالمصائد الطبقية صعب العثور عليها، ومن الأمثلة عنها تلك الموجودة في حقل كركوك.

3. المصائد المركبة:

وتتكون من جراء اتحاد عوامل جيولوجية تركيبية –طبقات محدبة أو صدوع - مع عوامل جيولوجية طبقية- تغيير في نوع الصخر أو مساميته- بعضها مع بعض لتكوين المصيدة[3]، ويعتبر حقل مدينة أوكلاهوما نموذجا عن هذا النوع من المكامن.

4. مصائد السوائل:

اكتشف هذا النوع من المصائد في المناطق التي عرفت فيها حركة السوائل تحت سطح الأرض، إذ تقوم قوة الماء بدور أساسي في منع النفط من التحرك في اتجاه أعلى الميل في الطبقة الرسوبية، ففي حالة وجود

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا،**مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] حسين القاضي، سمير الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**،ص 16.

منسوب متخالف لنوعين من السوائل كالماء والنفط في طبقة نفاذية ينشأ عنه وقوف في حركة النفط نحو الأعلى مما يسبب في تكوين مصيدة للنفط دون الحاجة إلى تكوين حاجز غير منفذ[1].

5. المصائد المقطوعة:

تسمى بعض المصائد الطبقية بالمصائد المقطوعة (مقلمة أو مبتورة) أو بنقاط عدم التوافق لأنها تترافق مع نقاط عدم توافق التعرية في الطبقة، وقد تكون التعرية قطعت بعض الأجزاء من الطبقة الرسوبية، وتبعا لذلك فقد ترسب غطاء غير منفذ فوق هذا القطع، وبما أن النفط والغاز هاجرا إلى فوق من خلال الطبقة النفوذة فإن الحركة تتعثر بالغطاء الصخري في القمة، ومن الأمثلة عن المصائد المقطوعة الموجودة في حقل إيدموند الغربي[2].

## المطلب الثاني: طرق استكشاف النفط

إن الغاية الرئيسية من الاستكشاف النفطي تكمن في العثور على مصادر جديدة من النفط والغاز الطبيعي، لضمان الحصول على موارد كافية للطاقة في المستقبل ولتلبية الطلب المتزايد على هذا المورد من الطاقة. وهذه عملية طويلة الأجل تستغرق عدة سنوات قبل أن يصبح الحقل المستكشف معدا للإنتاج والتسويق. إن الاستكشاف النفطي ذو كلفة باهضة ونتيجته غير مضمونة، وعلى الرغم من التقدم الهائل في التكنولوجيا والتقنيات النفطية، إلا أنه ليست هناك وسيلة مضمونة للعثور على النفط الخام سوى الحفر الاستكشافي. وحيث أن النفط موجود في الطبيعة في الصخور، فإن صناعة النفط منذ بدايتها اعتمدت على العلوم الجيولوجية (علوم الأرض) وتطبيقاتها في مجال الاستكشاف عن النفط، كذلك فإن الضغط المتواصل في الطلب على النفط جعل طرق الاستكشاف مبنية على مفاهيم جيولوجية بعيدة جدا عن التنقيب العشوائي.

وتتضمن عملية استكشاف النفط على مراحل عديدة، وتعتمد على الدرجة التي وصلتها المنطقة التي يستكشف فيها عن النفط، وبصورة عامة يمكن تحديد طرق استكشاف النفط بما يلي:

### أولا: المسح الجيولوجي:

وتشمل تقنيات المسح الجيولوجي، الذي تستخدم فيه أدوات الاستشعار عن بعد وعلى الصور الجوية الرادارية والتصوير بالأقمار الصناعية، إلى جانب الدراسات الميدانية بهدف تحديد العناصر الجيولوجية الرئيسية في مناطق معينة، وأنواع صخورها، وامتدادها السطحي وتراكيبها المتنوعة،

[1] **نفس المرجع**، ص ص 16-17.

[2] حسين القاضي، سمير الريشاني، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

ورسم خرائط جيولوجية لها، وتقدير احتمالات تكون النفط في طبقات رسوبية، وترتيبها وأعماقها وسمك الطبقات الخازنة المحتملة، وبعض خصائص المصائد النفطية[1] .

**ثانيا المسح الجيوفيزيائي:**

يعني ايجاد العلاقات الطبيعية الكامنة ببن الأرض ومكوناتها (فالجيو كلمة لاتينية تعني الأرض والفيزياء معناها الطبيعية) أي تحديد العلاقات بين طبيعة تراكيب الصخور وسمكها ونوعها وكنوز الثروة التي تحتضنها بين طياتها[2]. والمسح الجيوفيزيائي هو الأكثر استعمالا في استكشاف النفط وترجع بدايات استعماله الى أواسط العشرينات من القرن الماضي بعد الاستنفاذ من استعمال الخرائط الجيولوجية السطحية.

تشمل الطرق الجيوفيزيائية الشائعة الاستخدام المسح السيزمي الذي يسمى أحيانا بالزلزالي، والجاذبية، والمغناطيسية والطرق الكهربائية.

أ. **المسح الزلزلي أو السيزمي:** وتقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات كالديناميت مثلا، ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة الاستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي، وتعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول.

ب. **طريقة الجاذبية:** تعتمد عن قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

ت. **الطريقة المغناطيسية:** تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أن لكل طبقة من الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها، وهذه الطريقة لا تكفي لوحدها للكشف عن البترول.

**ثالثا: المسح الجيوكيميائي:** تهدف الدراسة الجيوكيميائية إلى تحديد الطبقات القادرة على توليد النفط، والصخور الخازنة للنفط، وتحديد أنواع الهيدروكربونات الموجودة من نفط أو غاز. وتبدأ الدراسة الجيوكيميائية بالدراسات السطحية التي تشمل قياس كمية الغازات الممتصة على حبيبات التربة أو حبيبات الصخور تحت السطحية القريبة من سطح الأرض، وقياس الاشعاع الصادر من

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2] محمد أزهر السماك، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

التربةFluorescence، ومحاولة تحديد أنواع البكتريا التي تعيش وتنمو مع مختلف أنواع الهيدروكربونات، وإجراء المسح الإشعاعي لتتبع هجرة الهيدروكربونات[1] .

**رابعا: الحفر الاستكشافي:** يبدأ الحفر البري بحفرة كبيرة نسبيا ثم يوضع بها أنابيب تغليف وقائية ثم تثبت تلك الأنابيب إلى جدران الحفران بالإسمنت كما يركب على طرفها العلوي معدات للأمان تغلق عند وقوع حدوث انفجار. ثم توضع مواسير الحفر التي تنتهي بالدقاق الذي هو رأس الحفر وكلما غاصت المواسير أضيف إلى السلسلة ماسورة جديدة، مع العلم أن المواسير مجوفة وكذلك رأس الحفر بحيث تضخ عبرها مادة الطفلة إلى أسفل البئر، والتي تعمل على تنظيم الحفرة من المكسرات حتى تسمح للدقاق بالحفر بفاعلية، بالإضافة إلى أنها تحمل معها أثناء عودتها إلى سطح الأرض المكسرات التي يقوم الجيولوجي بفحصها، حتى يقرر أنه وصل إلى الطبقة المرغوبة، ويتدفق البترول، وبذلك يقطع بوجود البترول.

ولا يخلو نشاط التنقيب عن البترول من المخاطر إذ يمكن أن تنفق الشركة مبالغ طائلة في موقع وينتهي البحث بخلوه من البترول، وعندئذ يسمى هذا البئر بالبئر الجاف.

**المطلب الثالث: هيكل صناعة النفط**

تنطوي دورة إنتاج النفط على مراحل خمس هي التالية: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق. ويمكن أن تقع مرحلة النقل من موقع الاستخراج إلى مراكز التسويق، إما قبل أو بعد مرحلة التكرير، إذ يمكن نقل النفط قبل تكريره أو بعده. وفيما يلي عرض نلخص فيه تلك المراحل:

- المرحلة الأولى: هي التنقيب عن النفط، وتعرف أيضاً بالاستكشاف والاستطلاع. وتتمثل مرحلة الاستكشاف-أي ما قبل الحفر- بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول. ويتم ذلك من خلال إجراءات المسوحات اللازمة. وتتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسوحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار وتقدير الأعماق على أن يتم أولاً ما يسمى بالحفر الاستكشافي أو الحفر التجريبي، وفي حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر أبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط وقابليته للتسويق.
- المرحلة الثانية: وهي مرحلة الإنتاج، حيث يتم إعداد الآبار أو حقل الإنتاج من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج والصمامات بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج وأجهزة لمعالجة الزيت وفصل الغاز والماء والشوائب عن البترول، ومعدات الضخ وغيرها. وعادة

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

ما تمر عملية الإنتاج بثلاث مراحل. في المرحلة الأولى يتم استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكمن كافياً لرفع الزيت، أما المرحلة الثانية فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط ومن ثم رفع النفط إلى الأعلى. وتشتمل الثالثة على استغلال الاحتياطات القابلة للاستخراج، بحيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو آبار الإنتاج.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة نقل النفط. يعتبر نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكزه تكريره واستهلاكه صناعة عالمية لما تمثله هذه السلعة من أهمية في التجارة الدولية وفي الاستهلاك. تتمثل عملية نقل النفط بأربع أنواع: (1) نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك، (2) نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى معامل التكرير،(3) نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى أماكن الاستهلاك،(4) النقل من مناطق الإنتاج التي يتوفر بها معامل تكرير إلى أماكن الاستهلاك. ولنقل النفط في جميع الأحوال، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى مؤسسات تعمل خارج الصناعة النفطية مثل الناقلات البحرية وخطوط الأنابيب.
- المرحلة الرابعة: هي مرحلة التكرير، التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام. وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين) والمنتجات الوسطى( مثل الكيروسين وزيت الغاز) والمنتجات الثقيلة (مثل زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء) وتختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام بين منطقة وأخرى. وبالإمكان تقسيم مراحل التكرير التي تتم في المصافي إلى ثلاث:

– العمليات الطبيعية: لا يحدث بها تغيرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام.
– العمليات التحويلية: يحدث فيها تغيير من خلال عمليات التكسير، التضخيم والتهذيب.
– عمليات المعالجة: تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب مثل المركبات الكبريتية والأوزونية وبقية المعادن.

- المرحلة الخامسة: هي مرحلة التوزيع والتسويق، حيث تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية وتوزيعها. فلكل نوع من أنواع نفط الخام مواصفاته الخاصة به، التي تحدد المنتجات التي يمكن إنتاجها منه، وبالتالي فإن الطلب على مصفاة معينة يمكن أن يتغير من حين لآخر حسب نوعية الطلب ولأسباب فصلية أو اقتصادية أو بيئية[1].

[1] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2006، نوفمبر، المجلد 5، العدد 57، ص ص 3-5.

**المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للنفط:**

عرفت تطورات الحضارة الإنسانية ارتباطا كاملا باستخدامها للطاقة، وذلك منذ اكتشاف النار وتسخيرها في الطهو والإنارة والتدفئة، وطاقة الرياح في صورة الشراع والمطاحين الهوائية، والمياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار، وبعدها تم اكتشاف الفحم الحجري والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، ثم جاء بعد ذلك اكتشاف البترول ليأخذ المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى ومن هنا تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية والزراعية .

**أولا: أهمية النفط في القطاع الصناعي:** تظهر أهميته بشكل واقعي في النقاط التالية:

- يلعب البترول دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكل وملبس وغير ذلك، فضلا عن ذلك فإن القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة وتأمين أجورهم. فبدون النفط ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الدولي.
- يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضاً، ويستخدم أيضا لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات ببعضها البعض.
- تظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك الألياف الصناعية، والدهانات والمنظفات...، والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية.

**ثانيا: أهمية النفط في القطاع الزراعي:**

لا يختلف كثيرا دور وأهمية البترول في الزراعة عن الصناعة، فمنذ القدم كانت الزراعة تعتمد على المجهود العضلي للإنسان أو الحيوان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وتوالي الاكتشافات والاختراعات في مجال الميكنة الزراعية ، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة التي تغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات ومضخات المياه وغيرها من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمياوية كالأسمدة الأزوتية، والمبيدات العشبية..، والتي ساهمت في تحقيق تقدم زراعي. من خلال زيادة المحاصيل الزراعية وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها.

**ثالثا: أهمية النفط في القطاع السياسي:**

يقول محمد الرميحي في كتابه "النفط والعلاقات الدولية": "مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الانتاج النفطي، وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية"[1]. فلقد أصبح النفط العامل الأساسي والمؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما أصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا أساسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الإمبريالية الغربية وشكل حظر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية، وأسفر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية.

**رابعا: أهمية النفط في القطاع العسكري**

يقول أوكونور في كتابه "امبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1958" من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة". وهذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الاستراتيجية، فالنفط يعني الحياة أو الموت، الحرب أو السلم. ففي السلام لا تدور عجلة الحياة العصرية بل نفط وفي الحرب لا تستطيع دولة أن تقاتل وتنتصر دون هذه المادة الحيوية لآلتها العسكرية، ولا تكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري في اعتباره الطاقة المحركة لآلات المصانع الحربية فحسب، بل يتعاظم دوره عسكرياً لأن النفط هو الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، وعامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها[2].

وعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين الغربيين حول أهمية البترول لبناء حضارة غربية واعدة، ندرك حقيقة أن البترول يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة، بعد أن اصبح البترول عنصراً هاماً في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية وفي هذا الصدد يقول رئيس وزراء فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى إن البترول ضروري لفرنسا وللعالم كالدم، ونجد رئيس

[1] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 207.

[2] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ،2000، ص ص 98-99.

الولايات المتحدة الأمريكية كالفن كوليدج: (جمهوري: 1923-1929) يقول في عام 1924: (إن الغلبة بين الشعوب ستكون بمقدار ما تملك من البترول ومنتجاته)[1].

**خامسا: أهمية النفط في القطاع التجاري**

كان ولازال للنفط الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية لحياة الإنسان. بيد أن النفط لعب أيضاً الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية والتي تظهر في النقاط التالية:

- يعتبر مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أصبحت مادة استراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية.
- من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً و أقلها انتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية[2].
- يلعب البترول دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تطال حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتبار أنه مادة استراتيجية وأكبر الاحتياطيات موجودة في الدول النامية –خاصة الدول العربية- التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة.
- أدى الطلب المتزايد والمتنامي على البترول ومنتجاته خاصة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية واليابان، إلى تنامي وتطور تجارة النفط العالمية بسرعة ملحوظة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.

**سادسا: أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات**

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل التي مكنت الإنسان

---

[1] محمد المرابطي، **البترول ولعبة المضيق(2-1)**، مقال صادر في جريدة الأهرام البحرينية الصادرة يوم 11 ماي 2012 ، مأخوذ من الموقع http://www.alayam.com/Article/courts-article/80173 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/07/15.

[2] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

من الانتقال بسهولة ويسر حتى إلى أقاصي الأرض، ويعود الفضل في ذلك إلى النفط من خلال مشتقاته التي تستعمل كطاقة ضرورية لعملها (كالبنزين والمازوت والديزل...).

## المطلب الخامس: التوزيع الجغرافي للنفط في العالم "الاحتياطات، الإنتاج، الاستهلاك"

### أولا: الاحتياطي العالمي من البترول

في بداية الأمر يجب التمييز أولا بين الموارد النفطية والاحتياطات، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة[1]، أما الاحتياطات النفطية فيقصد بها كمية الثروة البترولية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عمليات البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الانتاج المتوفرة والمتاحة[2].

ويمكن تعريفها على أنها القسم القابل للاسترجاع من الموارد والقابلة للتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق[3] والتطورات التقنية.

وقد وضع جون نوال بولارد Jean-Noël Boulard من المعهد الفرنسي للبترول شكلا بيانيا يوضح معنى الاحتياطي:

[1] Institut Française Du pétrole, **recherche et production du pétrole et du gaz réserves, coûts ,contrats**, PARIS, Editions Technip ,2002,p95.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص110.

[3] Institut Française Du pétrole,**Op.cit,**p95.

**الشكل (1-2): العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية**

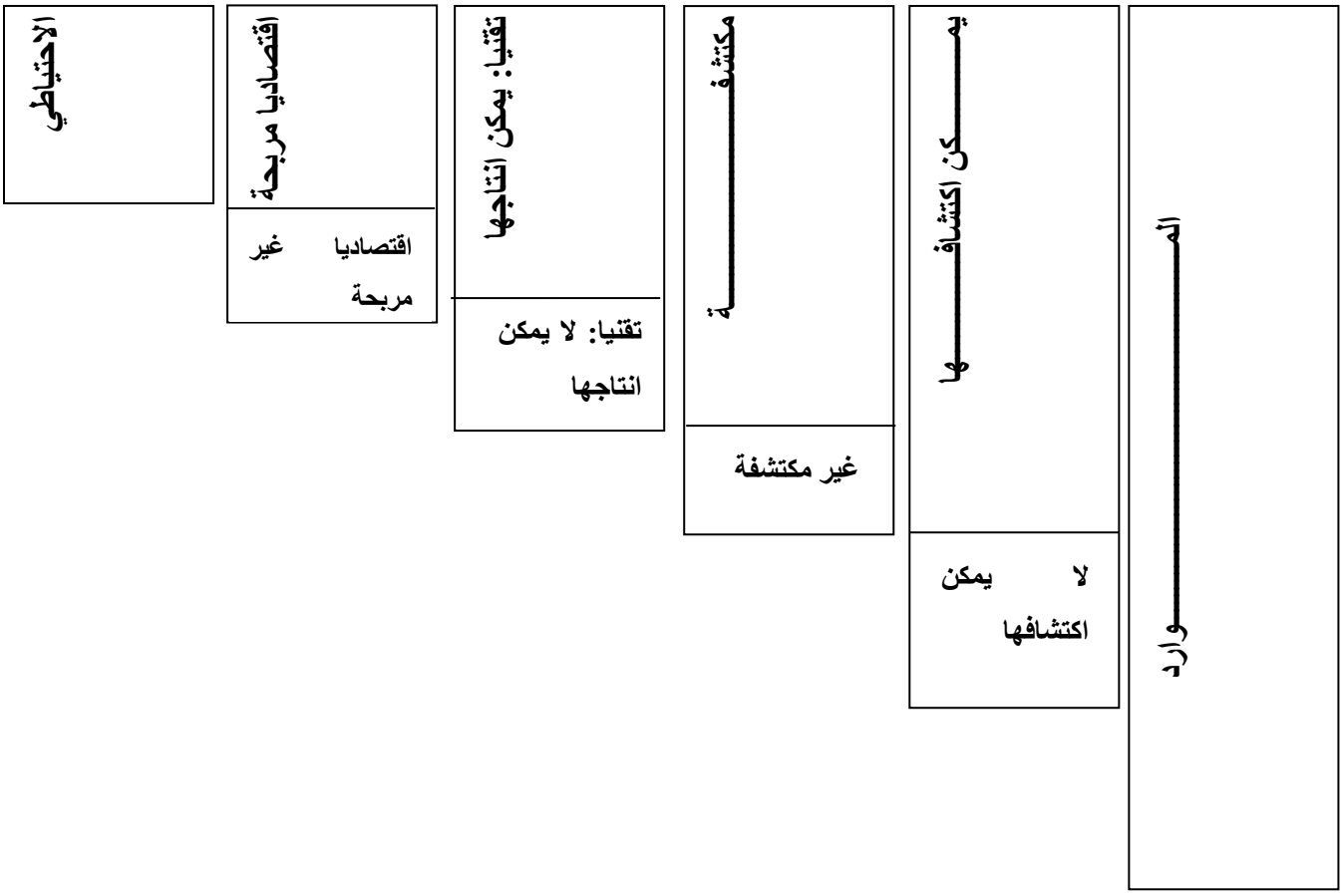


**Resource:** Benoît Thévard, **l'europe face au pic petrolier : rapport annexe 1 :reserves et production**, Novembre 2012 ,p4

ويصنف الاحتياطي البترولي إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي كالآتي:

**1. الاحتياطي المؤكد " les réserves prouvées "**

ويعني الكميات من البترول الكامنة في باطن الأرض والتي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة، وهذا في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية الحالية، والتي يزيد احتمال وجودها واستخراجها عن 90% (أحيانا أزيد من 95%) ويرمز لها (P1) أو (م1)[1].

[1] Benoît Thévard, **Op.cit,**p95,p5

### 2. الاحتياطات المحتملة: " les réserves probable "

وهي عبارة عن الكميات البترولية والمكتشفة علميا ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية. إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد وجوده من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية[1]. ويزيد احتمال وجودها 50% وتعتبر هذه الاحتياطات من التقييمات الأكثر واقعية والأقرب إلى الاحتياطات البترول، ويرمز لمجموع النوعين (2P) أو (م2)[2].

### 3. الاحتياطات غير المكتشفة: " les réserves possibles "

إن هذا النوع من الاحتياطي يعني عبارة عن الكميات البترولية غير المكتشفة وغير المقدرة في كمياتها وأنواعها بصورة دقيقة. بل تخمين وتقدير الكميات بصورة أولية ومقاربة على ضوء **الاختصاص** الجيولوجية لطبقات الأرض في المنطقة أو المناطق المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها البترول[3]. ويزيد احتمال وجودها عن 10% ويرمز لمجموع الأنواع الثلاث(3P) أو (م3).

وللوقوف على حجم الاحتياطات العالمية من الثروة النفطية وتطورها نورد الجدول رقم(1-4):

**الجدول رقم (1-4) الاحتياطي العالمي من النفط الخام خلال الفترة (2008-2013)**

الوحدة: مليار برميل

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | 26 129,0 | 23 446,0 | 24 884,0 | 33 085,0 | 37 893,0 | 37 893,0 |
| أمريكا الجنوبية | 207 842,2 | 246 645,0 | 332 476,5 | 335 698,0 | 336 819,0 | 338 289,0 |
| أوروبا الشرقية واوراسيا | 115 794,7 | 116 555,7 | 117 309,7 | 117 314,0 | 119 881,0 | 119 877,0 |
| أوربا الغربية | 14 318,1 | 13 318,1 | 13 416,1 | 11 722,0 | 11 559,0 | 12 267,0 |
| الشرق الأوسط | 752 257,5 | 752 079,4 | 794 265,4 | 796 855,0 | 798 832,0 | 803 182,0 |
| افريقيا | 123 384,0 | 123 648,0 | 125 623,0 | 126 474,0 | 128 371,0 | 128 149,0 |
| آسيا والمحيط الهادئ | 46 723,7 | 47 797,7 | 49 218,2 | 49 666,0 | 50 438,0 | 50 208,0 |
| المجموع العالمي | 1 286 449,2 | 1 323 489,9 | 1 457 192,9 | 1 470 814,0 | 1 483 793,0 | 1 489 865,0 |
| *منها* | | | | | | |
| الأوبك | 1 023 393,0 | 1 064 288,1 | 1 192 727,0 | 1 198 292,0 | 1 200 830,0 | 1 206 170,0 |
| OPEC % | 79,6 | 80,4 | 81,9 | 81,5 | 80,9 | 81,0 |
| OECD | 54 525,0 | 51 743,9 | 52 905,8 | 59 073,0 | 63 740,0 | 64 448,0 |
| الاتحاد السوفياتي سابقا | 114 840,0 | 115 536,0 | 116 289,0 | 116 289,0 | 118 886,0 | 118 886,0 |

**Source**: OPEC Annual Statistical Bulletin 2013.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

[2] Benoît Thévard, **Op.cit,**p95,p5

[3] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

إن متابعة تطور احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة و تُجمِع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النفطي في العالم يزداد سنة بعد سنة بسبب استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة مع الاكتشافات الجديدة لحقول أخرى تظهر هنا وهناك، خاصة في السنوات الأخيرة للقرن الماضي، لذا يصعب إعطاء رقم رسمي لاحتياطي النفط في العالم بصفة دقيقة.

ويقول سداد الحسيني نائب مدير شركة أرامكو السابق، في محاضرة أمام منتدى النفط والمال في أكتوبر 2007 :"إن احتياطيات العالم من النفط مبالغ فيها . فمن الاحتياطيات المذكورة ليس في المتناول وهي طبقات لا يمكن الوصول إليها ولا يمكن الاستخراج منها. " ويقدر الحسيني أن كمية 300 بليون برميل من 1200 بليون برميل احتياطي عالمي لا بد وأن تعتبر كميات نابعة من التخمين[1].

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- تطور حجم الاحتياطات العالمية من النفط خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، حيث كان يقدر نهاية 2008 ب1286449.2 مليار برميل، وأصبح نهاية 2013 يقدر ب 1489865 مليار برميل أي بزيادة تقدر 15.81%.
- بلغ حجم الاحتياطي في الأوبك نهاية 2013 حوالي 1206170.00 مليار برميل أي بزيادة قدرها 17.86% مقارنة بنهاية 2008 والذي بلغ 1023393.00 مليار برميل. وقد تمركز 81 %من الاحتياطي العالمي في الدول المنظمة لمنظمة الأوبك، في حين يتوزع الاحتياطي المتبقي والمقدر ب 19%على باقي الدول الأخرى غير المنظمة وهذا نهاية 2013، وهو ما يؤكد الدور الفعَّال الذي تلعبه هذه المنظمة في السوق البترولية.
- يلاحظ من خلال الجدول أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على ما يقارب 53.91%من الاحتياطي العالمي، كما عرفت هذه المنطقة زيادة في نسبة الاحتياطات النفطية في نهاية 2013 مقارنة بـ 2008 تقدر بحوالي 6.34%.
- شهد الاحتياطي النفطي لأمريكا الجنوبية زيادة معتبرة قدرت بـ 62.76% في نهاية 2013، ويعود هذا الارتفاع أساسًا إلى احتياطي فنزويلا والذي بلغ فيها في نهاية 2013 حوالي 298350 مليار برميل، وفي نهاية 2008 قدر بحوالي 172323 مليار برميل، أي بنسبة 73.13%.
- ارتفاع الاحتياطي لدول أمريكا الشمالية من النفط حيث قدر نهاية 2008 بـ 26123 مليار برميل، وارتفع إلى 37893 مليار برميل نهاية 2013، وهما المنطقتان الأكثر استهلاكا للنفط ويعود هذا

[1] **ذروة النفط**، الموسوعة الحرة، مأخوذ من الموقع :http://ar.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/04/07.

الارتفاع إلى الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغ حجم الاحتياطي فيها في نهاية 2013 حوالي 33000 مليار برميل، مقارنة بـ 2008 والذي بلغ حجم الاحتياطي في نهاية 2008 حوالي 21371 مليار برميل، على خلاف كندا والتي شهد تراجعا في الاحتياطي النفطي خلال الفترة 2008-2013 بنسبة قدرها6.44%.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض نسبة الاحتياطي النفطي في دول أوربا الغربية، حيث لا تمثل احتياطاتها سوى 0.82%من الاحتياطي العالمي، كما أن هذه النسبة الضعيفة تعرضت لتراجع كبير بنسبة 14.32%. على خلاف دول أوروبا الشرقية وأوراسيا والتي شهدت ارتفاع في الاحتياطي النفطي بنسبة 3.52%.
- ارتفاع احتياطي الدول الافريقية من النفط حيث قدر نهاية 2013 بـ 128149 مليار برميل، وارتفع إلى 123384 مليار برميل نهاية عام 2008، وهذا راجع إلى زيادة الاكتشافات في كل من الجزائر ومصر وليبيا.
- يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في أسيا والمحيط الهندي بـ 3.37% من الاحتياطي العالمي، والذي عرف زيادة قدرها 3484.3 مليار برميل خلال الفترة 2008-2013.

**ثانيا: الإنتاج العالمي من البترول**

1. الانتاج العالمي من النفط

يعتبر الإنتاج من البترول حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم أو المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها. ولقد حقق زيادة تدريجية منتظمة بالرغم من أن هذا الانتاج يتميز بالانتقال من منطقة لأخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالبترول. ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الانتاج في العالمي من البترول، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، ويستعمل البترول أيضا كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية.

**الجدول(1-5): الانتاج العالمي من النفط خلال الفترة(2008-2013)**

الوحدة: 1000 برميل/يوميا

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | 6 348,4 | 6 570,8 | 6 698,0 | 6 913,4 | 7 793,1 | 8 822,1 |
| أمريكا الجنوبية | 9 635,2 | 9 469,5 | 9 629,7 | 9 790,3 | 9 682,6 | 9 680,2 |
| أوروبا الشرقية واوراسيا | 12 050,2 | 12 396,4 | 12 646,6 | 12 613,0 | 12 624,7 | 12 757,3 |
| أوربا الغربية | 4 046,6 | 3 820,0 | 3 529,6 | 3 196,3 | 2 888,2 | 2 721,6 |
| الشرق الأوسط | 23 141,6 | 20 868,5 | 21 030,6 | 23 004,8 | 24 106,5 | 23 834,5 |
| افريقيا | 9 191,4 | 8 465,0 | 8 676,5 | 7 438,4 | 8 195,5 | 7 640,1 |
| آسيا والمحيط الهادئ | 7 414,3 | 7 351,8 | 7 654,5 | 7 474,7 | 7 475,2 | 7 386,4 |
| المجموع العالمي | 71 827,8 | 68 942,1 | 69 865,4 | 70 430,9 | 72 765,8 | 72 842,2 |
| *منها* | | | | | | |
| الأوبك | 32 075,4 | 28 927,1 | 29 249,4 | 30 121,2 | 32 424,7 | 31 603,8 |
| OPEC % | 44,7 | 42,0 | 41,9 | 42,8 | 44,6 | 43,4 |
| OECD | 13 732,4 | 13 524,5 | 13 349,9 | 13 129,1 | 13 687,8 | 14 453,4 |
| الاتحاد السوفياتي سابقا | 11 909,4 | 12 263,8 | 12 516,3 | 12 484,1 | 12 495,6 | 12 623,1 |

**Source** :OPEC Annual Statistical Bulletin 2015.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الانتاج العالمي شهدت زيادة طفيفة بنسبة 1.41% في عام 2013 مقارنة بعام2008، ويعود ذلك إلى التحسن الاقتصادي الذي شهدته عدد من الدول الصناعية وكذلك بدء إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لكميات إضافية من النفط الصخري[1]. كما حافظت منطقة الشرق الأوسط على صداراتها كأكبر منطقة إنتاج في العالم حيث يقدر إنتاجها عام 2013 بحوالي 23834.5 ألف برميل أي بنسبة 32.72% من حجم الإنتاج العالمي، ونجد العربية السعودية في مقدمة الدول المنطقة بإنتاج قدر

[1] النفط السجيل وهو النفط الصخري وقد يسمى حتى بالبترول الحجري هو نفط عادي يوجد في الطبيعة على الحالة السائلة، داخل مسام صخور شبه صماء لا تسمح له بالجريان دون فتح ممرات شعرية توصل بين مسامه إلى حيث فتحة بئر الإنتاج. وأحيانًا يُطلق عليه نفط الصخور الصماء أو عديمة النفاذية، نسبة إلى طبيعة الصخور الحاملة له. أما الصخر النفطي فهو عبارة عن مادة صلبة تتكون من مادة عضوية من الممكن تحويلها إلى الخاصية النفطية.
ويوجد بكميات هائلة على هيئة صخور داكنة في جبال كولورادو في الولايات المتحدة .وبطبيعة الحال، فإن لكل منهما طريقة خاصة لإنتاجه. فإنتاج النفط الصخري يتم عن طريق ما يُسمى عملية التكسير الهيدرولوكي، وهي عملية مكلِفة ماليًّا ولها آثار سلبية في البيئة السطحية وربما في الطبقات الأرضية الحاملة للمياه الجوفية.
وتتطلب العملية وجود عدد من المعدات الثقيلة باهظة الثمن ومضخات ذات قدرة كبيرة على ضخ السوائل تحت ضغط مرتفع. وعادة تقوم شركات متخصصة بتأمين المعدات وعمل جميع الترتيبات اللازمة وضخ السوائل المطلوبة من خلال فوهة بئر الإنتاج، ومن ثم استقبال جزء من السائل الفائض عن حاجة عملية التكسير. وهذا الجزء هو الذي يسبب تلوثاً للبيئة المحيطة بالبئر إذا لم يُعالج ويُنقل في صهاريج خاصة إلى مكان آمِن. وتحتاج البئر الواحدة إلى كمية كبيرة من الماء قد تصل إلى خمسة ملايين جالون، مع خليط من المواد الكيماوية وكمية من الرمل الخشن. والغرض الرئيس من العملية، كما يدل عليه اسمها، هو تكسير الصخور الصلبة تحت ضغط الضخ وإحداث شقوق شعرية يندفع من خلالها السائل النفطي إلى محيط البئر، ليتم إنتاجه كأي بئر عادية .ومهمة المواد الكيماوية المساعدة على تليين الصخور ليسهل تكسيرها. وأثناء عملية التكسير تندفع الحبيبات الرملية لتستقر في الشقوق الصخرية التي أحدثها التكسير وتبقيها مفتوحة بعد زوال ضغط عملية التكسير.

بـ 9637 ألف برميل يوميا خلال نفس العام، تستخدمها عند حاجة الأسواق الدولية إلى مزيد من النفط الخام، بيد أنها توازن إنتاجها الحقيقي بما يتلاءم واحتياجات السوق الطاقوية بالعالم وفق حالة الاقتصاد العالمي ومتطلبات القطاعات الصناعية والتجارية في مختلف بلدان العالم. ولكن معظم هذا الانتاج يوجه للتصدير في شكله الخام وبأسعار رخيصة، وجزء منه فقط يستعمل لتلبية الاحتياجات الداخلية، وتمثل السعودية الحصان الرابح دوماً مهما تبدلت أحوال سوق النفط، فالدولة الأكثر انتاجاً والأقل استهلاكا تتحكم في ارتفاع السعر أو انخفاضه عن طريق رفع أو خفض انتاجها، طبقاً لقانون العرض والطلب والوفرة والندرة.

وقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013 بـ 7441.2 ألف برميل يومياً، أي بنسبة 10.22% من حجم الانتاج العالمي وهي نسبة معتبرة، ورغم ذلك تبقى الأكثر استيرادًا واستهلاكًا للنفط في العالم، وهذا لكونها دولة صناعية كبيرة، وتحتاج إلى الطاقة وفي جميع قطاعاتها الاستراتيجية. كما نجد روسيا في مقدمة الدول المنتجة للنفط حيث بلغ 12623.1 ألف برميل يوميًا، أي بنسبة 17.33%من حجم الإنتاج العالمي، وحسب بيانات وزارة الطاقة الروسية فإن متوسط حجم إنتاج روسيا من النفط خلال السنوات الثلاث الماضية التي سبقت عام 2013، كان أقل بكثير من إنتاج عام 2013. ويستند الاقتصاد الروسي إلى حد كبير على تصدير النفط.

ويساور بعض الخبراء النفطيين القلق بأن العالم يستنزف ثرواته النفطية بصورة سريعة ولم يتوسع في مصادر الطاقة المتجددة، وأكدوا على أهمية الترشيد في الاستهلاك عبر رفع كفاءة الطاقة والتفكير جديًا في مصلحة الأجيال القادمة لدعم استمرار مسيرة التنمية والتقدم الصناعي وتطور التقنية بما يحقق العيش الكريم لشعوب العالم.

2. ذروة الإنتاج النفطي

تعرف ذروة الإنتاج النفطي بأنها الحد الأقصى الممكن بلوغه لمعدل انتاج النفط استنادا لكونه مورد طبيعي محدود خاضع للنضوب، وعمليا يصل الانتاج النفطي في منطقة معينة ذروته(أقصى معدلاته) عندما لا يكون انتاج الحقول الجديدة كافيا لتعويض التراجع في انتاج الحقول القديمة، وبالرغم من أن أغلب الأدبيات تعتبر هذا الموضوع حديث العهد ، إلا أن الحقيقة غير ذلك، حيث يرجع السبق في هذا الطرح إلى السيد هوبرت(M.King Hubbert) ، وهو جيوفيزيائي كان يعمل في مختبرات شركة شل، والذي عرف عام 1956 ذروة الانتاج النفطي بأنها النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل النفط قد وصل أقصاه. وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان. وتصف نظرية هوبرت تطابق الإنتاج العالمي على منحنى الدالة الأسية. وقدم هوبرت في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956 افتراضه أن تصل

قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا ما حدث بالفعل كما أكد سير الإنتاج النرويجي من البترول نظريته. وبالنسبة للإنتاج العالمي فلم تكن حسابات هوبرت موفقة آنذاك[1].

**الشكل (1-3) منحنى هوبرت**

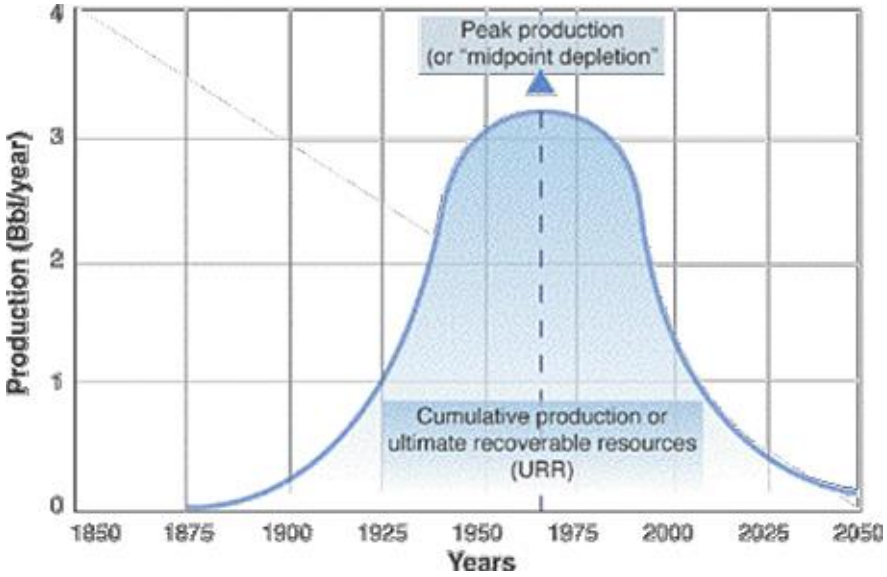


**Source :** Krier James, **Alternative Energy Or Alternative Oil ? The Search For Unknown Reservoirs,** Journal Of Young Investigators, July 2005, Available at the following URL:http://www.jyi.org/issue/alternative-energy-or-alternative-oil-the-search-for-unknown-reservoirs Accessed:15/07/2014.

[1] الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط الفرص والتحديات**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2012، المجلد 38، العدد 142، ص 13.

**ثالثا: استهلاك النفط في العالم.**

**الشكل (1-4) الاستهلاك العالمي للنفط خلال الفترة (1980-2013)**

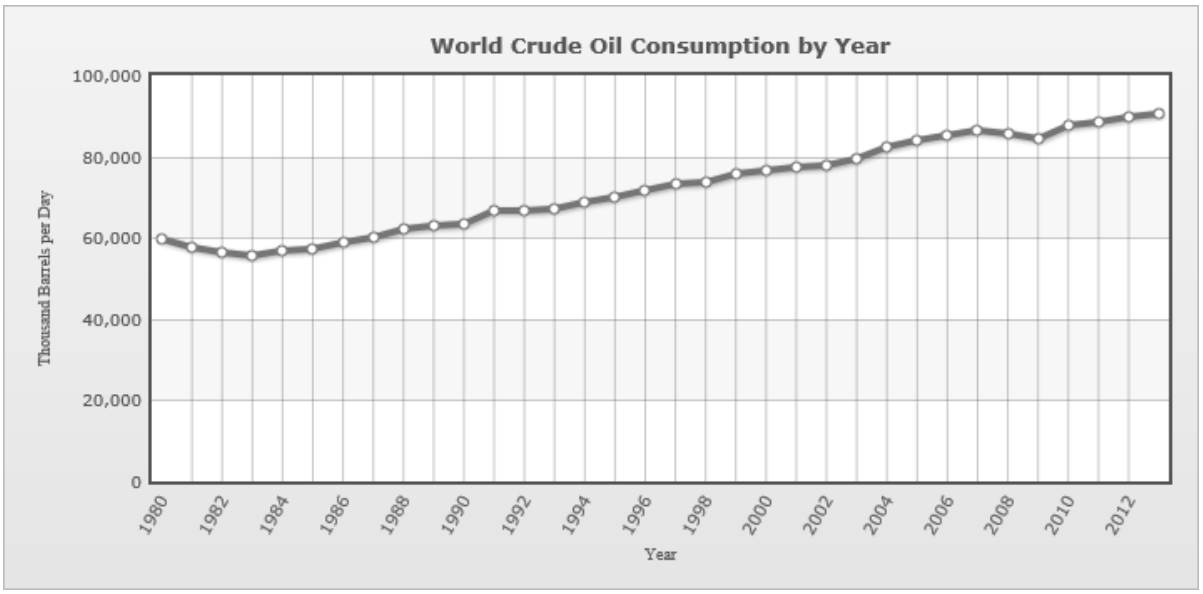


**Source** : **World Crude Oil Consumption by Year**, Available at the following URL http://www.indexmundi.com/energy/, Accessed15/10/2016 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم( 1-4) أن استهلاك النفط في العالم في تزايد مستمر حيث قدر عام 2013 بـ 4185 مليون طن، في حين بلغ عام 2012 حوالي 4139 مليون أي بزيادة تقدر بـ 1.11%، وتعد الدول الصناعية هي المستهلك الأكبر للطاقة في العالم، وهي حقيقة صحيحة إلى حد كبير، فمن قائمة الدول العشر الأكثر استهلاكاً للنفط يوجد أربع دول من الدول السبع الصناعية الكبرى "الولايات المتحدة، اليابان، كندا، ألمانيا. وتدفع الدول المستهلكة للنفط حوالي 5مليارات دولار يوميا لسد احتياجاتها من النفط ومواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات وكذلك قطاع المواصلات التي تحتل السيارات حوالي 70% منه بالإضافة إلى استهلاك قطاع الإسكان لا سيما في الدول ذات الطقس البارد.

**الشكل رقم(1-5): أكبر عشرة دولة مستهلكة للنفط في سنة 2014.**

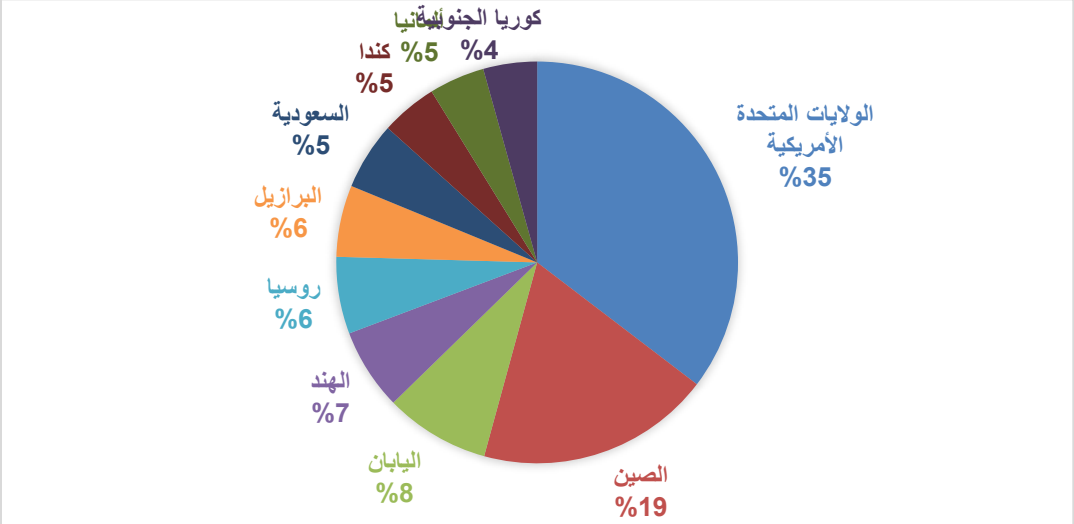


**المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع: www.alborsanews.com**

يتضح من خلال ما سبق أن التوزيع الجغرافي للنفط غير متساوٍ في بلدان العالم. فهناك دول تمتلك من النفط ثروة هائلة كمنطقة الشرق الأوسط، وفنزويلا، وروسيا، وبحر قزوين، وبعض الدول الأفريقية (كالجزائر، وليبيا ونيجيريا)، وبعض دول شرق آسيا(كأندونيسيا وبروناي)، وأخرى محرومة منه، كاليابان وكوريا وأوروبا، وهناك دول تستهلك أكثر مما تنتج، وأخرى تنتج أكثر مما تستهلك.

**المبحث الثاني: التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**

تستحوذ السوق النفطية على قدر كبير من الاهتمام العالمي. وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى تأثيراتها الواضحة في اقتصادات البلدان المستهلكة، يؤثر البترول بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتتسم سوق البترول العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة.

**المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للسوق النفطية**

**أولا: مفهوم السوق البترولية**

المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر هي: البائعون والمشترون والسلعة محل التداول، وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق إذا فالسوق البترولية هي" السوق البترولية التي يتم التعامل بمصدر مهم من الطاقة وهو النفط"، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى

العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

وتتميز السوق النفطية بالخصائص التالية[1]:

- أنها سوق دولية أو عالمية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في شكل الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة.
- أنها سوق غير موحدة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة في السوق كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري.
- أنها سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد قليل من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب.

**ثانيا: العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية:**

تتكون السوق العالمية من ثلاث أطراف رئيسية هي: الشركات العالمية للبترول، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة للبترول، وقبل عقد السبعينيات كانت الشركات العالمية للبترول تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة، غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة الذي فرضته الشركات العالمية للبترول لمدة تزيد عن الخمسين عاماً تحطم تدريجيًا منذ عقد السبعينيات، وخاصة بعد الصدمات المتعاقبة في السوق العالمية للبترول حيث تبلور هذا النمط الثلاثي للأطراف المتعاملة في سوق البترول.

ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضًا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيراً كبيراً على السوق نتيجة لكبر حجمه.

وتتكون مجموعة الدول المصدرة للبترول من ثلاث مجموعات وهي الأوبك، والدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتي سابقا، الصين، بولندا) والدول الأخرى المصدرة للبترول(المملكة المتحدة، المكسيك، جنوب إفريقيا وأستراليا)، كما أن كل مجموعة من هذه المجموعات غير متجانسة، حيث توجد اختلافات وتناقضات متعددة داخل الأوبك مثلاً.

كذلك الحال بالنسبة للدول المستهلكة، فهي غير متجانسة، حيث يوجد الدول التي تنتج وتستهلك كميات كبيرة من البترول، والدول التي لا تستهلك سوى كميات قليلة من البترول، وهي أساساً الدول النامية.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**،ص76-77.

وتتغير الأحداث في السوق العالمية للبترول نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث والتي تتمثل فيما يلي[1]:

**أ. من ناحية الدول المنتجة(العرض النفطي):**

يتميز السوق العالمي للنفط بتنوع وتعدد المتعاملين فيه من منظمات دولية وشركات الجنسيات تحمي مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول مع العلم أن لقرارات المتعاملين أثر كبير على أسعار المنتجات النفطية بمختلف أنواعها، كما يمكن وصف السوق العالمي للنفط بأن سوق احتكار قلة بالنظر لوجود عدة متعاملين يمارسون بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه وعلى العموم فإن أهم المتحكمين في العرض النفطي:

1) **منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك**OPEC[2] : تم إنشاء منظمة الأوبك في بغداد في سبتمبر 1960 في اجتماع حضره مندوبون من خمس دول، هي: السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا. لغرض تجميع وتنسيق مواقفها تجاه الشركات البترولية الغربية التي كانت تسيطر على عمليات الإنتاج في تلك الدول، لم يتوقع مؤسسوها أن يكون لها ذلك الدور الذي تبوأته بعد عقد من إنشائها في العلاقات الاقتصادية وعلاقات الطاقة الدولية. وقد انضم إلى المنظمة كل من : قطر(1961)،ليبيا وأندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة(1967)، الجزائر(1969) ونيجيريا(1971) الاكوادور (1973) ، الغابون(1975)[3] .ثم اسحبت الأخيرتين في جانفي 1993 وجانفي 1995، وكانت أنغولا آخر الدول المنظمة في بداية عام 2007، وتضم الدول المنظمة في عضويتها دولاً يقل عدد سكانها عن مليون نسمة (قطر)، وأخرى يزيد عن مئة مليون نسمة (إندونيسيا ونيجريا)، وجمعت بين دول من توجهات سياسية واقتصادية مختلفة، بل أيضاً مستويات احتياطي وإنتاج وصادرات متباينة، وفي أوقات عدة كانت بعض دول المنظمة في حالة عداء وحرب، لكن المنظمة استمرت لأكثر من أربعة عقود بسبب وجود مصالح بترولية مشتركة بين دولها الأعضاء، وبسبب وزنها العالمي من حيث حجم الاحتياطي والصادرات البترولية، وكذلك بسبب دور البترول في ميزان الطاقة العالمي . وتتمثل أهداف المنظمة في:

- التنسيق وتوحيد للسياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحقيق أحسن الوسائل للمحافظة على مصالحها فرادى ومجتمعة.

---

[1] علي لطفي ،**الطاقة والتنمية في الدول العربية**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات،2008، ص70-71.

[2]Organization Of Petroleum Exporting Countries.

[3]Chems Eddine Chitour, **La Politique et le nouvel ordre pétrolier international**, Alger, Edition dahlab 1995 ,p141.

- ايجاد الطرق والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار لغرض إنهاء التذبذبات الضارة وغير الضرورية.

- تعطى العناية الكاملة دائما لمصالح الدول المنتجة، ولضمان دخل ثابت لتلك الدول، كما يراعى إمداد اقتصادي ومنتظم للدول المستهلكة، وكذلك عائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط[1].

وقدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي حوالي من43.4 %وذلك حسب إحصائيات أوبك سنة 2013و 56.6% لباقي إنتاج دول غير الأوبك من نفس السنة، أي ما يعادل قيمة 31603.8 ألف برميل يومي. في حين قدر احتياطي أوبك حوالي 81 %من مجموع الاحتياطات العالمية. كل هذه النسب تدل على المكانة الاستراتيجية التي تحتلها منظمة الأوبك ضمن الدول المنتجة للبترول.

2) **الدول المنتجة خارج الأوبك**: وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول. وتضم دول مصـــدرة للنفط غير أعضاء في أوبك، وكانت تعرف دولها سابقاً بـ NON OPEC. وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة.

بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها سنة 1988، دفع ببعض الدول المصدرة خارج أوبك، إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين خارج أوبك، خاصة وأن أوبك OPEC تمر بمرحلة خطيرة من عدم التوافق بين اعضائها.

هذه المتغيرات دفعت مصر في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لعقد اجتماع. وحضر الاجتماع (مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وأنجولا وكولومبيا) ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي (روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج) وفي عام 1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكتين ومقاطعة البرتا الكندية. وكانت أهم أهداف دول المنظمة هي:

1. التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول أوبكOPEC .
2. تحقيق مستوى مناسب من الأسعار.
3. تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وقد توالت اجتماعاتها ومشاوراتها فيما بين أعضائها ومع دول أوبك وكانت اجتماعات المنظمة تعقد في لندن أو في الدول الأعضاء. وعادة يحضر أعضاء من إيبك وأوبك في اجتماعات المنظمتين لزيادة تفاعل دول المنظمتين، إلا أن دول (النرويج وعمان وروسيا الاتحادية والمكسيك)، هي الأكثر تفاعلاً مع دول أوبك في سياساتها الانتاجية والسعرية.

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)، نشأتها وتطورتها والتحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد 41، ص ص 80-81،بتصرف.

تأتي أهمية هذه المنظمة كون دولها منتج كبير في سوق النفط العالمية. فهي تحتوي على 13% من الاحتياطي النفطي العالمي ، ولكنها تنتج نحو34.3% من مجموع الإنتاج العالمي خلال سنة 2000[1] .

**جدول رقم (1-6) حجم الاحتياطات والإنتاج لدول الايبك خلال سنة 2000**

| الدولة | الاحتياطي مليار / برميل | الإنتاج مليون برميل / يومياً |
|---|---|---|
| روسيا | 48.570 | 6.350 |
| الصين | 24.0 | 3.255 |
| النرويج | 9.450 | 3.261 |
| المكسيك | 28.260 | 3.050 |
| مصر | 3.500 | 0.767 |
| عمان | 5.500 | 0.928 |
| اليمن | 4.0 | 0.439 |
| البحرين | 0.150 | 0.183 |
| ماليزيا | 3.911 | 0.750 |
| انجولا | 5.412 | 0.750 |
| كولومبيا | 1.972 | 0.700 |
| البرتا (كندا ) | – | – |
| الاسكا ( الولايات المتحدة ) | – | 1.093 |
| تكساس ( الولايات المتحدة ) | – | 1.482 |
| المجموع | 134.714 | 22.962 |
| المجموع العالمي | 1035.780 | 66.863 |
| النسبة من العالم | %13 | %34.3 |

**المصدر**: رضا عبد الجبار سلمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

3) **الشركات العالمية للنفط:** تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها مع العلم أنه يوجد في الوقت الحالي شركات تمتلك قدرات معتبرة في مجالات الإنتاج والتكرير والنقل بالإضافة إلى احتياطات النفط الخام وهي[2]:

[1] رضا عبد الجبار سلمان، **المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية،2008، المجلد 11، العدد 3، ص ص 112-113.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد 01، ص335.

- الشركات العالمية الكبرى( الشقيقات السبع)[1]: لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشجع من أزرها ويقوي بنيانها، هذا فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.
- الشركات العالمية الكبرى الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكتيتين في أوروبا، وكذلك شركة فيلبس بتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.
- الشركات الأمريكية المستقلة: وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.
- شركات بترولية وطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

**ب) من ناحية الدول المستهلكة:**

1) **الوكالة الدولية للطاقة (IEA)**[2]: أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما اصطلح الغرب على تسميته "بأزمة الطاقة"، أو "الصدمة النفطية"، والتي تلت إقدام الدول العربية المصدرة للنفط، في آواخر سنة 1973، على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل أثناء حرب أكتوبر 1973[3]. بالإضافة إلى انتقال السيطرة الكاملة على إنتاج النفط في الدول المصدرة من أيدي

---

[1] تعتبر الشركات العملاقة السبع الآتية أكبر الشركات البترولية في العالم، وهي التي كانت الرائدة في اكتشاف وصناعة النفط وتسويقه، وهي:"إكسون( أيسو سابقاً)، وشوفرون، وموبيل، تكساسو، وغولف، وشل، وبريتش بتروليوم" الخمسة الأولى أمريكية والسادسة هولندية- بريطانية والسابعة بريطانية. وقد سيطرت هذه الشركات الضخمة ، منذ تأسيسها، على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم، والاستغلال والاستثمار، والتنوزيع، والاحتياطي،، وتكرير النفط، والصناعات البتروكيمياوية والتسويق، متضامنة بعضها مع بعض، بحيث سميت بالشقيقات السبع" **Les Septs Sœurs**".

للإطلاع أكثر انظر: محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص99-110.

[2]The International Energy Agency

[3] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 295.

الشركات الغربية إلى أيدي حكومات الدول المضيفة بما في ذلك تحديد حجم الإنتاج والأسعار[1]. فقد قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في التاسع من يناير 1974 بتوجيه رسائل إلى رؤساء دول وحكومات ثمان من الدول الصناعية الغربية[2]، لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فبراير 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)[3] . ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة[4] كما يلي[5]:

- وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات أو انقطاع في الامدادات البترولية (المخزون الاستراتيجي).
- رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية.
- البحث عن مصادر بترولية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد كلياً على مصادر هذه الأخيرة.
- متابعة أحداث السوق البترولية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات البترولية التابعة لدول الوكالة.
- تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها.
- دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة.

يتبين من خلال هذه الأهداف أن الهدف الرئيسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض.

**ثالثا: التعاملات في السوق النفطية:**

يشكل النفط أكثر السلع تداولا في التجارة العالمية، ويتم تسويقه عبر عدة طرق، عقود طويلة الأجل مع الدول المنتجة، أو بالشراء النقدي مباشرة من السوق، فضلا عن العقود الآجلة، ولا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية، عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

---

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 275.

[2] هي: كندا، ألمانيا، فرنسا وايطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، والمملكة المتحدة.

[3] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،2013، العدد 02، ص202.

[4] الواقع أن الوكالة قد أنشئت وبدأت العمل على أساس قرار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي على هذا الأساس ليست منظمة دولية جديدة، وإنما هيئة مستقلة في إطار هذه المنظمة.

[5] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص297 -298.

لقد واجهت الدول المصدرة للنفط سوقا متنوعة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت أمامها الكثير من المشترين لنفطها بدلا من مشتري واحد أو مشترين يمثلون شركات النفط الدولية، وقد أثار هذا التنوع في السوق النفطية تغيرا في الأسلوب التعاقدي للمبادلات النفطية الذي أخذ شكل عقود قصيرة الأجل فضلا عن زيادة حجم المبادلات الفورية، إلا أنه بشكل عام يمكن تقسيم التعاملات في السوق النفطية الدولية إلى:

**1. السوق النفطية الفورية:**

وتسمى أيضا بالأسواق الحرة أو الآنية ويعود ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم ولكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وتعكس كلمة "Spot"فوري بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي[1]، ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها: إتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد، وتنطبق عادة على صفقة واحدة. ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت التحميل الشحنة أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار.

وهذه السوق تشكل نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية إذ تتراوح ما بين **15-20%** من مجموع الكميات المتبادلة دولياً وتمثل عنصرا أساسياً في التأثير على مستويات الأسعار،(في الوقت الحاضر) من خلال تداول مجموعة من النفوط تبعا لمعيار جودة النفط الإشارة في هذه السوق[2].

وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)،آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في اسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية .

كان النفط يتداول وحتى مطلع الثمانينات بشكل يغلب عليه عقود التوريد طويلة الأجل محددة الأسعار مسبقا، غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للبترول، لم يلبث أن دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للبترول.

---

[1] **Le Marché Pétrolier**, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001, p: 53.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره** ،ص77.

## 2. الأسواق الآجلة:

منذ القدم سعى الإنسان في سلوكه الاقتصادي إلى التحوط (Hedging) من تقلبات السوق في المستقبل مما دفعه إلى السعي لتأمين حصوله على السلعة بسعر معين سواء بالنسبة للمشتري أو للبائع، ولقد أصبحت التعاملات الآجلة أكثر تنظيما بظهور أسواق التبادلات الحديثة ومن أبرزها سوق تبادل شيكاغو التي يرجع تاريخ التعاملات المستقبلية فيها إلى عام 1840. والنفط الخام كسلعة دولية مهمة جرى التعامل بها في الأسواق الآجلة منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين[1]. وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار[2].

وتختلف الأسواق الآجلة عن الأسواق الفورية بأن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل. ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقاً بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم. وتعتبر السوق الآجلة للنفط من أكثر الأسواق نشاطاً في العالم، حيث يجد المضاربون والمستثمرون فرص ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني أرباح عن طريق تداول عقود النفط حتى يأتي وقت التسليم بدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم[3]. ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والسوق البترولية المالية الآجلة.

- **السوق البترولية المادية الآجلة: تتم** المعاملات في هذه الأسواق بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر للبترول الخام، ويلزم هذا النوع من الأسواق كل من المشتري بتحديد حجم الشحنة والبائع بتحديد تاريخ توفرها في أجل أدناه 15 يوما.
- **السوق البترولية المالية الآجلة:** هي عبارة عن سوق مالية (بورصة)، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات. و أهم هذه الأسواق هي: سوق نيويورك التجارية[4](NYMEX) وبورصة البترول الدولية في لندن[5] (IPE) وبورصة سنغافورة الدولية[6](SIMEX).

---

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص 19.

[2] لقد كانت أسعار النفط تتمتع بقدر كبير من الاستقرار عندما كانت تتحدد بقرار من أوبك إلى أن تخلت المنظمة في منتصف الثمانينات عن نظام تحديد أسعار رسمية وصارت تكتفي بتحديد سقف الإنتاج مع ترك تحديد الأسعار لقوى السوق.

[3] الذهب الأسود، **إضاءات**، معهد الدراسات المصرفية،2013، يناير، العدد 6، السلسة 5، ص7.

[4]New York Mercantile Exchange.

[5]International Petroleum Exchange.

[6]Singapore International Monetary Exchange.

**رابعا: التحديات في سوق النفط العالمية:**

أظهرت التطورات الحاصلة في السوق البترولية العالمية خلال الأعوام القليلة الماضية وجود تحديات تواجه الدول المنتجة للبترول حاضراً ومستقبلاً في سياسات الطاقات في الدول المستهلكة الناجمة عن المخاوف المتزايدة في مجال أمن الطاقة، والاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغير المناخي والاحتباس الحراري.

- **سياسات الطاقة في الدول المستهلكة:**

تمثل سياسات أمن الطاقة للدول المستهلكة الرئيسية في العالم تحدياً كبيراً للدول المنتجة للنفط لما يكون لها من آثار بالغة تؤثر ليس فقط في الطلب على النفط، بل كذلك أيضاً في جوانب أخرى منها، إمدادات مصادر الطاقة البديلة والإمدادات النفطية المستقبلية. علماً بأن بعض السياسات يتم اتخاذها لأسباب سياسة ليس لها علاقة بعوامل العرض والطلب، كما في الدعوة العلنية التي أطلقها الرئيس الأمريكي التي استهدفت نفط الشرق الأوسط على وجه التحديد وتخفيض اعتماد أمريكا عليه بواقع 75% بحلول 2025. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أدت إلى تخفيض استهلاك النفط وزيادة درجة كفاءة استخدامه وتشجيع المصادر البديلة التي نتجت عن تغيير جذري في نمط استهلاك النفط واستبداله بشكل شبه كامل بأنواع الوقود الأخرى في قطاع توليد الكهرباء. وخلال السنوات الأخيرة، في ظل تصاعد أسعار النفط، قامت العديد من الدول المستهلكة باتخاذ إجراءات عديدة في مجال الطاقة ومنها تشجيع شركاتها بالاستثمار في مناطق خارج منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات سياسية، وأصدرت قرارات باتجاه زيادة كفاءة الاستخدام وتشجيع ودعم المصادر البديلة لاعتبارات بيئية أو لها علاقة بأمن الطاقة.

- **الاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغيير المناخي والاحتباس الحراري**

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي وبروتوكول كيوتو المصاحب لها أهم وأشمل الاتفاقيات التي تعنى بشؤون البيئة على النطاق العالمي. إذ تضع تلك الاتفاقية والبروتوكول مساراً لما سمي بدول الملحق الأول في الاتفاقية (الدول الصناعية ودول الاتحاد السوفياتي السابق) لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والتي من أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق أنواع الوقود الأحفوري المختلفة. ونظراً لأن النفط يشكل أهم تلك المصادر فإن سياسات الحد من الانبعاث لا بد وأن تتركز على تقليص استهلاكه بمختلف الطرق والوسائل. وقد ورد بعضها في أحكام الاتفاقية وترك البعض الآخر لظروف كل دولة من دول الملحق. وتشير الدراسات العديدة التي أجرتها بعض المصادر ومنها الأمانة العامة لمنظمة أوبك، إلى أن استهلاك النفط وأسعاره وبالتالي عائداته ستتأثر سلباً من جراء تطبيق التزامات كيوتو لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة بدرجة تختلف باختلاف السياسات وعدد الدول التي تطبق تلك الالتزامات. وقد أدركت أوبك

ودولها منذ البداية خطورة الوضع واحتمال تأثير تلك الاتفاقيات عليها وعملت على المشاركة في المفاوضات العالمية الخاصة بموضوع البيئة بالتنسيق مع الدول النامية الأخرى مؤكدة من خلال ذلك على ضرورة حماية مصالح الدول النامية المصدرة للنفط في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، وتجنب وضع قيود في هذا المجال على الدول النامية المستهلكة للنفط مثل الصين والهند، وهما المصدر الرئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور[1].

**المطلب الثاني: السعر النفطي**

**أولا: أنواع سعر النفط**

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة لتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة. حيث أن التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة. وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن Equilibrium State Market Price كما يسمى هذا السعر الذي يحدث عنده الاستقرار بالسعر التوازني أو سعر السوق. ويستمر التعامل بهذا السعر في سوق السلعة إلى أن يحدث تغير في الظروف المتعلقة بالعرض والطلب إلى أن يتم التوصل إلى سعر توازني جديد.

ونظرا لأن أسواق السلع المختلفة تتباين في الكثير من خصائصها، فإنه ولابد أيضا أن يختلف الأسلوب الذي يتحدد به السعر التوازني من سلعة إلى أخرى وذلك وفقا للظروف والخصائص التي يتميز بها سوق السلعة. وبصورة عامة فإن سوق سلعة يتحدد هيكلياً وفقاً لخصائص ثلاث رئيسية هي:

1. عدد المنتجين وعدد المشترين للسلعة وحجم كل منهم.
2. مدى معرفة المنتجون والمشترون بالأسعار السائدة للسلعة وللظروف الحالية للسوق.
3. مدى تجانس السلعة المنتجة بواسطة أكثر من منتج.

فعلى ضوء الخصائص الثلاث السابقة يمكن إلى حد كبير تحديد درجة التنافس أو الاحتكار التي تسود سوق السلعة. فمثلا لسلعة معينة إذا تعدد كلا من المنتجين والمشترين بحيث لا يستطيع أحدهم أن يؤثر على سوق السلعة، وكان كل منهم على علم تام بالظروف الحالية للسوق، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن التمييز بين وحدات السلعة الواحدة مع اختلاف مصادرها فإن سوق مثل السلعة يكون تنافسيا Competitive. وفي حالة وجود قلة من المنتجين فإن ذلك يسمى باحتكار القلة Oligopoly، أما إذا كان هناك مشتر واحد فقط

[1] **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية**، التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، 2011 ، العدد31، ص ص192-193.

فيسمى ذلك باحتكار المشتري Monopsony وبالطبع فإن السعر التوازني أو سعر السوق سيتحدد وفقا لظروف والعوامل السابقة.

وإذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة، وأردنا أن نحدد نوعية لسوقها على الصعيد الدولي لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف غريبة وفريدة من نوعها بحيث يصعب تحديد نوعية سوقها إلا بعد 1970. فقبل هذا التاريخ تضافرت مجموعة من العوامل بعضها داخلي (داخل الدول المنتجة) وبعضها خارجي. لطمس معالم سوق هذه السلعة بحيث أنه لم يكن هناك ما يمكن تسميته سوق دولية للنفط. فالدولة النفطية التي تمتلك هذه السلعة كأحد مواردها الرئيسية لم يكن لها أي دور يذكر في أية مرحلة من مراحل هذه الصناعة سواء كانت استخراجا أو تسويقا أو تكريرا أو تصنيعا، بالتالي لم يكن لها أي دور ملموس في اقرار السياسات النفطية الدولية المتعلقة بالإنتاج والتسعير. وقد اقتصر دور الدول النفطية لفترة طويلة على تلقي حفنة من العوائد النقدية من الشركات النفطية التي كانت تحتسب هذه العوائد بأساليب وطرق ملتوية بحيث يكون هذا العائد حدا أدنى. وقد تضمنت العوائد النفطية أشكالا مختلفة من المدفوعات مثل بدل الايجار والمكافأة عند اكتشاف النفط، والإتاوة والضريبة. لهذا كله نجد أن نظم تسعير النفط لم تكن كنتيجة لتفاعل حقيقي بين قوى العرض والطلب العالميين، وإنما كان تحديدها يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية الاحتكارية. لذا فإنه لم يوجد سعر واحد للنفط، وإنما عرفت عدة أسعار كان كل منها يخدم عرضاً معينا للشركات النفطية الاحتكارية[1].

1) **السعر المعلن:** وهو السعر المعلن رسميا عن قيمة البترول الخام والمحدد بوحدة نقدية في السوق من قبل الطرف العارض أو الشركة أو المؤسسة النفطية - وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها-. وقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرد أويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى غاية نهاية الخمسينيات[2]، ومن مميزات هذا السعر أنه[3]:

- ✓ لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها أقطار الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن، وذلك حتى عام 1970.
- ✓ لم يكن هذا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي.

[1] محمدأزهر السماك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص222-223.

[2] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص261-262، بتصرف.

[3] محمدأزهر السماك، **مرجع سبق ذكره**، ص224.

- ✓ استخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الاتاوات والضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من ايرادات الدول المنتجة.

3) **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسيمات[1] المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وذلك لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن بعض القيود[2]. لقد ظهر هذا النوع من منذ فترة أواخر الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة" نمط المشاركة أو بما يعرف بالاتفاقيات المشاركة النفطية" وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ[3]

4) **السعر الضريبي:** وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى أيضا بسعر الكلفة الضريبية. وفي الواقع فإن هذا السعر متداول داخل البلد وغير متداول على النطاق الخارجي.

5) **سعر الإشارة:** وهو عبارة عن السعر البترول الخام والذي يقل عن المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، وقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينيات من القرن العشرين إلى جانب السعر المعلن والمتحقق، ويتم احتسابه بناءا على متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات. ولقد أخذت به العديد من البلدان البترولية وطبقته مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965و كذلك بين فنزويلا وشركات نفطية أجنبية في عام1967 [4].

6) **السعر الفوري أو الاني:** ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط. بدأ السعر الفوري ينشط بعدما أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية[5]،- حيث تحولت هذه السوق منذ أواخر السبعينات و الثمانينات إلى جزء أساسي من السوق النفطية العالمية بعد أن كانت من قبل سوق هامشية-. كما أن السعر الفوري ليس مستقرا وثابتا بسبب

---

[1] من بين الحسيمات التي يمكن ادراجها فيما يلي:

أ. حسيمات الموقع الجغرافي: وتعطي للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتجوها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق النفطية العالمية.

ب. حسيمات المحتوى الكبريتي: ويعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

ت. حسيمات درجة الكثافة: وتعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الحفيف بنسب أقل.

ث. حسيمات قناة السويس: تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة إلى السوق النفطية دون أن تمر بقناة السويس

[2] نبيل جعفرعبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[3] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص263.

[4] **نفس المرجع**، ص264 ،بتصرف.

[5] نبيل جعفر الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

ارتباطه بمقدار الاختلال أو عدم التوازن بين العرض والطلب البترولي فهو يرتفع في حالة قلة المعروض من البترول عما هو مطلوب منه. وينخفض في حالة وجود فائض من المعروض البترولي.

7) **السعر الاسمي :** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل.

8) **سعر التحويل:** وهو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من نشاط لآخر، كالإنتاج والنقل والتكرير في اطار شركة واحدة، كأن تبيع أكسون للاستخراج خامها لأكسون للنقل وهذه بدورها تبيعه لأكسون للتكرير[1].

**ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط**

منذ أن اكتشف النفط وحتى العقد الثاني من القرن العشرين لم يوجد نظام معين يحدد هيكل الأسعار العالمية له. فقد كانت تحدد أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة إلى حد ما تبعاً لدرجة التنافس بين شركات النفط، إلا أن السمة الاحتكارية التي كانت تغلب على روح السوق كانت تلعب الدور الأكبر في هذا المجال. وقد كانت السمة السائدة على أسعار النفط في تلك الفترة هي التغير والاضطراب. ففي بادئ الأمر وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى دولارين ثم أدى اكتشاف النفط بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يصل سعر البرميل الواحد إلى عشرة سنتات وذلك في أوائل العقد السادس من القرن التاسع عشر، وفي عام 1913 كان سعر البرميل الواحد من النفط الخام عند خليج المكسيك ثمانين سنتا وانخفض إلى أربعين سنتا عام 1914، ثم ارتفع إلى دولار وربع عام 1921[2].

[1] محمد أزهر السماك ، **مرجع سبق ذكره**، ص 226.

[2] **نفس المرجع**، ص 228.

**الشكل (1-6) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1860-1935)**

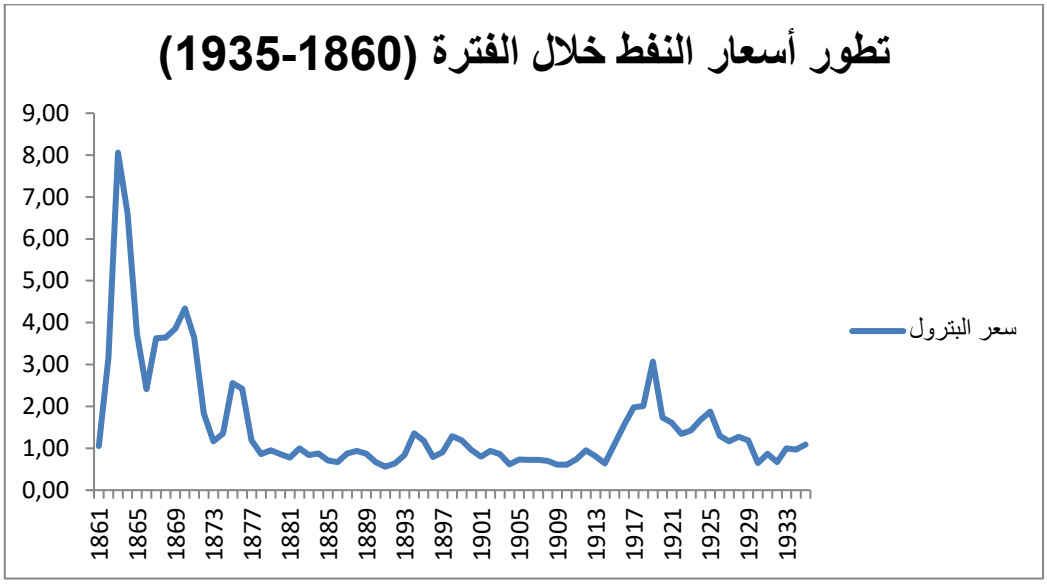


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات :**BP statistical review of world energy 2010**.

## 1. تطور أسعار النفط خلال الفترة السابقة لمنظمة الأوبك:

إن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها ورخائها، وأهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية.

### أ. نقطة أساس وحيدة للتسعير:

كان يعتمد تسعير النفط الخام ومنتجاته على نظام ما كان يسمى "النقطة الأساسية" في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة والمكسيك، هما أكبر دولتين مصدرتين للنفط، كان من الطبيعي أن تؤثر أسعار النفط في هذه المنطقة على أسعار بقية المصدرين الصغار في السوق العالمية[1]. وقد تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي: شركة ستاندرد أويل نيوجرسي وشركة رويال داتش وشركة شل. وقد طبق هذا النظام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي.

إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاماً على المستورد أن يدفع سعر البرميل النفط الخام

[1] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص263.

المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواءا كان قريبا على خليج المكسيك أم بعيدا عنه[1]. وكان يعرف هذا النظام أيضا بخليج زائد+**Golf Plus** ، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$PV = P_{GM} + C_1$$

إذ يمثل:

$P_{GM}$ : سعر البترول في خليج المكسيك.

$C_1$ :تكلفة النقل من الخليج المكسيكي إلى ميناء الدول المستوردة.

وقد كان هذا النظام مقبولا إلى حد ما خلال تلك الفترة وحتى الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

1. كانت الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ أكبر منتج في الصناعة النفطية وصادراتها من سواحل خليج المكسيك تغطي الجزء الأكبر من الطلب العالمي.
2. كانت البلدان النفطية الجديدة[2]في مراحله الأولى من التوسع في الانتاج والتنمية.
3. كان خليج المكسيك هو المكان العملي الوحيد الذي يمكن لمستوردي النفط أن يتعاقدوا فيه على عمليتي شراء ونقل النفط بأية كمية يطلبونها[3].

غير أن العوامل التي تم بها تسعيرة النفط تعرضت لتغييرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، لأن الأهمية النسبية لنصف الكرة الغربي الذي كان يمثل المورد الرئيسي للسوق العالمية قد تضاءلت، في حين تزايدت أهمية الشرق الأوسط كمورد لهذه السوق، ولم يكن هناك مفر من أن يؤدي هذا التغير في الانتاج وميزان السوق العالمية إلى تأثير حتمي على النظام السائد، أي النقطة الأساسية[4].

**ب. الخليج العربي كنقطة أساس ثانية للتسعيرة:**

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، إذ انتبهت الحكومة البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وقد اعترضت في ذلك الوقت على نظام التسعير، وطالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[2] يقصد بالبلدان النفطية الجديدة تلك الدول التي بدأت اكتشاف النفط مع بداية القرن العشرين حيث أن النفط اكتشف في روما عام 1850، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأولى من النصف الثاني للقرن التاسع عشر.أي أنه يمكن بأن الدول النفطية الجديدة تتمثل بصورة رئيسية في البلدان المطلة على الخليج العربي.

[3] محمد أزهر السماك ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص229-230.

[4] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 264.

مكان معين لا يرتكز على سعر تأشيري واحد وإنما يقوم على مساواة الأسعار (FOB) في مكانين هما خليج المكسيك والشرق الأوسط. وبمعنى آخر يكون هذا السعر مساويًا للسعر المعلن في الشرق الأوسط مضافاً إليه تكاليف النقل الحقيقية من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم. وبالفعل تم تحديد أسعار البترول العربي في الأسواق المختلفة على أساس نفس أسعار خليج المكسيك مضافا إليها تكلفة الشحن الحقيقية حتى في هذه الأسواق. ولقد اعتبر ميناء نابولي في ايطاليا نقطة تتعادل عندها أسعار بترول الشرق الأوسط في الأسواق المختلفة تسليم موانئ الوصول(CIF) مع أسعار بترول خليج المكسيك(CIF) وذلك من منطلق تساوي المسافة بين كل هاتين المنطقتين وميناء نابولي. ولقد ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية لبترول الشرق الأوسط اتجاه البترول الأمريكي[1] .

وبسبب التحول الذي طرأ على الصناعة النفطية وتحولات الولايات المتحدة الأمريكية من دولة مصدرة للنفط الخام إلى دولة مستوردة، فضلا عن ظهور مراكز إنتاج جديدة في الشرق الأوسط والبحر الكاريبي ثم حاجة أوربا للطاقة لإعمارها من خلال مشروع مارشال[2]، ارتفع السعر المعلن للبرميل من نوع "وست تكساس سور " تسليم ظهر الناقلة في خليج المكسيك من 1.05 دولار في عام 1944 إلى 2.75 دولار في عام 1947. وفي الجانب المقابل، ارتفع سعر برميل البترول العربي الخفيف تسليم ظهر الناقلة في رأس تنورة من 1.05 دولار في عام 1944 إلى 2.22 دولار في عام 1947. وكما هو واضح فقد اختلف التساوي بين النقطتين التأشيرتين (خليج المكسيك، ورأس التنورة). ومعنى هذا أن بترول الشرق الأوسط له قدرة أفضل على منافسة البترول الأمريكي في أوروبا الغربية وباختلاف الأسعار المعلنة حل ميناء "ساوثمبتون" في انجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار بترول خليج المكسيك(CIF).

ولم يستمر الحال طويلا على تطبيق قاعدة التسعير المعدلة في نقطة تعادل شمال أوروبا بل تمكنت الشركات الاحتكارية من تغيير جديد لنقطة التعادل تلك بتحويلها من ميناء ساوثمبتون-إنجلترا- إلى ميناء نيويورك في عام 1948 (وبموجب هذه القاعدة التسعيرية لنقطة التعادل الجديدة في ميناء نيويورك يتعادل بموجبها سعر بترول الخليج العربي مع بترول الخليج الكاريبي/البترول الفنزويلي/بحجة زيادة القدرة التنافسية لبترول الشرق الأوسط مع البترول الفنزويلي الواصل إلى أوروبا الغربية)، والذي أدى إلى إحداث خصم في أسعار بترول الشرق الأوسط نظرا لقيام الشركات البترولية بتسعير بترول الشرق الأوسط وكأنه مصدر كله إلى نيويورك، ومعنى ذلك أن سعر بترول الشرق الأوسط قد تحمل أجور نقل إضافية من لندن إلى نيويورك مع العلم أن صادرات البترول من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية

[1] كامل بكري واخرون، **الموارد واقتصادياتها**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص ص186-187، بتصرف.

[2] نبيل جعفرعبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

لم تكن تمثل سوى جزءا صغيرا من مجمل صادرات الشرق الأوسط البترولية. كل هذه الأمور أدت إلى حصول الشركات البترولية على أرباح من النقل فوق الأرباح الناجمة عن إنتاج بترول الشرق الأوسط.

ت) **اتفاقية مناصفة الأرباح:** حتى عام 1950 كانت العوائد النقدية التي كانت تحصل عليها الدول النفطية تحتسب بأسلوب لا علاقة له بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، ولا يأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح التي تحققها الشركات النفطية على ما تنتجه من النفط الخام. وإنما كانت هذه العوائد تدفع من قبل الشركات على أساس ثابت لكل وحدة نفطية منتجة، وهذا ما كان يسمى بالإتاوات.

أما فيما بين عام 1950 و1953 تمت اتفاقية بين الدول النفطية والشركات المنتجة وذلك لاحتساب عوائد هذه الدول على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الانتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول والشركات المنتجة وذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنفط. وقد أدى ذلك إلى قيام الشركات الاحتكارية النفطية بتخفيضات عديدة للأسعار المعلنة للنفط مما أثر كثيرا على عوائد الدول النفطية للدول المصدرة، وقد كان ايذانا بدخول مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الدول النفطية والكارتل النفطي العالمي[1].

لقد شهدت فترة نهاية الخمسينيات تعاظم وبروز قوة ومكانة الدولة البترولية المنتجة والمصدرة في توحيدها جماعياً ومن خلال دعوتها لتكوين منظمة بترولية دولية في عام 1960 تحمي مصالحها البترولية وتنظم استغلاله بين الأطراف المتعاونة وبصورة مستقرة.

**2. تطور أسعار البترول من 1960-إلى يومنا هذا(الأوبك)**

وأهم ما يميز هذه المرحلة ظهور متعاملين جدد على غرار منظمة الأوبك وتراجع دور الشركات العالمية الكبرى في السوق العالمي بالإضافة إلى تسجيل تقلبات حادة ومتلاحقة في أسعار النفط وعلى العموم يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مجموعة من الفترات:

**1-2 فترة الستينات:**

تعد هذه المرحلة هي بداية عصر جديد في السوق البترولية، فبعد سلسلة من التخفيضات التي قامت بها الشركات العالمية للبترول والخصومات التي سعت الدول المستهلكة للبترول إلى الحصول عليها، قامت الدول المنتجة للبترول بإنشاء منظمة الأوبك عام 1960 للتعبير عن مصالحها، والتعاون فيما بينها دون الاستمرار في سياسات الشركات البترولية، تميزت هذه المرحلة بحصول العديد من التطورات التي عززت مكانة وقوة تأثير البلدان البترولية في السوق الدولة البترولية وعلى السعر البترولي ويمكن ذكر أبرز تلك التطورات وهي كالآتي:

[1] محمد أزهر السماك ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص232-233.

- قرر أعضاء OPEC خلال مؤتمرهم الأول في سبتمبر 1960 أن أي تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات يجب أن يلقى موافقة حكومات الدول المنتجة للبترول ويجب مراعاة قواعد العرض والطلب خلال مؤتمرهم الرابع (أفريل 1962) احتجوا ضد قيام الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار البترول جانب واحد ودرس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل مشددا على ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.
- في نوفمبر 1964 اتفق أعضاء OPEP في مؤتمر جاكرتا مع الشركات البترولية على مايلي:

أ) تنفيق الإتاوة: أي اعتبار الإتاوة نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز وتخصم من السعر المعلن أسوة بتكلفة التشغيل كما تدرج في الحسابات بهذه الصفة ولا تحسب كسلفة مؤقتة على الضريبة.

ب) تحدد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباح الصافية بمقدار 0.5 سنتاً للبرميل.

ت) لتضييق الفرق بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964، 7.5% سنة 1965، 6.5 %سنة1966 . وبخلاف ذلك تجري تخفيضات على البترول وفقا لدرجة كثافته.

- مفاوضات منظمة OPEC وشركات البترول سنة 1967: خصصت هذه المفاوضات للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا وانتهت إلى:

أ) تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

ب) تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأنواع (الذي كثافته 27 درجة) لا يوجد أعلى للتخفيض عليه في حين أن البعض الآخر (الذي كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيضات عليه وعموما ففي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975 وقد أدى ذلك إلى انخفاض مجموع الضرائب التي تحصل عليه الدول المنتجة.

### 2-2 فترة السبعينيات:

إن هذه المرحلة مثلت أبرز وأهم مرحلة تاريخية في مسيرة تطور الصناعة والسعر والعلاقات البترولية ولطرف البلدان البترولية المنتجة والمصدرة عامة ولمنطقة الشرق الأوسط خاصة. وذلك نظرا لما حصل من تطورات عديدة ساهمت في صنعها العديد من البلدان البترولية والاقتصادية.

فإذا كانت مرحلة الستينيات هي مرحلة الدفاع والحماية لمصالح البلدان المنتجة والمصدرة للبترول يعكس حال مرحلة السبعينيات والتي جسدت مرحلة الهجوم والمبادأة المشروعة والعادلة في استرداد الحقوق المسلوبة والمستغلة من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى.

**جدول رقم (1-7 )تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1970-1979)**

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

| السنوات | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر الإسمي | 1,67 | 2,03 | 2,29 | 3,05 | 10,73 | 10,73 | 11,51 | 12,39 | 12,70 | 17,25 |
| السعر الحقيقي | 2,41 | 2,71 | 2,70 | 3,05 | 9,67 | 8,42 | 8,92 | 8,66 | 7,56 | 9,00 |

**Source** :OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

فقد تمكنت الحكومة الليبية سنة 1970 من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار 30 سنتًا للبرميل، ورفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي 55% بدلاً من 50%، وقد أدى ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران والسعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت 20 سنتاً للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55 %نفس السنة. وقد ارتفع الطلب العالمي على البترول بنسبة 8.5 %عام 1970 مقارنة 1969. كما انخفض الانتاج الليبي من البترول وفقا لقوانين المحافظة على الثروة البترولية مما أدى إلى نقض المعروض من البترول في منطقة شمال إفريقيا. مما أدى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في أسواق الاستهلاك في أمريكا، أوروبا، اليابان منذ سنة 1969.

دخلت الدول المنتجة للبترول مع الأطراف المستهلكة له؛ سواء حكومات الدول المستوردة أو الشركات العالمية للبترول في مجموعة من المفاوضات، والمؤتمرات خلال تلك الفترة، والتي كانت تعد نهاية سيطرة الشركات البترولية على السوق البترولية، وبداية عصر الطفرات النفطية في سبعينات القرن العشرين، وعلى النحو التالي:

### 1-2-2 الاتفاقيات الدولية في عقد السبعينات:

- اتفاقية فنزويلا(1970): وفي ضوء التطورات التي سادت السوق البترولية، ساعدت منظمة OPEC في اجتماعها في فنزويلا في ديسمبر 1970 على اتخاذ قرار عرف باسم قرار كاراكاس وتضمن الأهداف التالية[1]:

- تحديد نسبة 55% كحد أدنى لضريبة الدخل الصافية للدول المنتجة.
- وضع زيادة عامة متساوية في الأسعار المعلنة والإشارة للدول الأعضاء في المنظمة.
- إنهاء الاختلافات في الأسعار المعلنة والأخذ بعين الاعتبار فروقات الكثافة النوعية، والموقع الجغرافي.
- تكوين لجنة التفاوض مع الشركات الاحتكارية.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص298-299.

- اتفاقية طهران(1971): في فبراير 1971؛ تم التوصل إلى اتفاق ما بين اللجنة الخليجية الممثلة للدول البترولية، والشركات البترولية العالمية، والدول المستهلكة للبترول على زيادة القيمة الاسمية لأسعار البترول إلى 2.18 دولارًا للبرميل. مع العلم بأن القيمة الحقيقية للبترول معبراً عنها بشرط التبادل التجاري كانت متدنية للغاية.

إلى أن نهاية هذا العام شهدت أحداثاً عالمية كان لها تأثيرًا في غاية الأهمية على السوق البترولية، وهي سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار. وفي أغسطس 1971 تم إعلان تعويم الدولار؛ الأمر الذي ترتب عليه انخفاض شديد في القيمة الحقيقية للعوائد البترولية للدول المنتجة؛ مما ترتب عليه السعي في الدخول في مفاوضات جديدة مع الشركات البترولية؛ بهده الحصول على سعر عادل للبترول.

- اتفاقية جنيف الأول(1972)؛ وفيها تم التفاوض ما بين الدول البترولية، والشركات المنتجة للبترول على زيادة أسعار البترول؛ لمواكبة التخفيضات في أسعار الدولار، والتي يترتب عليها انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد المالية للبترول للدول المنتجة، وتم فيها زيادة الأسعار الاسمية للبترول بنسبة 8.5%.
- اتفاقية جنيف الثانية(1973)؛ بعد المزيد من التدهور في القيمة الحقيقية للدولار، تم عقد اتفاقية جنيف الثانية، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على الاستمرار بالعمل وفق اتفاقية جنيف الأولى مع إدخال تعديلات على المؤشر الخاص بحساب قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى وتصحيح الأسعار الشهرية، وتم زيادة الأسعار بنسبة 11.9%[1].

**2-2-2 الطفرات النفطية:** وقد شهدت هذه المرحلة طفرتين هما:

- **الطفرة النفطية الأولى:**

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى[2].

في نهاية عام 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواجد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية 400%[3]. وهكذا أصبح يشار إلى

[1] إمام محمد سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي-دراسة تحليلية-** القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014 ص 27-28.

[2] سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص34.

[3] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **مرجع سبق ذكره**، ص202.

قرارات تعديل الأسعار وزياداتها في عام 1974/1973 بالصدمة النفطية الأولى، مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في سنة 1974. وتعتبر الصدمة النفطية الأولى بمثابة بدء عهد جديد في صناعة النفط العالمية وبداية الدور المؤثر والفعال لمنظمة الأوبك، ولأول مرة عبر تاريخ الصناعة الطويل، في سوق النفط الدولية أي أن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير إلى المنظمة بعد أن كان طوال عقود بين أيدي الشركات[1] . كما تميزت هذه الفترة بركود اقتصادي عالمي، كما شهدت هذه الفترة ميلاد الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 كمظهر من مظاهر تكتل الدول الصناعية في مواجهة تكتل الدول النفطية.

- **الطفرة النفطية الثانية**:

شهدت السوق العالمية أزمة البترول الثانية في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت في الثورة الايرانية 1979 [2]والتي أدت إلى تخفيض الانتاج الايراني في بداية عام 1979 إلى حوالي 500-700 ألف ب/ي وانقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من العام المذكور[3]. وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط وموقعها في منظمة الأوبك، ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على البترول لوضع استراتيجيات التخزين خوفاً من الرجوع لأزمة أخرى مشابهة لأزمة 1973، إلى جانب تزايد دور المضاربين. ومما ساعد في تفاقم المشكلة وتعميقها في السوق العالمية هي نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980.

وقد أفرزت هذه الأزمة العديد من النتائج تمثلت في تقليص حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للبترول من 53% إلى 33%عام 1982 وهذا نظرا لارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منظمة الأوبك التي ارتفع انتاجها من 8% عام 1973 إلى 32% في نهاية السبعينيات. وتضاعفت أسعار البترول لتصل إلى ما يقرب 35 دولار للبرميل وصولا إلى 40 دولار للبرميل عام 1981، هذا ما ترتب عنه دخول العالم في موجة ثانية من الركود التضخمي في الاقتصاد الأوروبي، والأمريكي؛ كما كان له تأثير سلبي على الدول النامية من ارتفاع فواتير وارداتها البترولية. وتحفيز الدول على تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة البديلة للبترول وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة استبدال الفحم محل زيت الوقود في توليد الكهرباء.

---

[1] علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2012، المجلد38 ، العدد141، ص22.

[2] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008، ص184.

[3] علي رجب، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

فبينما كانت أوبك تخطط لرفع الأسعار تدريجيا من 12.70 دولار للبرميل في نهاية عام 1978 وبنسبة 10% طوال عام 1979 عما كانت عليه في عام 1978 حدثت الثورة الإيرانية فسادت السوق البترولية خلال الأسابيع القليلة الأولى من عام 1979 بلبلة وذعر في الأسواق البترولية أدت لتهافت الدول المستهلكة والشركات البترولية لبناء مخزوناتها بشكل كبير إلى جانب تزايد دور المضاربين بحيث قفزت الأسعار إلى أكثر من 40 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 1979. ووجدت الأوبك نفسها أمام فجوة كبيرة بين أسعار السوق وأسعارها الرسمية التي بلغت ضعفين أو ثلاثة أضعاف مما أفضى إلى رفع الأسعار الرسمية حتى بلغت 34 دولارا للبرميل من أكتوبر 1980 إلى مارس 1982. لارتفاع الأسعار في 1979 من 18 دولار للبرميل في يوليو 1979 واستمرار ارتفاعها- وبلوغها ذروتها- إلى 34 دولارا للبرميل.

### 3-2 فترة الثمانينات:

في هذه المرحلة التاريخية من تطور سعر البترول الخام في السوق يلاحظ ومنذ بداية هذه المرحلة وحتى أواسطها 1980-1985 أنها قد جسدت مرحلة اضطراب وعدم استقرار، بل هي مرحلة تراجعية وانخفاض وتدني للسعر اسميا وفعليا كما يوضحه الجدول رقم (1-8)، بالإضافة إلى محدودية وفعالية منظمة الأوبك وتأثيرها على تنظيم وتوجيه السوق والسعر..إلخ[1].

**جدول رقم (1-8 )تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1980-1989)**

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

| السنوات | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر الإسمي | 28.64 | 32.51 | 32.38 | 29.04 | 28.20 | 27.01 | 13.53 | 17.73 | 14.24 | 17.31 |
| السعر الحقيقي | 13.21 | 15.57 | 16.01 | 14.73 | 14.89 | 14.04 | 5.54 | 6.29 | 4.57 | 5.79 |

**Source** :OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

- **الأزمة البترولية 1986**

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية، بعد أن تدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، حيث انخفضت تدريجياً وسريعا إلى حدود 12 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة للنفط، ما خلق أزمة حقيقة لها ، خصوصا دول أعضاء الأوبك، وقد سميت "بالأزمة النفطية العكسية" لاختلافها عن الأولى والثانية، اللتان نتجتا من نقص في العرض البترولي أما أزمة 1986 فتميزت بفائض في العرض.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 329.

غير أن هذه الأزمة لم تأتي صدفة أو مفاجئة، بل بفعل السياسات التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية. فعلى مدى الفترة 1975-1985 ارتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، بتشجيع من الدول الصناعية وشركاتها بنحو 8 مليون ب/ي، بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو 6 ملايين ب/ي نتيجة تنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة وإحلال مصادر بديلة محل النفط. بذلك أخذ إنتاج أوبك في الانخفاض خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ما دعاها إلى محاولة الدفاع عن هيكل الأسعار بتبني سياسة لوضع سقف لإنتاج المجموعة، وتوزيع الأنصبة بين أعضاء المنظمة في صورة حصص في مارس 1982[1].

كما قامت بعض الدول البترولية المنتجة للبترول بريطانيا والنرويج سنة 1983 بتخفيض أسعارها من البترول بمقدار ثلاث دولارات للبرميل الواحد، من 33.5 دولارا إلى 30.5 دولارا [2] وهذا حتى تجبر دول الأوبك على خفض أسعارها.

ولقد ألحقت هذه الأزمة أضرارا كبيرا على دول الأوبك، حيث قلت عوائدها النفطية مما أجبر بعضها وخاصة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه ميزانياتها العمومية.

### 4-2 فترة التسعينات:

ارتفعت الأسعار في 1990 بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973. وقد نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادة الأسعار عافيتها عام 1996، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا ففي عام 1998 شهدت السوق العالمية للبترول أزمة حادة نتيجة انهيار أسعار البترول.

**جدول رقم (1-9 )تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (1990-1999)**

الوحدة دولار أمريكي للبرميل

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر الإسمي | 22.26 | 18.62 | 18.44 | 16.33 | 15.53 | 16.86 | 20.29 | 18.68 | 12.28 | 17.48 |
| السعر الحقيقي | 6.38 | 5.19 | 4.81 | 4.61 | 4.24 | 4.24 | 5.01 | 4.89 | 3.21 | 4.62 |

**Source** :OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**،الطبعة الثانية ، ص 235.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص17.

- **الأزمة النفطية 1998:**

وترجع هذه الأزمة إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في يونيو 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول الخام بنسبة 10%. وقد تزامن مع هذا التخفيض مع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا والتي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو للاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على البترول، وقد حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج ولكن الذي حدث بعد ذلك أن السوق العالمية للبترول عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة وبصفة خاصة إيران وفنزويلا، الأمر الذي لم يعط مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قرارتها. وانعكس ذلك بمزيد من الانخفاض في أسعار البترول نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي[1]، وقد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 %عام 1997 إلى 1.8%عام 1998. وخلال عام 1999 استطاعت منظمة الأوبك أن تتفق على تخفيض إنتاج البترول بمقدار 3 ملايين برميل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في الأسعار.

**5-2 الفترة 2000-2015:**

شهدت الفترة من يناير 2000 إلى ديسمبر 2015 تطورًا ملحوظًا في مستويات أسعار النفط الخام، حيث ارتفعت من 27.6 دولار للبرميل، عام 2000 إلى 109.5 دولار للبرميل في نهاية عام 2012. ثم تنخفض إلى 39.3 دولار للبرميل سنة 2015. وقد مرت أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015 بمراحل مختلفة.

[1] علي لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

**جدول رقم (1-10 )تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقة خلال الفترة (2000-2015)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر الإسمي | 27.60 | 23.12 | 24.36 | 28.10 | 36.0 | 50.64 | 61.08 | 69.1 | 94.45 | 61.06 |
| السعر الحقيقي | 27.6 | 22.7 | 23.5 | 26.8 | 33.5 | 46.2 | 54.6 | 60.5 | 81.0 | 52.0 |

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر الإسمي | 77.45 | 107.5 | 109.5 | 105.9 | 96.2 | 49.5 |
| السعر الحقيقي | 65.3 | 89.6 | 90.2 | 86.2 | 77.3 | 39.3 |

**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ،صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2016 ،العدد36، ص469.

لقد شهد السوق العالمي للبترول عام 2000 ارتفاعًا حادًا في أسعار البترول العالمية نتيجة الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب وشرق آسيا مرة أخرى، والتزام دول الأوبك بخفض انتاجها من البترول، الأمر الذي بات يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها[1].

فلقد انخفضت الأسعار خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب الأمريكي على النفط نتيجة الأداء الاقتصادي الضعيف، والإمدادات المتزايدة من بلدان أوبك، وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر في الربع الأخير من العام.

وقد ساعدت المشاكل الفنية في عام 2002 إلى صعود أسعار النفط إلى مستوى 23.5 دولار وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003، ليبلغ معدل 26.8 دولار للبرميل، وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004. وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها:

[1] **نفس المرجع**، ص 187.

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط ،كل هذا أدى إلى خفض الانتاج بنحو 10 % سنة 2010.
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف انتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23%أي قرابة 8.3% للبرميل.
- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.
- إعصار إيفيان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.
- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأروبا، الصين، الهند، ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.
- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورًا فعالاً في لعبة ارتفاع الأسعار[1].

وقد تميزت السوق البترولية عام 2004 بزيادة الطلب على البترول، فارتفع الطلب الأمريكي على النفط المستورد الذي يمثل 57%من اجمالي احتياج السوق المحلي الأمريكي، كما ازداد الطلب الصيني المدعوم بنسبة النمو الاقتصادي المسجلة في الصين والبالغة 11% فقد ارتفعت واردات الصين من النفط خلال الفترة من جانفي إلى جوان 2004 بمعدل سنوي 40%، وكذلك الزيادة في اليابان والدول الآسيوية الأخرى. وقد أدى هذا الارتفاع في الطلب العالمي على البترول إلى تجاوز الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول أوبك[2].

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة. وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 4.4%، ووصل اجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004 وثلث امدادات دول الأوبك خلال نفس السنة 84.3 مليون للبرميل يوميا.

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقام غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006. وقد تظافرت مجموعة من العوامل كانت وراء

---

[1] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف 1، 2015، ص ص 4-5.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص ص 3-4.

الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها إرتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.

وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007. ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول، ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع[1].

ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار 2008 بشكل أساس إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على السوق النفطية العالمية. ثم بعد ذلك أخذت معدلاتها في الانخفاض في عام 2009 ليصل معدلها السنوي إلى 61 دولار للبرميل، على الرغم من انخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي. ويعزى ذلك إلى مرور الاقتصادات بأسوأ ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة الأزمة المالية العالمية. وقد بدأت برامج التحفيز الاقتصادي والتي اعتمدتها دول عديدة إلى انتعاش اقتصادي والذي انعكس بدوره بشكل ايجابي على تحفيز الطلب على النفط إلى معاودة الأسعار إلى ارتفاعها خلال عامي 2010 و2011 ليصل معدلها 77.4 دولار للبرميل و107.3 دولار للبرميل على التوالي. ليستمر الارتفاع في الأسعار حتى منتصف عام 2014 أخذ سعر النفط بالهبوط التدريجي إذ انخفض سعر خام برنت خلال الستة الأشهر من 112 دولار للبرميل في جوان إلى 62 دولار في ديسمبر2014 ولقد أدت محصلة مجموعة من العوامل إلى هذا الهبوط، بالرغم أنها قد لا تفسر كامل سرعتها "شبه المفاجئة" أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض. ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر 2014 حوالي 2.44 مليون برميل يومياً(معدل نمو سنوي 5.4%) وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة(النفط المحصور) ثم دول الأوبك ودول أخرى. أما العامل الثاني فيعود إلى أثر التوقعات، فمن ناحية الطلب، ساد التوقع بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على النفط. ومن ناحية العرض، استمرار توقع الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية النفط المحصور. ويتمثل العامل الثالث بارتفاع سعر الدولار اتجاه العملات الأخرى وبغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول

[1] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4-5.

الأوبك في اجتماع 27 نوفمبر2014 بعدم تخفيض الإنتاج لإيقاف انخفاض الأسعار. ولقد ساهم ذلك باستمرار هبوط سعر النفط حتى وصل إلى 48 دولار للبرميل في مطلع2015 [1].

**المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط**

يعتبر النفط سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من عوامل منها العوامل الجيولوجية حيث أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى ذروة إنتاجها ولا تتوفر فيها احتياطات نفطية جديدة يمكن استغلالها، كذلك يعزى بعضها إلى أسباب اقتصادية منها المستخدم في الصين والهند، وهنالك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

وفي هذا المطلب سنتناول العوامل المؤثرة في أسعار النفط ومنها العوامل الاقتصادية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية والعوامل النقدية، والعوامل البيئية، وهي عوامل تؤثر في أسعار النفط.

**أولا: العوامل الاقتصادية**

إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

**1. الطلب العالمي على النفط:**

إن الطلب على النفط هو عبارة عن مقدار الحاجة الإنسانية المنصبة أو المتركزة نحو الحصول على السلعة النفطية "الخام والمنتجات النفطية" في سعر وزمن ومكان محدد ومعلوم بهدف تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأغراض استهلاكية أو إنتاجية[2]، ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن الطلب على البترول ليس طلباً ذاتياً، إنما هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترول سواء المشتقة أو المنتجات الصناعية أو الطلب على البترول كمصدر للطاقة[3]، ويتأثر الطلب النفطي بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها:

---

[1] علي ميرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة : تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر 2015، ص4.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى، الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص33.

[3] إمام محمد سعد،**مرجع سبق ذكره**، ص41.

- **الطلب على النفط ومعدلات النمو الاقتصادي:**

يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعوداً وانخفاضاً. ويعبر عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي[1](GDP).

تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي، إذ بينما كانت حصة النفط حوالي 13% من إجمالي استهلاك الطاقة في بدايته؛ وصلت إلى 40% في نهايته، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها وهو 47% في أواسط القرن عقد السبعينيات.

وقد سجلت أكثر مراحل الطلب حرجاً خلال عقد الثمانينات، حين حدث انفصام بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات نمو الطلب على النفط. فبينما أدى كل نمو اقتصادي بمعدل 1% إلى نمو موازٍ فقد اختلت تلك القاعدة منذ الثمانينات، وأصبح يصاحب النمو الاقتصادي خلالها نمو سالب على النفط. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إل سياسات ترشيد استهلاك؛ حيث استطاعت الدول الغربية بعد حرب أكتوبر 1973 أن تمارس قدراً كبيراً من التأثير في آليات السوق، وخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياساتها النفطية تحت مضلة وكالة الطاقة الدولية (IEA)، ووضع سياسات صارمة وتنفيذها، لترشيد الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة.

ولكن بعد انخفاض الأسعار عام 1986، واستقرارها عند مستوى 18 دولارا للسنوات العشر التالية، عادت معدلات النمو الايجابية في الطلب، وحدث خلال ذلك تحول في أنماط الطلب العالمي على النفط، فقد صاحب تراجع معدلات النمو الاقتصادي؛ وبالتالي تراجع الطلب العالمي في الدول الصناعية، نمو اقتصادي متسارع، وزيادة في معدلات الطلب في الدول النامية وخصوصا في آسيا. ويظهر الجدول التالي تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2001-2006).

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص33.

**الجدول رقم (1-11): تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2001- 2006 (مليون ب/ي)**

| السنة | الطلب العالمي | معدل النمو% |
|---|---|---|
| **2001** | 77.1 | 0.9 |
| **2002** | 77.7 | 0.8 |
| **2003** | 79.3 | 2.1 |
| **2004** | 82.3 | 3.8 |
| **2005** | 83.3 | 1.2 |
| **2006** | 84.3 | 1.2 |

**المصدر** : قصي عبد الكريم ابراهيم، **النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية( النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2010، ص110.

فقد بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط عام 2006، 84.3 مليون ب/ي، بزيادة قدرها مليون برميل عن عام 2005، بمعدل نمو 1.2% وفي عام 2005 كانت 1.2% و3.8% عام 2004.

وإذا قارنا نمو الطلب العالمي خلال 2001-2006 بالنمو الاقتصادي العالمي، بالنمو الاقتصادي العالمي نجد أنهما يرتبطان بعلاقة طردية (موجبة)، فيعد نمو الاقتصاد العالمي ( الناتج المحلي الاجمالي) المحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط، حيث أدى الانخفاض النسبي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي 2005 إلى 4.9 % بالمقارنة مع 5.3 %عام 2004، بشكل موازٍ، إلى تباطؤ الطلب العالمي من 3.8% إلى 1.2%[1].

وقد شهد عامي 2008 و2009 بعض التغييرات المذهلة في ديناميكيات الطلب العالمي على النفط. لقد مهدت صدمت الطلب الايجابية " positive demande shock " التي سادت خلال الفترة 2004-2006 الطريق أمام حدوث صدمة الطلب السلبية "negative demande shock" خلال عامي 2008 و2009. فقد سجل الطلب العالمي على النفط نموا سلبيا لفترة سنتين متتاليتين، وهي المرة الأولى التي يشهد فيها الطلب العالمي نمواً سالباً منذ فترة الثمانيات[2].

وخلال عام 2014 ارتفع الطلب على النفط بشكل مطلق، بواقع 1 مليون دولار وبمعدل نمو يقل كثيرا عن 2013، متأثرا بالتحسن الطفيف في النمو الاقتصادي العالمي، حيث نعتبر حالة الاقتصاد العالمي معيارا مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط وقد استمر تأثير التباطؤ في النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة، إذ انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5.4 % خلال عام

[1] قصي عبد الكريم ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 108-109-110.

[2] كريستوف ألسوب، بسام فتوح، **تطور أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمي وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2010، المجلد36،العدد135، ص28.

2010 إلى 3.3 %خلال 2014 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط من 2.9% في عام 2010 إلى 1.1 % في عام 2014 و**الشكل رقم (1-7)** يوضح ذلك:

**الشكل رقم (1-7): النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط(2010-2014)**

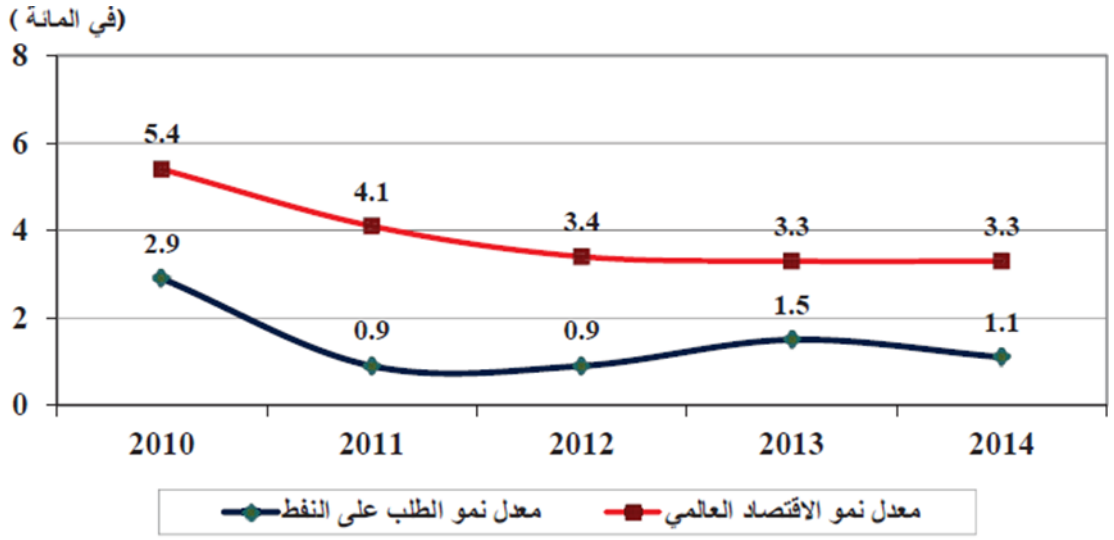


**المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ،صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ،2015،العدد35، ص119.

- **العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية):**

تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000-2010) في تذبذب أسعار إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول العربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط.
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا، ولا سيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.

- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام 2000.

في الواقع أن الأعمال الإرهابية، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية التي تجعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك يساعد على ارتفاع أسعار النفط[1].

- **التغيرات المناخية:**

تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب في مقابل ارتفاع الطلب خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول ومن بين هذه التغيرات المناخية إعصار إيفان فقد توقف إنتاج النفط الأمريكي كما حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الانتاج وذلك في منتصف شهر أيلول 2004.

- **المضاربة في الأسواق النفطية:**

تعد المضاربة عاملا رئيسي في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة و بالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الاسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008.

- **النمو السكاني :**

يعتبر عدد السكان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على النفط بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث يتمثل التأثير المباشر للزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على النفط باستعمالاتها المختلفة مثل النقل والتبريد والتدفئة والإنارة بينما يتمثل التأثير غير المباشر للزيادة في السكان في زيادة

[1] عماد الدين محمد المزيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص337-338.

الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب انتاجها استخدام مصادر مختلفة للنفط. ويبدو الترابط جلياً بين الزيادة في عدد سكان العالم وتزايد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2010، فقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 19.9 مليون ب/ي أي بنسبة 30%مقارنة بمستوياته لعام 1990، مقابل ارتفاع عدد السكان بحوالي 1.6 مليار نسمة أي بنسبة 30% [1] .

- **أسعار النفط:**

تشير قواعد النظرية الاقتصادية بين سعر السلعة والطلب عليها، فارتفاع أسعار السلعة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استخدامها وبالتالي إلى انخفاض الطلب عليها، بينما يؤدي انخفاض أسعار السلعة إلى انخفاض تكلفة استخدامها وبالتالي إلى ارتفاع الطلب عليها. إلا أن استجابة الطلب للتغير في السعر قد تحدث آنياً في بعض السلع، بينما تأخذ وقتا أطول في سلع أخرى، ويعتمد ذلك على طبيعة السلعة. وفي حال سلعة النفط، فإن مقدار التغير في الطلب على النفط يعتبر منخفضاً بمقدار التغير في الأسعار على المدى القصير، وهذه سمة هامة للنفط، فهو المصدر الرئيسي والأهم للطاقة في العالم وتؤدي محدودية قدرة المستهلكين على البحث عن أنواع أخرى من الوقود عند ارتفاع أسعاره على المدى القصير، وعدم توفر بدائل متاحة له على المدى المنظور في قطاعات هامة وحيوية مثل قطاع المواصلات إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط. وانخفاض مرونة الطلب السعرية لأي سلعة، تعني أن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أقل من التغير النسبي في السعر[2].

- **النمو في قطاع المواصلات:**

يرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقاً بالنمو في قطاع المواصلات، فبينما يستحوذ قطاع المواصلات على حوالي 60% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، يعتمد قطاع المواصلات العالمي كاملاً على النفط، حيث ساهمت المنتجات النفطية بحوالي 96% من إجمالي استهلاك قطاع النقل والمواصلات العالمي من الطاقة في 2010 [3].

- **سياسات الدول المستهلكة:**

ركزت الدول الصناعية سياساتها الطاقوية لأهداف تمثلت في كبح جماح الطلب العالمي على النفط، وتغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال مصادر الطاقة المحلية الأخرى (الفحم، الغاز الطبيعي والطاقة النووية)

[1] الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2011، المجلد37، العدد139، ص ص19-20.

[2] **نفس المرجع** ،ص ص31-32

[3] **نفس المرجع**، ص29.

محله، ومن أهم هذه الأدوات التي لجأت إليها في هذا الشأن، فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك النفط، وتقديم الدعم وتشجيع تطوير واستخدام بدائل النفط.

2. **العرض العالمي على النفط**:

يتمثل مفهوم عرض البترول في الكميات التي ترغب وتقدر الدول المنتجة للبترول في تقديمها في السوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

ويقصد به أيضاً الكمية المعروضة من السلعة البترولية في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة. مع العلم أن العرض النفطي يتأثر بمجموعة من العوامل هي:

- **الطلب البترولي:** يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة، وما حدث في الآونة الأخيرة والتي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة بزيادة المعروض البترولي، إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة وبزيادة قدرها 300 ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف العربية السعودية، وهذا ما بين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة لزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة[2].
- **مقدار توفر المادة البترولية كاحتياطي بترولي وكخزين بترولي:** فكلما كان مقدار المتوفر من البترول بكميات كبيرة كلما أثر ذلك ايجابا على إطالة أمد استمرار العرض البترولي وتزايده، بل إن العرض يكتسب مرونة في ذلك. وعكس ذلك يكون في حالة المتوفر من البترول بكميات قليلة أو محدودة.
- **الكلفة الانتاجية البترولية**: هو مقدار ما أنفق على استخراج الوحدة الواحدة فكلما كانت الكلفة الانتاجية صغيرة أو متدنية تكون مؤثرة ايجابيا على استمرار تزايد الانتاج أو العرض البترولي. وعكس ذلك يكون في حالة كلفتها كبيرة أو عالية فإنها تؤدي إلى انخفاض وتقلص أو تعذر استمرار الانتاج أو العرض البترولي.

[1] إمام محمد سعد، **مرجع سبق ذكره**، 34.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، **مرجع سبق ذكره**، الطبعة الثانية ، ص132.

- **مستوى التطور الفني والتكنولوجي لمعدات وأدوات الإنتاج:** إن تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث والتنقيب والاستخراج والتوزيع والنقل يؤدي إلى زيادة امكانية عرض النفط الخام والقابلية الكبيرة لإحداث التوازن بين العرض والطلب.
- **السعر البترولي:** إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة أساسية على العرض فارتفاع السعر وتزايده عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك يكون في حالة انخفاض السعر.
- **مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها:** إن مقدار توفر المصادر البديلة عن البترول وأسعارها هي من العوامل المؤثرة على العرض البترولي، فإذا كانت المصادر البديلة متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار متدنية فإن تأثيرها يكون سلبيا على العرض البترولي، أي مؤدية إلى تناقصه، وعكس ذلك يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات قليلة، ومن أبرز هذه المصادر: الفحم، الغاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية،...

**ثانيا: العوامل النقدية:**

التغير في قيمة الدولار الأمريكي وخاصة بالانخفاض لقيمته أو سعر صرفه فإن ذلك بدوره يؤثر سلبياً على تخفيض للقيمة والسعر البترولي وبالتالي العوائد البترولية. وكما هو معروف أن السلعة البترولية الخام مقيمة قيمتها النقدية دولياً بالدولار الأمريكي. وهذا الارتباط بالدولار الأمريكي ناجم ومرتبط بعوامل عديدة منها تاريخية وسياسية واقتصادية ونقدية نذكر منها[1]:

- مكانة ومركز الصناعة البترولية الأمريكية عالمياً من ناحية قدمها وضخامتها وتطورها.
- مركز وتأثير الشركات الاحتكارية البترولية الأمريكية الكبرى على سوق وصناعة البترول العالمية.
- ربط مع تحديد قيمة وسعر البترول بالدولار الأمريكي.
- مكانة وأهمية الاقتصاد الأمريكي في مجموع التجارة والاقتصاد الدوليين.
- اعتمد الدولار الأمريكي منذ عام 1944 كعملة أساسية في النظام النقدي الدولي.
- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة ومتصدرة فعلياً لمجموعة البلدان الرأسمالية والمتقدمة منها خاصة.

إن هبوط سعر الدولار الأمريكي يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة الأوبك ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، لقد برز انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 364-365.

من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفا أمام اليورو والإسترليني.....

**ثالثا: عامل الندرة:**

يعتبر النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.

**رابعا: العوامل الفنية:**

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدى إلى توقف الانتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك :

- قامت شركة أرامكوا بإغلاق رصيف رقم 10 في مرفأ رأس التنورة بسبب اندلاع الحرائق، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن 5.5 إلى 6 مليون طن يومياً من النفط.
- الفيضانات في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يومياً.
- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل شركة ميرفيأويل في ولاية لوزيانا.
- وقوع حريق في مصفاة تابعة لمجموعة أكسون وبيل الواقعة في فاولي ببريطانيا، والتي تبلغ طاقتها الانتاجية حوالي 326 ألف برميل في اليوم.

**سادسا: العوامل النفسية:**

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، مصر وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع بالمستمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.

- تهديد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقاداً بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف[1].

**المطلب الرابع: التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية:**

ينعكس تقلب أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

**أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة**

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصادات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصادات الدول النامية المستوردة للبترول، فإن التأثير سيكون سلبياً، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم في هذه الدول، بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري. ويتوجب في هذا السياق الإشارة إلى أن نصف الزيادة في الطلب العالمي على البترول خلال العشرين عاماً الماضية، قد حصلت من اقتصادات الدول النامية، حيث ارتفع الطلب من هذه الدول من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يومياً، وبنسبة أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة. كما يجب الإشارة إلى أن أغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على البترول ستأتي من الدول النامية، وبالذات الدول الآسيوية. ويؤدي انخفاض الأسعار للكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة. وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض أسعار النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من البترول وبالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة.

**ثانيا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة**

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛ بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية؛ استثمارات في الدول الصناعية؛ انشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو ايداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

[1] عماد الدين محمد المزيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص339-340.

في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارج الأوبك، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطيات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيه[1].

[1] طارق بن قسمي، الزهرة **فرحاني، مرجع سبق ذكره**، ص ص 6-7.

## خاتمـــــــة الفصـــــــــــل

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، وقد لعب دوراً مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية.

ونظرا للأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت من سوق النفط سوقاً يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، وهو ما نلمحه في حدوث العديد من الأزمات والتي اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي.

ويخضع السعر النفطي إلى تذبذبات وتقلبات نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها. ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب والعوامل السياسية والمناخية...إلخ. وقد اتسم التطور التاريخي للبترول للأسعار بالعديد من التطورات، فخلال عقد الخمسينات والستينات شهد العالم عهد البترول الرخيص الذي أسهم في نمو اقتصاديات الدول الصناعية الغربية بشكل متسارع وكبير، وأمام هذا السلوك الاستغلالي دفع بالعديد من الدول إلى تشكيل منظمة الأقطار المصدرة للبترول "الأوبك" لتكون بذلك أول منظمة تدافع عن حقوق الدول المنتجة وقد استطاعت أن تؤثر في السوق البترولية خاصة بعد التصحيح التسعيري 1973 ولينتهي بذلك عهد البترول الرخيص، إلا أن وجود فاعلين آخرين في السوق البترولية، استطاعوا من خلال السياسات البترولية العدائية إعادة الكفة لصالح الدول الصناعية الكبرى والتي تعد من أكبر مستهلكي البترول في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وبالرغم من أن دولا عديدة تتمتع بوفرة في هذا المورد والذي يعتبره البعض نعمة تؤدي إلى تنمية اقتصادية سريعة وشرط أساسي لتحقيق نمو اقتصادي دائم، إلا أن البعض الآخر يعتبره نقمة عليها وهذا نتيجة تحقيق معدلات نمو أقل من دول لا تتوفر على هذا المورد الطبيعي. ومن خلال الفصل الموالي سوف نتعرض إلى العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني

# علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي

## مقدمة الفصـــــــــل:

تعتبر الموارد الطبيعية سواءا الناضبة (كالبترول والغاز الطبيعي والمعادن) أو المتجددة (كالغابات والأسماك..) هبة من الله سبحانه وتعالى. كما أن الموارد الطبيعية في علم الاقتصاد عنصر من عناصر الانتاج يؤدي توفرها في بلد ما إلى نمو وتقدمه الاقتصادي. وشح هذا النوع من الموارد هو نوع من الضيم الطبيعي يُصعب كثيرا من الأفق الاقتصادي. ولكن لا يخفى عن الكثيرين تميز بعض البلدان كاليابان ودول جنوب شرق اسيا (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان وسنغافورة)، فبالرغم من عدم توفرها على موارد طبيعية إلا أن قوة اقتصاداتها وتنوعها جعلها تتجاوز اقتصاديات أغنى الدول مواردا.

وقد انتشرت العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي لاحظت أن الدول الوفيرة بالموارد الطبيعية كان أداؤها الاقتصادي مخيبا وأسوأ مقارنة بتلك الدول التي لا تتميز بهذه الوفرة. غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة بالموارد الطبيعية، فهنالك بعض الدول تتميز بأداء اقتصادي أفضل من الدول الأخرى كبوتسوانا الغنية بالألماس وأندونيسيا التي تعتمد على النفط.

إلا أن الأداء الاقتصادي الضعيف والمخيف للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد يعتبر أمرا محيرا في تاريخ الاقتصاد العالمي. ولقد دفعت هذه المفارقة العديد من الباحثين الاقتصاديين للبحث في هذه الاشكالية وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية. فبدلا من أن تكون الموارد الطبيعية نعمة أصبحت نقمة ولعنة على هذه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وفي هذا الصدد يقول Richard Auty الذي كان أول من استخدم تعبير "لعنة الموارد"، في كتابه :" Resource-Based Industrialization : Sowing the Oil in Eight Developing Countries" :"ازدادت الأدلة في العقود الأخيرة على أن تأثير تراكم رأس المال في البلدان النامية ارتبط عكسيا مع الاعتماد على الموارد الطبيعية".

وفي هذا الفصل سوف نتعرض إلى العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الأول**: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

**المبحث الثاني**: وفرة الموارد الطبيعية نقمة أم نعمة

## المبحث الأول: مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها.

ويميل البعض إلى المساواة بين مفهومي النمو والتنمية أي استخدامهما كمترادفين حيث أن كلاهما يهدف إلى التغيير إلى الأحسن، إلا أن دراسة النمو الاقتصادي عموماً مميزة عن دراسة اقتصاد التنمية فالنمو الاقتصادي هو دراسة كيف يكون بإمكان الدول أن تقدم اقتصاداتها، بينما دراسة علم اقتصاد التنمية تدرس كيف يكون بإمكان الدول الفقيرة أن تلحق بالدول الغنية.

وقد احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، فالكتابات بشأنه قديمة قدم الاقتصاد بذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية التصنيع في أوروبا. ثم ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

#### أولا: تعريف النمو الاقتصادي

وردت عدة تعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[1].
- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[2].
- النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية[3].

---

[1] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الأولى، عمان ،دار الراية للنشر والتوزيع،2015، ص61.

[2] Eric Bousserelle, **Dynamique Economique-Croissance, Crises, Cycles**-,Gualino Editeur,Paris,2004,P30.

[3] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1]. وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

أ) وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي( الناتج الكلي) معدل النمو السكاني[2]. وعليه:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني- معدل النمو السكاني.

ب) زيادة حقيقة وليست نقدية: أي أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، وبذلك نقول لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقة إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتبرة. وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم

ت) إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة أو عارضة. فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المقدمة نمواً اقتصادياً. فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبياً حتى تعتبر نمواَ اقتصادياً [3].

**ثانيا: بين النمو التنمية:**

يشير الأدب الاقتصادي عموماً والرأسمالي خصوصاً إلى أن اقتصاد الحرب، أبان أربعينيات القرن الماضي، حوّل اهتمام الاقتصاديين نحو مشاكل أكثر مباشرة، وهي تلك المتعلقة بالنمو والتنمية التي أخذت تتصدر الفكر الاقتصادي سواء أكان في البلدان المتقدمة (تكنولوجيا) أم المتخلفة (تكنولوجيا) وإذا اتخذت صيغة أعمار في العلاقة مع البلدان الصناعية المتقدمة (أوروبا الغربية) بفعل تعرض قوتها الانتاجية للخراب، فإنها اتخذت صيغة التنمية في العلاقة مع البلدان المستقلة حديثاً عن الاستعمار، وصيغة النمو( أي تسريع وتائره أو الحفاظ على معدلاته) في البلدان المتقدمة التي لم تتضرر بالحرب خصوصاً.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات- الإستراتيجيات- التمويل**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص73.

[2] عبد القادر محمد عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص11.

[3] **نفس المرجع**، ص ص12-13.

إن هذا التعدد في الاصطلاحات كان مبنياً على أساس موقع البلدان المتخلفة في سلم التطور مقاساً بقمة الهرم، حيث تستمد التسميات، التي أطلقت على البلدان التالية لموقع القائد في الهرم، ماهيتها منه[1].

يميل بعض الاقتصاديين إلى الخلط بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والنمو كل حسب منطلقاته الفكرية والاقتصادية، ويسود الاعتقاد بأن هذه المفاهيم هي مترادفة الجوهر وإن كانت هناك فروق جزئية في معانيهما، وأن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، ومن هنا يرفضونها[2].

وفي معرض تساؤلهما عن معنى التنمية الاقتصادية، يقول مائيير وبولدوين Meier &Baldwin "ليس هناك تعريف محدد ومرضي تماماً للتنمية الاقتصادية، وإن هناك اتجاهاً لاستخدام مصطلحات، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، والتغير القرني بشكل قابل للتعويض، وعلى الرغم من امكانية رسم بعض الفروقات بين هذه المصطلحات، إلا أنها في الجوهر مترادفات"، ويفسران عملية التنمية بأنها " العملية التي يجري من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال مدة طويلة من الزمن...وإن النتيجة العامة للعملية، هو النمو في الناتج القومي للاقتصاد...وعند التركيز على النمو في الناتج القومي فإننا نأخذ بوجهة النظر الشاملة للنتائج الأخيرة لعملية التنمية، التي تشمل على العديد من التغيرات في العوامل الأساسية للعرض، وفي تركيب الطلب على المنتجات"[3].

ويحاول لويس lewis تبيان الفرق بين النمو والتنمية فيقول: "النمو الاقتصادي أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده يمكنه رفع مستوى المعيشة".

وقد جاء ولنسكي بتعريف شامل للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التفريق بين النمو والتنمية والنمو. فيقول:" إن التنمية بالنسبة للاقتصاديين هي النمو الإقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان. أما النمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسي فإنه ليس مرادفاً تماما للتنمية ولا يكفي وحده فقط، إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة

---

[1] عبد الجبار محمود العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة(دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي)**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 23.

[2] مقدم عبيرات، شيبوط سليمان، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية-رؤية مستقبلية-**، بحوث وأوراق عمل مؤتمر: إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية، ديسمبر 2013، الأردن، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الإدارية-، القاهرة،2014، ص66.

[3] عبد الجبار محمود العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص23-24.

واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والمرض، ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك الدول، والتحول من إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة. وتطوير الصناعة وتنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وزيادة مكانة البلد على الصعيد الدولي. وهكذا فإن السعي وراء التنمية يشمل بالنسبة للكثير من تلك الدول على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي"[1].

كما أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد. أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بل ويمكن القول بأن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف[2].

كما يمكن القول بأن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدول والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق[3].ولكن على كل حال فإن النمو هو مقياس استعمل أو كان قد استعمل تقليدا لقياس الرفاه القومي والإقليمي. ففي دراسته التقليدية حول الاقتصادات الحضرية يقترح ثومبسون (Thompson 1965) ثلاث أهداف للاقتصادات المحلية: الرفاه أو الثروة والعدالة والاستقرارية بحيث أن النمو الاقتصادي الكلي هو عملية أكثر مما هو هدف وهو استراتيجية أكثر مما هو هدف وهو وسيلة أكثر من كونه غاية[4].

ولقد فرق الاقتصاديون بين مفهوم النمو الاقتصادي Growth وبين مفهوم التنمية Development فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج

---

[1] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، الجزائر، دار هومة،1997، ص ص 52-53.

[2] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج- النظرية- القياس**، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص ص 36-37.

[3] حلاوة جمال، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص32.

[4] مقدم عبيرات، شيبوط سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل كما أن هناك ثلاثة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي تشملها عملية التنمية الاقتصادية، وهذه التغيرات هي:

(أ) ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج القومي (مع انخفاض إسهام الزراعة).

(ب) تزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف.

(ج) أن يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر في الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية، ويمكن مشاركة الأجانب بذلك، ولكن لا يمكن أن يقوموا بالعملية برمتها.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا وبيئيا أيضا[1].

**ثالثا: قياس النمو الاقتصادي:**

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي (GDP per capital) لأي اقتصاد وطني غالباً ما يستعمل بوصفه مؤشراً لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي لذلك غالباً ما ينظر له بوصفه مؤشراً على زيادة معدل مستوى المعيشة. وهذا ما يمكن أن يكون تأثيرا كلياً على الناتج المحلي الاجمالي (GDP)المتزايد الفردي ولكن مع مستوى معيشة أقل لأغلبية السكان.

ثمة مشكلات عدة في استعمال النمو في الناتج المحلي الاجمالي(GDP) الفردي لقياس جودة الوضع العام للسكان.

1. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي (GDP per capital) يختلف اعتماداً على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتماداً على سنة الأساس المستعملة في القياس.
2. إن الناتج المحلي الإجمالي(GDP) يتضمن انفاقاً سلبياً مثل الانفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء سجون.
3. إن الناتج المحلي الاجمالي(GDP) لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

[1] **نفس المرجع**، ص67.

4. إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق.
5. إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، إنه يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.
6. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلاً السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة.
7. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة أصلاً والتي ربما تعكس تغييراً في مستوى المعيشة.

إن النواقص والعيوب في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ربما تكون مهمة عند دراسة السياسة العامة، ولكن لأغراض النمو الاقتصادي في المدى القصير أو المدى الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي يبدو مؤشراً جيداً جداً(في المدى الأبعد فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتشوه بتغيرات كبيرة في الأسعار النسبية وفي قطاعات الاقتصاد الوطني). ليس هناك مؤشر في علم الاقتصاد مقبول على نحو واسع غير الناتج المحلي الإجمالي[1].

**رابعا: أنواع النمو الاقتصادي:** هناك ثلاثة أنواع من النمو وهي:

1. النمو التلقائي : وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية[2]- دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى القومي- [3].
2. النمو العابر: لا يملك هذا الأخير صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة- تكون عادة خارجية – لا تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته. إن هذا النمط يمثل الحالة العامة في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة، ومواتية في تجارتها الخارجية، لا تلبث أن تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها. وكون هذا النمو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من أثار "المضاعف والمعجل"، أو يؤدي في

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص ص73-74.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر – التلوث البيئي- التنمية المستديمة-**، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015، ص88.

[3] نادر خميس سمارة، **مفهوم النمو الاقتصادي**، متاح على الرابط http://aelyanews.net/permalink/111972.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/08/08.

أحسن حالاته إلى التقاطع مع ظاهرة " النمو بلا تنمية"، السائدة في المجتمعات العربية تحديدا وبالمعنى الدقيق للمصطلح.

3. النمو المخطط: والذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته. إلا أن قوة وفعالية هذا النمط من النمو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وبمشاركة أفراد المجتمع في عملية التخطيط على جميع مستوياته. ويعتبر هذا النمو ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية[1].

**خامسا: عناصر النمو الاقتصادي**

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

1. **العمالة**: إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة وغير الكفؤة وغير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.
2. **رأس المال**: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.
3. **الموارد الطبيعية:** ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.
4. **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.
5. **التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فإن عناصر

[1] كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات –رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد-** ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2000، ص ص 26-27-28.

الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات[1].

**سادسا: تكاليف النمو الاقتصادي**

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل أهم هذه التضحيات هي[2]:

1. **التضحية بالراحة الآنية:** يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملاً. وإذا أمكن تحقيق ذلك بصورة دائمة سواء بزيادة الاستخدام أو بزيادة ساعات العمل فسوف يكون بالإمكان زيادة الانتاج.

إلا أن كلفة هذه الزيادة في الانتاج لا بد أن تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع التمتع بها. ولا يقصد بالراحة هنا الكسل وإنما يقصد به الاختيار بين الاشتغال في أيام الأسبوع كلها أو تفضيل الراحة ليوم أو ليومين مثلا من كل أسبوع. أي قد يرغب بعض الأفراد ممارسة بعض الهوايات بدلا من الاشتغال ساعات اضافية ومهما يكن الأمر فيمكن التعبير عن قيمة الراحة بأنها:

أ) الدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

ب) الإسهام في انتاج بعض السلع والخدمات التي أمكن تحقيقها بفعاليات هوايات معينة (ليس لقاء أجر) والتي كان على هؤلاء الأفراد شراؤها من السوق (النجارة، البستنة.....).

2. **التضحية بالاستهلاك:** وفي حالة عدم امكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا في بلد معين فهل بالإمكان في هذه الحالة زيادة الانتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي.

من المحتمل تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي لزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الانتاج في المستقبل. لهذا فإن نسبة الاستهلاك المضحى به (أو المؤجلة) تصبح مؤشرا لقياس الكلفة الحقيقة للنمو في مجتمع معين. فالمهم ليس كمية الاستثمار ومن أجل زيادة الانتاج وإنما المهم في نوعية الاستثمار.

3. **التضحية بالرغبات الآنية:** كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.
4. **تردي البيئة:** يبدو وأن من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة بصورة خاصة والأقطار الأخرى بصورة عامة حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة سواء تلوث الجو

[1] فارس رشيد البياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 60-61.

[2] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الأردن، دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1997، ص ص80-81-82.

أو تلوث المياه. وزيادة عدد السيارات أدى إلى تصاعد الأدخنة والغازات في الجو خاصة في المدن المزدحمة بالسكان، بحيث أصبح حتى التنفس في المدن يشكل خطرا على الصحة العامة. كما أدى انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف إلى تعكير الراحة العامة زيادة على ضجيج السيارات وأصوات الطائرات المختلفة كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها المختلفة.

5. **عدم الاستقرار الاقتصادي:** إن الأقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ أشكالا عديدة منها: التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...إلخ. ويعزى السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

الخلاصة لابد من المحافظة على النوع الأمثل بين التكاليف والمنافع المترتبة على النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل.

## المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة العقود الماضية منصب بصورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل القومي وقد اهتم كل من الاقتصاديين والسياسيين من كل الدول سواء كانت دول غنية أو فقيرة أو دول رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة بأهمية النمو الاقتصادي. لذلك تهتم كل الدول بتجميع ونشر الإحصائيات الخاصة بتوضيح معدلات النمو النسبي للناتج القومي الإجمالي (GNP) وذلك في نهاية كل عام. وقد أصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة. حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي. وفي الغالب يتم تقييم برامج التنمية لدول العالم الثالث بدرجة نمو دخولها القومية. وفي الواقع منذ سنوات عديدة كان الاعتقاد التقليدي يساوي بين التنمية وسرعة نمو الناتج القومي كوجهين لعملة واحدة.

ونظرا للدور الرئيسي لهذا المفهوم فقد تم أخذه كتقييم عالمي لأداء النمو الاقتصادي، ذلك فمن المهم أن نفهم طبيعة وأسباب النمو الاقتصادي[1].

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن الحسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر ،2006، ص ص167-168.

**أولا: أفكار ابن خلدون**:

إن الفيلسوف العربي ابن خلدون[1] كان من أوائل من أشاروا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وذلك في العام 1377، ولعله أول من أشار بشكل موثق إلى هذا المفهوم. فقد ذكر ابن خلدون في مقدمته المشهورة أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة، مما يعني إغناء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الإنتاج والذي يعني أيضا بازدياد الأرباح تتراكم الثروة وتزداد الدخول. وهذا في الواقع جوهر النمو الاقتصادي[2].

**ثانيا: نظرية النمو الكلاسيكية:**

تشير الدراسات إلى أنه في بداية انطلاق الحضارة الإنسانية وتطورها طورت بعض الأمم فكرة اقتصادية تمثل نواة النمو الاقتصاد بمفهومه الحديث تتمثل في وجوب ايجاد أو إنتاج فائض معين من الإنتاج فوق حد الكفاف يمكن تنميته والحفاظ عليه لاستخدامه في مشروعات تعود بالفائدة على الأفراد. وبعد ذلك تطورت الأمم تدريجا وبتطورها ظهرت الاهتمامات بالحياة الاقتصادية والنمو الاقتصادي. فقد ظهرت عدة مدارس اقتصادية عبر العصور لها علاقة بشكل أو بآخر بظواهر النمو الاقتصادي منها المدرسة التجارية في القرن 17 ميلادي التي أشارت إلى النمو الاقتصادي يتحقق عبر التجارة من خلال جذب أكبر كمية من المعادن النفيسة، كما أنه على الدولة أن تصدر سلعا بقيمة أكبر من السلع التي تستوردها مما يساهم في تعزيز هذا النمو. وبعد هذه المدرسة جاءت مدرسة أخرى في أوائل القرن 18 ميلادي هي المدرسة الطبيعية التي نادت بمبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل المنافسة الطبيعية الي يفرضها النظام الطبيعي ودون تدخل الدولة إلا لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد. بعد ذلك جاءت المدرسة الكلاسيكية التي من أشهر روادها آدم سميث وريكاردو ومالتيوس[3].

فبالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي.

---

[1] هو أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن خلدون، ولد عام 1332 م بتونس من أصل أندلسي، كان فلكيا، اقتصاديا مؤرخا وفقيها، رياضيا، استراتيجيا، فيلسوفا ورجل دولة، يعتبر مؤسسا لعلم العمران البشري او ما يطلق عليه اليوم بعلم الاجتماع، اشتهر بمقدمته من كتاب "العبر" والتي تعرض من خلاله للعديد من الأمور الهامة كالعمران، السكان، الحضارة، التنمية وغيرها، توفي عام 1406.

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع... العوائق...سبل النهوض**، الطبعة الأولى، الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،2010، ص46.

[3] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**،ص 47.

وقد اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، والأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية. واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادية أيدو سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة[1].

- **نظرية أدم سميث في النمو الاقتصادي(1723-1790):**

تمثل آراء آدام سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة انتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الانتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

1. زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
2. زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
3. تناقص وقت العمل اللازم لإتمام عملية الإنتاج[2].

وحتى يتحقق التخصص وتقسيم العمل حسب رأي ادم سميث لابد أن يتوفر رأس المال، والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً Self Sustaining، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو له حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي( حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود Stationary State( حلقة دائرية انكماشية)[3].

- **نظرية ديفيد ريكاردو في النمو الاقتصادي(1772-1823):**

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية. وقد اعتبر ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية( نظريات وسياسات وموضوعات)**، عمان، دار وائل للنشر ، 2007، ص 64.

[2] **نفس المرجع**، ص 56.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، السعودية، جامعة المجمعة، ص ص30-31.

توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات (Stationary) بسب تناقص العوائد في الزراعة[1].

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الملاك، فئة العمال، فئة ملاك الأراضي الزراعية، ويعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي تقع على عاتق الرأسماليين من توفيرهم لمستلزمات العمل ودفع أجور العمال ، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمدون على عيشهم على الأجور الذي يدفعها لهم الرأسماليون، وأن عددهم يتقرر تبعاً لمستوى الأجور(أجر الكفاف)، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام أراضيهم الذي تمد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. وتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلبه مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

**-نظرية روبرت مالثوس(Robert Malthus ) في النمو الاقتصادي(1766-1834):**

ركز مالثوس على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية[2].

ويرى مالثوس بأن الطلب الفعال ينمو بالتناسب مع امكانيات الانتاج للحفاظ على مستوى الربحية، وقد ركز مالثوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوزان بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين من شأنه أن يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص بأن السكان ينمو بمتوالية هندسية (1،2،4،8،16) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية(1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد السكان بما يتجاوز معدل زيادة معدل الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. وبالتالي فإن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في زيادة رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

غير أن تحليلات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض دول أفريقيا وآسيا، لكن لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور وسائل حديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة وزيادة انتاج الغذاء أكبر من معدل نمو السكان[3].

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

[2] يعتبر مالثوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى قانون (Say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59-60.

- **نظرية كارل ماركس في النمو الاقتصادي (1717-1783):**

يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه. فبينما يرى آدم سميث بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين، فإن ريكاردو يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، وأن الأرباح تُعتَصر من قبل الريع والأجور، الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات. أما ماركس فيرى أن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الانتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة انتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، يمثل الفرق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل. ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج فإن حصة رأس مال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تُحِل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الانتاج للعمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس[1].

**ثالثا: النظرية الكلاسيكية المحدثة**

- **نظرية شومبيتر:**

يعتبر "Schumpeter " من بين أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها.

حيث اعتبر أن اتجاه النمو ليس مستمراً بل يصل سريعاً إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري وذلك لسببين: الأول توسيع الائتمان يصل إلى حدوده والثاني هو مع توسع الانتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

[1] **نفس المرجع**، ص ص60-61-62.

وقد أعطى "Schumpeter " دوراً مهماً للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز بشكل خاص على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن التكنولوجي[1].

وأهم ما يميز هذه النظرية هي الابتكارات التي هي وفق رأيه تحسين انتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة أي صناعة، أما عن المبتكر عند شومبيتر فهو ليس الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها[2].

وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي. فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل. وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات، وميز شومبيتر نوعين من الاستثمار: الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي. والثاني استثمار محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، والفائدة على رأس المال، وأما الاستثمار التلقائي فهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.

أما الأرباح عند شومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح[3].

كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته تعرضت للانتقادات فقد أعطى أهمية مبالغ فيها للمبتكر في حين أن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي لتمويل الاستثمارات في الأمد الطويل بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[4].

---

[1] **نفس المرجع ،** ص69.

[2] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، عمان، دار أيله للنشر والتوزيع، 2008، ص66.

[3] **نفس المرجع،** ص66.

[4] **نفس المرجع،** ص ص71-73.

**- نظرية النمو الكينزية(1833-1946):**

وضع جون كينز مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية هارود- دومار وكثير من النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي. وقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير(1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية لذا فإن معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد. وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالثيوس المحرك الرئيس لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيس لارتفاع الدخل القومي. وذلك على عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع. ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع[1].

**- نموذج هارود دومار(نموذج ما بعد كينز)**

إن أبسط دوال الانتاج والأكثر انتشارا والتي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود (Roy Harrod) والاقتصادي الأمريكي إفيسي دومار( Evesy Domar) ، لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. ولكن نموذج هارود- دومار كان قد استعمل على نحو واسع من قبل في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال[2].

ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الانتاجية لخزين رأس المال. ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

1. ابتداءً هناك توازن الاستخدام الكامل.

[1] علي جدوع الشرفات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 48-49.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

2. الاقتصاد مغلق.
3. أن الميل المتوسط للإدخار يساوي الميل الحدي للإدخار.
4. أن الميل الحدي للإدخار يبقى ثابتاً.
5. وأن معدل رأس المال الناتج(K/Y) يبقى ثابتاً.
6. أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتاً.
7. إن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة[1].

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج القومي Y ، لتعرف هذه العلاقة والمتمثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز k. فإن نموذج هارولد – دومار يقوم على الفروض التالية[2]:

1. يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي Y : (1) ..... S=sY.
2. الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال: (2) ..... .... I=ΔK
3. ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي: (3) ..... $V = \frac{K}{y} = \frac{\Delta K}{\Delta y}$
4. وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن (4):

$$\Delta K = V \times \Delta Y$$

5. أخيرا لأن الادخار القومي الاجمالي S يساوي الاستثمار القومي I : (5) ..... $I = S$
6. ومن المعادلات السابقة يتبين أن: $S = sY = V\Delta Y = \Delta K = I$

وباختصار: $sY = V\Delta Y$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على V فإننا نحصل على المعادلة التالية:

7. $$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{V}$$

المعادلة رقم 07 تمثل معادلة بسيطة لمعادلة هارود - دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل نمو الناتج القومي ($g = \frac{\Delta Y}{Y}$) يكون محددًا بالارتباط بين معدل الادخار القومي s(طردياً) ومعامل رأس المال / الناتج V(عكسياً). أي أن معدل النمو يمكن أن يزداد من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال /الناتج (أي زيادة الكفاءة الانتاجية لرأس المال).

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74-75.

[2] عبلة عبد الحميد البخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 41-42.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج والتي تجعله غير واقعي[1]:

- ✓ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) ومعدل رأس المال الناتج($\frac{K}{Y}$) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- ✓ كما أن فرضية نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- ✓ أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

- **نموذج سولوSolow:**

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول "سولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد. ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر انتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. وخلافاً للافتراضات التي اشتمل عليها نموذج هارود – دومار، مثل افتراض ثبات معاملات الدالة، وافتراض ثبات الغلة بالنسبة للنطاق نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (أو العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً. وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي، يفترضون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى[2].

1. افتراضات النموذج:

قدم سولو نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود- دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\frac{K}{L}$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذالك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابثة:

$$.....(1) Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[2] ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي: $C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة- أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدلn - ونكتب حينئذ:

$$\frac{dlogL}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \dots\dots (2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد ورأس المال تقدر على أساس الانتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

2. النموذج القاعدي" لسولو":

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الانتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(k)$$

$$\Rightarrow y = \varphi(k) = k^{\alpha} \dots\dots (3)$$

والشكل (2-1) يمثل دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة:

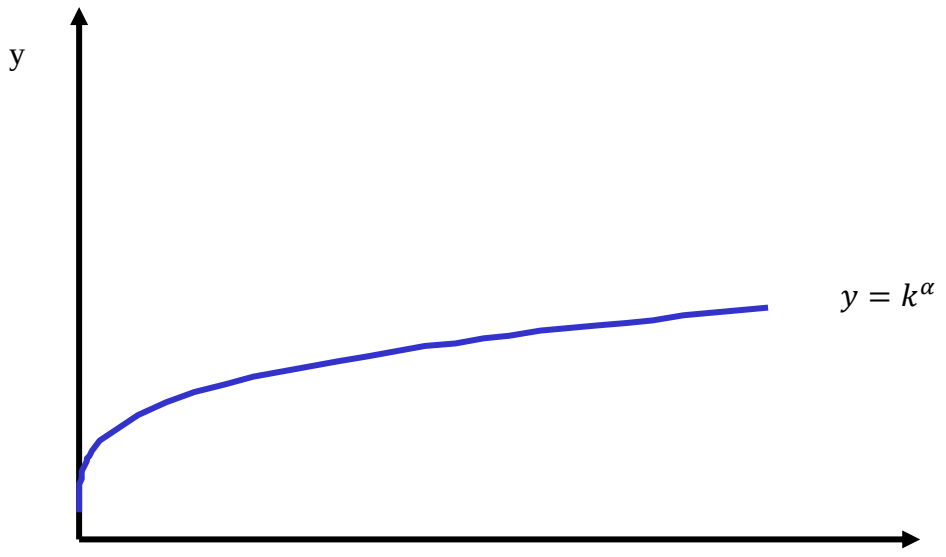


**الشكل (2-1): دالة الانتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة**

هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \dots\dots (4)$$

ومنه فإن التغيير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال- الاهتلاك بالنسبة الثابتة $\delta$- وبما أننا تحت فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار I مع الادخار S – التوازن في سوق السلع والخدمات- ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

$$\Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \dots\dots (5)$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{dlogk}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots\dots (6).$$

وحسب المعادلة (2) التي تعطينا معدل عنصر العمل عبر الزمن – بافتراض التوازن في سوق العمل- فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{dlogL}{dt} = n \Rightarrow logL = \int ndt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0}, L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح المعادلة(6) كالتالي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k} = s.\varphi(k) - (\delta + n).k \dots\dots (7).$$

3. التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيتان لنموذج سولو هما (3) و(7)، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية- الأصلية- فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار، والمعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال. إذن باستطاعتنا مجاراة النمو الاقتصادي عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلتين، ولكن هل يستطيع هذا النموذج أن يسمح بتفسير الاختلافات

الموجودة بين اقتصاديات مختلف الدول، أو بالأحرى الاجابة على السؤال الذي طرح أنفا وهو لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بالشكل رقم (2-2):

**الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني لمخطط "سولو"**

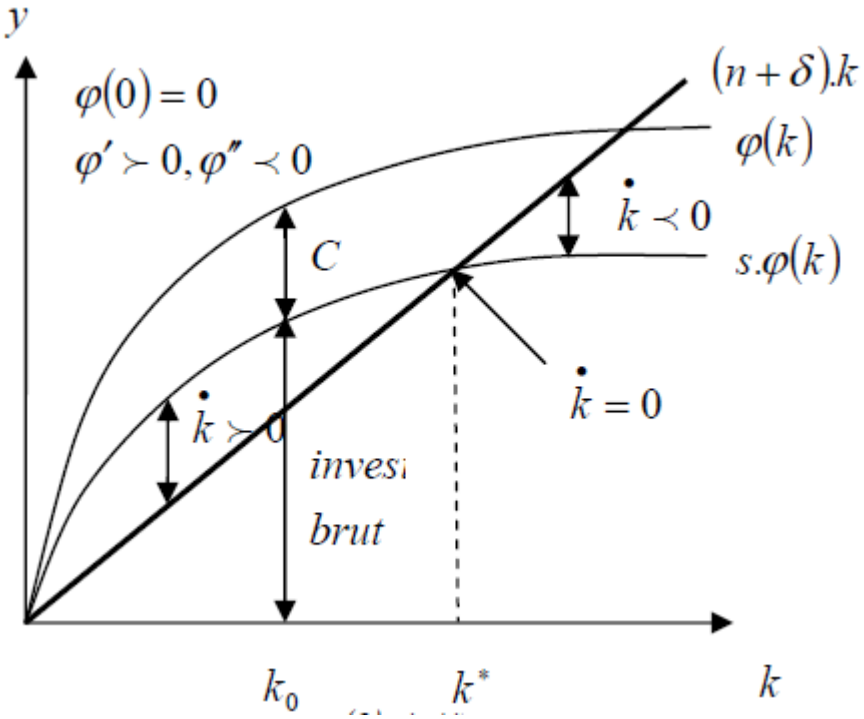


ويلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جدًا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطي نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنين [s.φ(k)] و[(n+δ)k] وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطياننا :

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0, k = \dot{k}$$

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_0 < \dot{k} \Leftrightarrow \dot{k} > 0$$

$$k_0 > \dot{k} \Leftrightarrow \dot{k} < 0$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز –تقوية- رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال.

**4.** خصائص الحالة التوازنية:

يتحدد التوازن في نموذج سولو للنمو بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n+\delta)k = 0$$

$$\Rightarrow \dot{k} = (\frac{s}{n+\delta})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطي كما يلي:

$$\dot{y} = \varphi(\dot{k}) = k^{\alpha} \Rightarrow \dot{y} = (\frac{s}{n+\delta})^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

هذا يعطينا جواب أول للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار- استثمار- أكثر ارتفاعاً تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

5. نموذج سولو مع الرقي التقني:

استناداً إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتاً عند الحالة المستقرة- التوازنية- ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى تم إدخال مفهوم الرقي- التقدم- التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام$f$(K,L) فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر "هارود" ونكتب: .Y= $f$(K,AL)
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر "سولو" ونكتب: .Y= $f$(AK, L)
- التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس" ويأخذ الشكل التالي:

$$Y = f(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

وبعد التقدم التقني في نموذج "سولو" كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $g = \frac{\dot{A}}{A}$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج"سولو" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وتكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

أما دالة الانتاج الفردية فيمكن صياغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} . \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y = K^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

نفترض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A}\ , \tilde{k} = \frac{k}{A}$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{\mathrm{y}} = \frac{\mathrm{y}}{\mathrm{A}} = \frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{\mathrm{A}} = k^{\alpha}A^{1-1-\alpha} = k^{\alpha}A^{-\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة $A$، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{y} = \frac{y}{A}$، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - \mathrm{g}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + \mathrm{g})$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{L}}.\frac{L}{K} = y.\frac{1}{\frac{K}{L}} = \frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{\mathrm{A}}.\frac{\mathrm{A}}{\mathrm{k}} = \tilde{\mathrm{y}}.\frac{1}{\frac{k}{A}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فإن:

$$\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}} = \frac{\mathrm{y}}{\mathrm{k}} = \frac{\tilde{\mathrm{y}}}{\tilde{\mathrm{k}}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{\mathrm{y}}}{\tilde{\mathrm{k}}}$ مكان $\frac{\mathrm{Y}}{\mathrm{K}}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{\mathrm{k}}} = \mathrm{s}\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + \mathrm{g}) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{\mathrm{k}}} = \mathrm{s}\tilde{\mathrm{k}}^{\alpha-1} - (\delta + \mathrm{n} + \mathrm{g})$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة($\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$) وبالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \dot{\tilde{k}} = (\frac{s}{\delta + n + g})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقنيk̃ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة (7) في النموذج البسيط - القاعدي- إذا كان معدل نمو التقدم التقنيg يساوي الصفر، كما نلاحظ أن $\tilde{k}$ ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة. كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\dot{\tilde{y}} = (\frac{s}{\delta + n + g})^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تفسيراً أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديمغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديمغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها نموذج سولو فرضية التقارب، والتي توضح أن البلدان النامية مؤهلة للنمو بمعدلات أعلى من تلك السائدة في البلدان الغنية، وتكون هناك قوة لتعزيز التقارب في مستويات الدخل الفردي عبر البلدان. وقد بنيت فرضية التقارب على اعتبارين أساسين هما:

الاعتبار الأول: إن التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم مما يقلل من تأثير قانون تناقص الغلة، على خلاف الدول الغنية أين يكون حجم التراكم الرأسمالي أكبر بكثير.

الاعتبار الثاني: إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي. وهو لا يكون حكراً على أحد فأي بلد تستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم، وقادر على تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.

في منتصف الثمانينات بدا واضحاً أن تجارب النمو في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في السبعينيات ومطلع الثمانينات لا تؤيد فرضية التقارب. إذ سجلت معدلات النمو في بضعة بلدان آسيوية (كوريا

وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة) معدلات عالية جدا ولمدة طويلة، وكانت هذه المعدلات أعلى من معلان نمو البلدان الصناعية الغنية بشكل لا يتلاءم مع فرضية التقارب على الأمد الطويل[1].

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الانتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطوراً وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

**رابعا: نظرية النمو الداخلي:**

إن الأداء الضعيف للنظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصادات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصادات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وعليه فإن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم[2]. كما أن ارتفاع الدخل القومي الاجمالي الفردي يعد ظاهرة مؤقتة ناتجة من تغيير في التكنولوجيا أو أنها عملية توازنية قصيرة المدى يصل فيها الاقتصاد الوطني إلى توازنه في المدى الطويل.

إن أية زيادات في الدخل القومي الاجمالي لا يمكن أن تغزى إلى تكييفات قصيرة المدى في خزين العمل أو في خزين رأس المال وإنما تعزى إلى فئة ثالثة يشار إليها على نحو شائع بوصفها "بواقي سولو"(Solow Residuals). وهذه البواقي مسؤولة عن حوالي (50%) من هذا النمو التاريخي في الدول الصناعية. وفي سلوك محدد الغرض فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة قد عزت جملة النمو الاقتصادي إلى عملية خارجية أو عملية مستقلة تماماً عن التقدم التكنولوجي[3]. وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة

---

[1] فضل النقيب، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2006، ص ص 10-11.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

تعتبر نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي –والتي يعتبر Paul Raumer رائدها- مكونا أساسيا في نظرية التنمية للدول الناشئة. وتفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني بالإضافة إلى الدافع إلى اكتشاف مصادر البواقي عند سولو.

وتفترض النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الايجابية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري ما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة[1].

ويرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأسمال البشري من جهة " Lucas" والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة "Romer". وعلى البنى التحتية والنفقات العمومية عند "Barro" وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ومازالت نظريات النمو الداخلي قيد التطوير.

**المبحث الثاني: وفرة الموارد الطبيعية نقمة أم نعمة**

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون اقتصادها أسوء من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد، ما أدى إلى اعتبار المورد الطبيعي مصدر نقمة على الاقتصاد بدلا من أن يكون مصدر نعمة، وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، غير أن هنالك دول كالنرويج وبوتسوانا وغيرهم، صنعوا الاستثناء بالرغم من توفرها على موارد طبيعية إلا أن أداءها الاقتصادي كان أفضل مقارنة بدول أخرى، لتشكل بذلك الموارد الطبيعة نعمة على هذه الدول.

**المطلب الأول: الموارد الاقتصادية وتقسيماتها.**

**قال الله تعالى:" إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ "[2].**

[1] ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، سوريا، هيئة تخطيط الدولة،2004، ص 08.

[2] سورة البقرة، الآية 164.

منذ هبوط الإنسان على سطح الأرض وهو يأخذ بما وهبه الخالق من قدرات وبما زوده من طاقات وإمكانات في اختيار ما يشاء من عناصر البيئة التي يعيش فيها ويقوم بتطويعها واستغلالها وابتكار منافع منها توفر له حاجاته وتشبع رغباته. ولكن الإنسان لم يقنع أبدا بمجرد العيش بل كان يطمع دائما في حياة أفضل. ولذا أدرك الإنسان منذ مهبطه على الأرض أن مقدار سلطانه على حياته وأمر معيشته إنما يتحدد بمقدار ما في حوزته من موارد مادية وبشرية، فلقد عرف أن احتياجاته متزايدة وأن كوكبه بما فيه من موارد محدودة نسبياً ولذلك فإن شغله الشاغل هو تنمية وزيادة ما في حوزته من موارد حتى يضمن إشباع احتياجاته المتزايدة والمتجددة. ولقد سلك الإنسان في سبيل ذلك مسالك شتى منها الهجرة إلى مناطق جديدة ومنها الحروب والسطو والابتزاز ومنها القهر والاسترقاق ومنها التجارة والتبادل السلعي. كذلك راح يضع الحدود الجغرافية ويسن القوانين التي تؤدي تملكه لموارده وتستبعد غيره من الاستفادة بها[1].

وأصبح كل شعب أو مجتمع بشري يواجه احتياجاته بأرصدة محددة للثروات وتبلورت المشكلة الاقتصادية للفرد وللدولة في كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الموارد التي ينظر إليها على أنها ثابتة على الأقل على المدى القصير، وعرفت هذه المسألة بتخصيص الأمثل للموارد.

**أولا: تعريف المورد الاقتصادي**

يمكن تعريفه على أنه رصيد ذو قيمة اقتصادية يترتب على استغلاله تيار من المنافع أو الإشباع. ويتبين من هذا التعريف أن المورد هو كمية يصير قياسها في نقطة زمنية معينة فنقول مثلا أن فلانا يملك الآن أو كان يملك بالأمس قطعة أرض أو أن دولة ما تستحوذ الآن على ربع المخزون العالمي من البترول، هذا الرصيد أو المخزون العالمي من البترول حتى يكون مورداً بالمفهوم الاقتصادي يتعين أن يكون عليه طلب أي يمكن استخدامه في إشباع احتياج بشري معين ويكون للوحدة المنتجة منه سعر يغطي تكاليف الإنتاج منه بما في ذلك الربح[2].

ويعرف بول ساملسون(1989م) الموارد الاقتصادية بأنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبطا بقيمته. ويعرف محمد حامد عبد الله (1991م) الموارد الاقتصادية بأنها كل ما يستخدمه الإنسان ( بما في ذلك الإنسان نفسه) لتحقيق منفعة أو لإشباع رغبة معينة بطريقة مباشرة أو رغبة مباشرة، وأنها ترتبط دائما بقيمة معينة أو ثمن محدد[3].

ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى ثلاثة أصناف:

---

[1] ابراهيم مصطفي وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص8.

[2] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص8.

[3] بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، الجزائر، دار هومة،2014، ص34.

1. **الموارد الطبيعية:** وتعنى الموارد الطبيعية عند معظم الاقتصاديين القدامى سطح الأرض، ولذلك ركزوا على أنها أصيلة لا تهلك، غير أن الفكر الاقتصادي المعاصر ينظر إلى الموارد الطبيعية نظرة أكثر عمومية وشمولية، فيعرفه بأنها أية أشياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسان علاقة مباشرة في ايجادها مثل المخزون الطبيعي من المعادن، ومدى توفر الغابات، وكذلك المناخ والتضاريس والمساقط المائية والموقع الجغرافي، كلها أشياء لها تأثير على الثروة المناخية، وبذلك نقول بأن سطح الأرض وما عليه وما حوله وما في داخله[1].
2. **الموارد المصنعة:** رأس المال وهي المواد التي تم صنعها عن طريق العنصر البشري من خلال ما وهبه الله من فكر وعلم لتساهم في استغلال الموارد الطبيعية وتزيد قدرته على الإنتاج. ويطلق على الموارد المصنعة رأس المال سواء كان رأس مال انتاجي أو رأسمال اجتماعي. ويشمل رأس المال بهذا المفهوم المعدات والآلات والإنشاءات والطرق البرية وغيرها[2].
3. **الموارد البشرية:** يعتبر المورد البشري هو المحرك الرئيسي للنشاط الإنتاجي فهو عنصر من عناصر الإنتاج بل هو أهم عناصر الإنتاج وفي نفس الوقت هو المستهلك لناتج العملية الإنتاجية. ويعتبر من أهم العناصر التي يتطلبها التقدم والنمو الاقتصادي، ويوضح ذلك مدى الأهمية التي تحتلها الموارد البشرية كمورد اقتصادي من بين الموارد الاقتصادية المتاحة ويطلق على الموارد البشرية "القوة المالية العاملة".

**ثانيا: مفهوم وأهمية الموارد الطبيعية**

**1. تعريف الموارد الطبيعية:**

إن الاقتصاديين الكلاسيك قد قسموا عناصر الانتاج المختلفة التي تمثل الموارد الاقتصادية للمجتمع إلى ثلاثة فئات عريضة أساسية هي: العمل(الموارد البشرية)، والأرض وهي الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى رأس المال، إذن فإن الموارد الطبيعية هي ذلك الجزء من اجمالي الموارد الاقتصادية أو العناصر الانتاجية بمفهومها الواسع التي توجد بطريقة تلقائية في الطبيعة أي دون تدخل الإنسان في صنعها ولكن وفقاً لهذا التعريف فإن العنصر البشري أو الموارد البشرية تدخل في نطاق الموارد الطبيعية، لأن الإنسان من صنع الله، فكليهما هبة طبيعية من الخالق لا دخل للإنسان في صنعها، وهما بذلك يختلفا عن عنصر رأس المال الذي يشمل الآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل من سلع وخدمات تستخدم في تسهيل إنتاج سلع وخدمات أخرى، تجميع مكونات رأس المال تلك هي من صنع الإنسان ولكن درج العرف الاقتصادي على الفصل بين الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد البشرية وذلك لما لكل نوع منها خصائص ومحددات تختلف في طبيعتها

[1] محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مؤسسة رؤية، 2011، ص 24.

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص ص11-12-13، بتصرف.

وقيودها وديناميكيتها عن النوع الآخر، فاصطلاح الموارد الطبيعية يعنى به عادة الموارد الطبيعية غير البشرية[1].

ويعرف راندل (1987م) الموارد الطبيعية بأنها الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها.

كما يعرف جوزيف ستيجلينز (1979م) المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان.

كما يعرف مندور ونعمة الله (1995م) الموارد الطبيعية بأنها ما يقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين[2].

وتنقسم الموارد الطبيعية إلى:

أ) **موارد طبيعية متجددة**: وهي تلك الموارد التي لا يفنى رصيدها بمجرد الاستخدام بل أن هذا الرصيد قابل للانتفاع به مرات ومرات، بل لعصور زمنية طويلة إذا أحسن استغلال هذا المصدر الطبيعي ولم يتعرض للإفراط في الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تدهوره تدريجيا والانتقاص من صلاحيته للاستخدام ومن أمثلة هذه الموارد :الغابات و المحيطات،....إلخ[3].

ب) **موارد الطبيعية غير متجددة**: توجد هذه الموارد في الطبيعة في صورة مخزون تكون في باطن الأرض عبر أزمان غابرة نتيجة تفاعلات بيولوجية وكيميائية مختلفة خارج نطاق تحكم أي إنسان. هذا الرصيد يكون محدوداً وثابتاً عند أي فترة زمنية ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا الرصيد معلوماً كلية للإنسان في تلك الفترة الزمنية، كما أن استهلاك هذه الموارد يعني فنائها ومن أمثلة هذه الموارد المعادن والموارد الطاقوية[4].

**2. أهمية الموارد الطبيعية**:

تعد الموارد الطبيعية القاعدة التي يعتمد عليها تقدم ورفاه المجتمع البشري. أن وفرة أو ندرة تلك الموارد لها تأثيراتها الكبيرة على مركز هذا البلد أو ذاك بين بلدان العالم. فهي تؤثر على الحالة المعاشية للسكان وتعتبر مصدر قوة المجتمع أو الدولة الممثلة له.

لقد اهتم الانسان في البحث عن الموارد واستغلالها لتأمين حاجاته اليومية من طعام ومأوى. وأن تعرفه على الموارد الطبيعية قد مر بفترات متعاقبة من الزمن. فقد كان همه الوحيد هو اشباع حاجاته الآنية دون تفكير

---

[1] ابراهيم محمد مصطفى، **مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، الاسكندرية، الدار الجامعية ،1996، ص ص 7-8.

[2] حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الرياض، العبيكان،2007، ص 20.

[3] أحمد رمضان نعمة وأخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 123.

[4] **نفس المرجع**، ص 29.

في استغلال هذه الموارد بشكل اقتصادي وسليم. ولكن في عصرنا اليوم ظهرت الأفكار والآراء الداعية إلى ضرورة العناية بالموارد الطبيعية وصيانتها من الاستغلال الجشع والمؤدي إلى نفاذها أو تدميرها. كما أن التخطيط الاقتصادي لأي بلد ينبغي أن يبنى على أساس الفهم التام لأنواع الموارد وحجمها، وهل يمكن استثمارها ومدى اتصال المناطق التي توجد فيها الموارد بالأسواق ومصادر العمل ورأس المال والخبرات المختلفة[1]. وتأتي أهمية الموارد الطبيعية فيما يلي:

- يعتبر توفر الموارد الطبيعية ضرورية أساسية لاستمرار النشاط الإنتاجي والاقتصادي بأي مجتمع، بل إن كثير من الموارد الطبيعية يعتبر ضرورة أساسية لاستمرار الحياة الصحية للإنسان، مثل الهواء والمياه النقيان. فالموارد الطبيعية ليست فقط ضرورة لاستمرار النشاط الإنتاجي بل ونموه أيضا من فترة زمنية إلى أخرى.
- تعتمد جميع أوجه النشاط الإنتاجي والاستهلاكي على استخدام الموارد الطبيعية بدرجات متفاوتة، وبالتالي فإن النمو والتوسع في الإنتاج يعتمد بدرجة كبيرة على مدى توفر تلك الموارد.
- إنتاج السلع والخدمات المختلفة استهلاكية أم رأسمالية يعتمد على أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية التي تدخل كمادة أولية أو سلع وسيطة في العملية الإنتاجية، فالطاقة ضرورية في العملية الإنتاجية، والطاقة تعتبرا عنصراً أساسياً في معظم إن لم يكن كل أوجه النشاط الاقتصادي فلا يمكن أن نتصور أي إنتاج صناعي حديث بدون وجود نوع ما من مصادر الطاقة لإدارة الآلات ونقل المنتجات إلى أسواقها أو حتى لإنارة مكان العمل، كما لا نتصور قيام أي نشاط زراعي في الكثير من مناطق العالم بدون توفر مورد للمياه النقية.
- فكما أن حجم الإنتاج القومي في أي اقتصاد يعتمد على الكميات المتاحة لهذا الاقتصاد من موارد بشرية (عنصر العمل والتنظيم) ورأسمالية، فهو يعتمد أيضاً على الموارد الطبيعية المتاحة لهذا المجتمع أو ما يطلق عليه اختصاراً عنصر الأرض، فدالة الانتاج أياً كان نوع هذا الإنتاج يمكن أن تكتب:

**حجم الإنتاج= دالة في (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، المستوى التكنولوجي السائد).**

نعلم أن هذه الدالة تكون متزايدة في كل عنصر من محدداتها، أي أن زيادة المستخدم من أي من تلك العناصر مع ثبات العوامل الأخرى يصاحبه زيادة في حجم الإنتاج ومن ثم فإن زيادة رصيد الدولة من الموارد الطبيعية أو تحسين نوعية هذه الموارد أو قوم مقدرة الدولة على استخدام تلك الموارد بأسلوب أفضل يساعد على زيادة الناتج القومي للمجتمع[2].

---

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992، ص15.

[2] ابراهيم محمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15.

**ثالثا: الضوابط الاقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعية:**

إن معرفة الانسان بوجود مورد معين غير كافية للدلالة على امكانية استثماره بصورة اقتصادية. وإنما هناك عوامل اقتصادية ينبغي أخذها في الاعتبار. ومن أهم هذه العوامل ما يلي[1]:

- السعر: الذي يعد من الضوابط الرئيسية في استغلال الموارد خصوصاً إذا كان لذلك المورد منافس في السوق. فإذا كان سعر المورد جيداً شجع على استغلاله وانتاجه والعكس صحيح. وقد ظهر ذلك في حالة انتاج اليورانيوم في العالم في الثلاثينات من هذا القرن. حيث كانت بلجيكا هي المتحكمة في السوق العالمي لهذا المورد. ولكن بعد اكتشاف هذا المورد في كندا بشكل كبير وما تبع ذلك من طرح كميات كبيرة في السوق العالمي انخفض سعره مما اضطرت بلجيكا إلى الحد من انتاجها لليورانيوم بهدف تقليل الكميات المعروضة منه في السوق العالمي وتحسين الأسعار.
- حجم الطلب على المورد: من البديهي أن الانسان يحاول دائماً استغلال الموارد التي تتميز بوفرتها النسبية وسهولة الحصول عليها. فهو يبدأ باستثمار الأرض الخصبة، إلا أن زيادة الطلب على الأرض بسبب زيادة السكان والتقدم الحضاري يجعله يحاول استغلال الأراضي الأقل خصوبة من السابق. وكلما زاد الطلب على الأرض فهو ينتقل إلى الأرض قليلة الخصب ( الرديئة).
- موقع المورد بالنسبة لمناطق الاستهلاك: للموقع أثر هام على استغلال الموارد إذ من الملاحظ أن استغلال الموارد يتوقف على درجة اتصالها بالأسواق ومصادر العمالة والطاقة. فإذا لم تتوفر سبل المواصلات بين مواضع وجود المورد وبين المصادر السابقة الذكر يكون من الصعب استغلالها.
- التكاليف النسبية للإنتاج: فإذا كانت تكاليف انتاج معدن معين تزيد على نفقات الحصول عليه من مصادر فإن انتاجه يكون غير اقتصادي. لذلك يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من النفط من المنطقة العربية بالرغم من وجود النفط داخل أراضيها. وذلك بسبب ارتفاع تكاليف انتاجه بالمقارنة مع استيراده.
- نوع المورد ودرجة جودته بالنسبة للموارد الأخرى المشابهة، فكلما كان المورد جيداً ويفوق الموارد الأخرى المشابه له في الجودة كلما شجع على استثماره. ومثال ذلك النفط في الوطن العربي. أن جودة النفط العربي بالمقارنة مع نفوط العالم شجع الكثير من الشركات والمؤسسات الانتاجية لاستخراجه وانتاجه ونقله إلى الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.
- عوامل اقتصادية أخرى منها:
  - وفرة الأيدي العاملة.

[1] هاشم علوان حسين السامرئي،عبد الله محمد جاسم المشهداني، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،1992،ص ص 22-23-24.

- وفرة رأس المال.
- أهمية المورد الاقتصادية.
- السياسة الاقتصادية للدولة.

**المطلب الثاني: وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**

تعاني العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في الغالب من مشاكل اقتصادية وسوء إدارة لاقتصادها أكثر من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد. ويرجع ذلك إلى فشل هذه الدول في إدارة مواردها الطبيعية بعناية، مما أدى إلى العديد من التأثيرات والأضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات، وتمثلت في التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الإنتاجية، وتحول اقتصادها إلى اقتصاد ريعي وبالتالي تكون معرضة بنسبة كبيرة للإصابة بلعنة الموارد أو معضلة الوفرة.

**أولا: مفارقة وفرة الموارد الطبيعية**

إن مصطلح لعنة الموارد Resource Curse أظهره أول مرة للوجود الباحث الاقتصادي Richard Auty في كتابه Sustaining in Mineral Economies : The Resources Curse سنة 1993. وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة. وتعرف مفارقة الموارد الطبيعية أو لعنة الموارد أو مشكلة الملك ميداس على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو[1].

ولكن هذا لا ينطبق على كل البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. فمنذ 30 عاماً كان معدل دخل الفرد في أندونيسيا ونيجيريا متشابهاً، وهما بلدان يعتمدان إلى حد بعيد على إيرادات النفط. لكن خلال سنة 2001 أصبح معدل دخل الفرد في أندونيسيا يساوي 4 أضعاف نظيره النيجري. بوتسوانا وسيراليون كلتاهما غنيتان بالماس. ففي بوتسوانا كان متوسط معدل النمو بين عامي 1974 و2002 يبلغ 5.2%، في حين غاصت سيراليون في صراع أهلي للسيطرة على ثروة الماس[2].

وقد تناولت المؤلفات الاقتصادية باستفاضة أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، وفي هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها

[1] بن رمضان أنيسة، **أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية، الأردن، 2015، كانون الثاني، المجلد الأول، العدد الأول ،ص 174.

[2] جوزيف ي ستغليتز، **تحويل لعنة الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى نقمة**، واشنطن، معهد المجتمع المنفتح،2005،ص16.

عالما الاقتصاد J .D Sachs&A.M.Warner (1995) واحدة من أكثر الدراسات شمولا المستندة إلى التجربة، والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي". وقد توصل ج.د زاكس و أ.م.رونر إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج المحلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي في الفترة اللاحقة من 1971 حتى1989. غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، فوفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، رفع مداخيل الاقتصاد وترجيح كفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد، وبالتالي فمن المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس[1].

وقد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو بما يسمى نقمة الموارد الطبيعية وتمثلت هذه التفسيرات في التفسير الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي.

**ثانيا: التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية**

تم تفسير لعنة الموارد اقتصاديا من خلال: المرض الهولندي ودورية السياسة المالية.

**1. نظرية المرض الهولندي**

قال يوما ما ميجويل دي سيرفانتس سافيدرا، المؤلف الاسباني الشهير الذي كتب في القرن السادس عشر رواية دون كيشوت دي لامانشا إن:" نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أو التبذير في الإنفاق ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة" وكان هذا في وقت تمتعت فيه اسبانيا بفرص الحصول على ثروة كانت قد اكتشفت مؤخرا من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب، في الأمريكيتين. فهل استطاع أن يتعرف في بلده على أعراض هذا المرض، والتي عرفت فيما بعد باسم "المرض الهولندي[2].

ويعرف المرض الهولندي على أنه: " حالة التوسع المفاجئ والغير المتوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى"[3].

---

[1] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، منشورة، نقود بنوك ومالية، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد،2011، ص 3.

[2] كريستين إبراهيم زادة، **المرض الهولندي- ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص50

[3] Jean-Jaques Nowak , **le syndrome néerlandaise : relations intersectorielles et vulnérabilité des branches** , l'actualité économique (www.erudit.org ), septembre 1995, vol71, p 309.

ويعرف أيضا: "أي بلد يصدر المورد الطبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي وهو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه بدوره إضعاف قدرة القطاعات الانتاجية ـ خاصة الصناعية والزراعية. على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلي"[1].

وسمي المرض الهولندي بهذا الاسم نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، إذ جلس الشعب عن العمل وركن إلى الراحة والخمول والإنفاق الاستهلاكي في شتى المجالات، مقابل تلقي إعانات بطالة من الدولة، بل تفشت ظاهرة إعانات الإعاقة والعجز حيث وجد الفرد أن أخذ إعانات البطالة والإعاقة أفضل له من العمل والإنتاج. بعد فترة ظهر ما لم يكن في الحسبان أمام الدولة الهولندية، فبسبب الاستخدام المفرط وغير الرشيد لآبار النفط والغاز تم استنزافها ونضوبها في النهاية فأصيب الاقتصاد الهولندي بصدمة كبيرة[2]. فقد واجهت هولندا آنذاك معدلات متزايدة من البطالة[3]، و ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي أدى إلى تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي و الصناعي في هولندا وهذا ما عرف بظاهرة اللاتصنيع. وكانت المجلة البريطانية هي أول من أطلق تسمية المرض الهولندي على هذه الأعراض في أحد أعدادها الصادرة سنة 1977. وبالرغم من حداثة مصطلح المرض الهولندي ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية تعود إلى بدايات القرن السادس عشر، وقد ذكر العديد من المؤرخون حالات للإصابة، تمثلت في اكتشاف ثروات طبيعية من معادن قيمة مثل الذهب ، النحاس أو مصادر طاقوية متمثلة في البترول والغاز الطبيعي، أو محاصيل زراعية ذات قيمة وعائد كبيرين مثل البن، الكاكاو والشاي، فقد أصيبت كل من اسبانيا

---

[1] مجدي صبحي، **لعنة الموارد..ومستقبل دول الريع النفطي**، مأخوذ من الموقع http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Ahram-Files/News/1787.aspx تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/1/11.

[2] عبد الرحمان الضعيان، **المرض الهولندي ماذا يعني اقتصادياً؟ تأثيره على الاقتصاد السعودي الحديث**، مأخوذ من الموقع: http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/8293986 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/03/4.

[3] يقول البروفيسور **جوزيف ستيغلز** الحائز على جائزة نوبل "بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة وتفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديًا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة".

عند اكتشافها لمناجم الذهب والنحاس في مستعمرتها أمريكا اللاتينية، أستراليا باكتشافها للذهب وكذا كل من المكسيك والنرويج عند اكتشافها للبترول والغاز الطبيعي[1].

### 1-1 النماذج المفسرة للعلة الهولندية:

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي لتحليل التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد على الاقتصاد. وقد ظهرت ابتداءا من سنوات الستينات عقب ما شهدته هولندا خلال الفترة من 1959 إلى 1975، ما دفع بالكثير حينها لفهم هذه الظاهرة.

#### 1-1-1 نموذج غريغوري Gregory1976

إن الفكرة التي تقول بأن الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع المنتجات الصناعية تعود إلى سنة 1976 في أعمال Gregory، وفي دراسته هذه، اهتم هذا الاقتصادي بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم، حيث وضع Gregory نموذجاً مبسطاً وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات.

وخلاصة ما توصل إليه Gregory، هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري لأسعار سلع التبادل التجاري، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.

#### 2-1-1 النموذج الأساسي CORDEN NEARY (The Core Model)

من أوائل الاقتصاديين الذين عملوا على تفسير المرض الاقتصادي الهولندي، نجد الاقتصادي الشهير كوردن الذي قدم عملا رائدا سنة 1984 تحت عنوان" ، Booming sector and dutch disease economics : survey and consolidation، حيث اعتبر بأن هناك ثلاثة قطاعات في الاقتصاد؛ القطاع المنتعش أو المزدهر[2]: Booming sector B والقطاع المتأخر[3]: Lagging sector L وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري[4]: Non Tradable Sector N. وكما افترض أيضا بأن مخرجات كل قطاع يحددها

---

[1] بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره،** ص102.

[2] القطاع المنتعش: الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترول).

[3] القطاع المتأخر: يمثل قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية والذي يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي.

[4] قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري: هو ذلك القطاع الذي لا يكون فيه إنتاجه محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات ومختلف الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها.

عامل انتاجي خاص، بواسطة العمل Labour، الذي اعتبر كعامل متحرك ومشترك بين جميع القطاعات. وعليه يدرس هذا النموذج الآثار الاقتصادية لتوسع القطاع المنتعش في استغلال الموارد الطبيعية، والتي حددها في أثرين وهما[1]:

ويمكن توضيح عمل هذا النموذج في المخطط البياني الممثل في الشكل (2-3)، حيث تظهر السلع الغير قابلة للتبادل التجاري $P_n$ على المحور العمودي، وعلى المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري، المنحنى D يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاع N، أما المنحنى S فيمثل منحى عرض منتجات هذا القطاع.

**الشكل (2-3): نموذج كوردن**

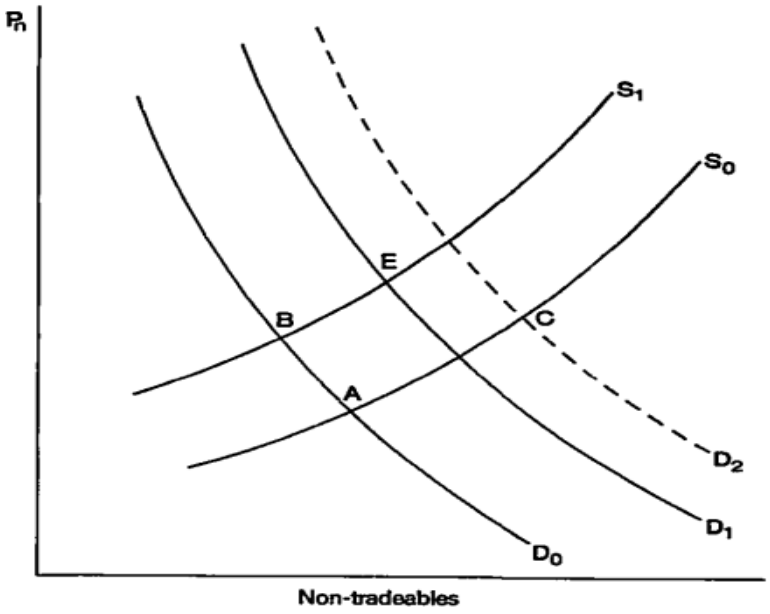


**Source** : Corden,M**. Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation** ,Oxford Economic Papers New Series , Vol 36 , Nov.1984. P 360.

يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقد توصل و.م كوردن أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني، وهما: أثر النفقات وأثر حركة الموارد.

[1] Corden,M**. Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation** ,Oxford Economic Papers New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,PP 360-361.

- **أثر النفقات" Spending Effect" :** إن ازدياد عوائد القطاع المزدهر يؤدي الى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى، فمن المؤكد أن يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية (غير المتاجر بها)، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية، وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على المنتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N، وينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من $D_0$ نحو $D_1$، وبالتالي ارتفاع الأسعار $P_n$ وتحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N.
- **أثر حركة الموارد " Ressource Movement Effect":** تؤدي الطفرة في القطاع المنتعش B إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل. ومع ثبات الأجر في قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري، سيرتفع الطلب على العمل في القطاع B، مما يسمح بانتقال عنصر العمل وخروجه من القطاعين L و N. وحسب كوردن أن هذا الأثر يفضي إلى وقوع حركتين:

- حركة العمالة من القطاع L نحو القطاع B تؤدي إلى انخفاض انتاج القطاع المتأخر: L، حيث تسمى هذه الظاهرة بالأثر المباشر لانحلال التصنيع direct de–industrialisation. وفي هذه الحالة القطاع N لم يعتبر من مسببات هذا الأثر، الشيء الذي لم يستدعي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- هناك أيضا حركة للعمالة من القطاع N إلى القطاع B المنتعش في ظل ثبات سعر الصرف الحقيقي. فأثر حركة الموارد يؤدي إلى انتقال منحى العرض من $S_0$ إلى $S_1$ ( انخفاض إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري بسبب تحول الموارد منه نحو القطاعB )، وبالتالي خلق طلب اضافي $D_2$ في القطاع N.

وبإمكاننا القول أن أثر حركة الموارد هي : عند حدوث انتعاش بسبب ارتفاع سعر السلعة المصدرة التجارية أو اكتشاف مورد طبيعي جديد هذا سيترتب عليه تحرك عوامل الإنتاج نحو هذه السلعة أو المورد الطبيعي وارتفاع أسعار هذه العوامل[1].

ومن وجهة كوردن "أن التوفيق بين الأثرين يسمح بتحويل اليد العاملة من القطاع L نحو القطاع N، مما يجذب ما يسمى بانحلال التصنيع غير المباشر indirect de –industrialisation. فمخرجات القطاع N

[1] أحمد الكواز، **مسح وتقييم بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية**،سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والتوزيع، 1990، ص 174.

يمكن أن تكون أعلى أو أقل مما كانت عليه في البداية، حيث أن أثر الانفاق يميل إلى زيادتها وأثر حركة الموارد يجعلها تنخفض"[1].

**3-1-1 أثر اختلال التوازن النقدي:**

إن النموذج النظري الذي وضعه و.م كوردن و ج.ب نيري(1982) وو.م كوردن(1984) يتناول بالتحليل الطريقة التي يؤثر بها انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى للاقتصاد، وهذا من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد، وقد بينت أغلب الدراسات التي تناولت أثر انتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد- والتي عرفت بأدبيات المرض الاقتصاد الهولندي- أن التوسع في القطاع المصدر للطاقة يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في العملة المحلية ( ارتفاع السعر الصرف الحقيقي)، زيادة الإنتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتراجع العمالة والإنتاج في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، ويحدث هذا التحول في الاقتصاد من خلال أثرين مهمين في حركة الموارد وأثر النفقات. وبالإضافة إلى هذا التأثير على الاقتصاد الحقيقي، فإن لإنتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، في المدى القصير، أثر نقدي هام "Monetary Effect" يؤثر أيضا على سعر الصرف الحقيقي، ومن بين أهم الدراسات التي تناولت الأثر النقدي للمرض الاقتصادي الهولندي على قطاعات الاقتصاد الأخرى، نذكر أعمال S.Edwards(1985) ، S.Van& J.P. .M.Aok،Wjinberen(1986)،neary

فأغلب النماذج النظرية التي تعالج النتائج النقدية لإنتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد، تنصرف إلى أن المرض الهولندي يساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي ويؤثر كذلك على عرض النقود بزيادة تراكم احتياطات الصرف الرسمية، ويمثل هذا الأثر النقدي والذي يضاف لكل من أثر حركة الموارد وأثر النفقات والتي كلها تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي[2].

**2 دورية السياسة المالية:**

إن أهم ما يميز أسعار النفط هو تقلبها الدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، وفي معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية.

---

[1] مدوري عبد الرزاق، بن بختي أسامة، **المؤسسات، وفرة الموارد وإخفاق التنمية في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014 الملحقة الجامعية بمغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر، ص 13.

[2] شكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 18-20-21.

إن عدم الاستقرار و التذبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلبات في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية[1] "Procyclical fiscal policy" والتي تتمثل في سياسات الانفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش(زيادة العوائد) وتكون انكماشية في فترات الركود(أو تراجع العوائد)، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، تراجع الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، انخفاض النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على الفقراء[2].

كما تعتبر الدول المنتجة للنفط من بين أهم الدول الغنية بالموارد، وفي أغلب الأحيان فاستجابة السياسة المالية فيها لارتفاع عائدات النفط يكون برفع نفقاتها العامة. ويترتب على ذلك في فترة قصيرة انخفاض نوعية الانفاق وتراجع فاعلية النفقات العامة بسبب ارتفاع نسبة المشاريع التي يتم انشاؤها بسبب المدة القصيرة لهذه العوائد والتي ستتراجع بمجرد تراجع الأسعار. إضافة إلى ذلك، تؤدي إلى تقلبات أسعار النفط لتقلبات مماثلة في التدفقات المالية لميزانية الدولة. هذا الارتباط للعائدات بقطاع النفط يجعل النفقات عرضة لتقلبات عوامل خارجية كما أن التقلبات غير المتوقعة للنفقات العامة تؤدي لتقلبات سعر الصرف، زيادة المخاطر على المستثمرين في القطاعات خارج الموارد، كما تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته بالمدى الطويل، ما ينتج عنه من أثار سلبية على الاستثمار الخاص والنمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط [3].

**ثانيا: التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية:**

بصرف النظر عن التشوهات القطاعية المرتبطة بالمرض الهولندي، فسر كذلك انخفاض نمو الدول المنتجة للنفط بالأثر المدمر للريع على أشكال الحوكمة والمؤسسات، لهذا عولجت لعنة الموارد الطبيعية، خلال العقد الماضي، عن طريق الاقتصاد السياسي، بأن هذه المداخيل تؤدي لسلوك البحث عن الريع من

[1] على مدار العشرون السنة الماضية، كان السلوك الدوري للسياسة المالية محط أنظار العديد من المنظرين والباحثين، مجتمعين علو وجود اختلاف جذري بين أداء السياسة المالية في الدول النامية وأدائها في الدول في الدول الصناعية. فالسياسة المالية في الدول الصناعية تكون إما محايدة (يكون فيها الارتباط بين الدورة الاقتصادية والانفاق الحكومي معدوما وتتميز السياسة المالية بالاستقرار في الانفاق الحكومي) أو عكسية (يكون الارتباط فيها بين الدورة الاقتصادية والانفاق الحكومي سالب وبعبارة أخرى فإن الاقتصادي يقترض من الخارج في الأوقات الصعبة- تدفق رأس المال نحو الداخل-. ويُقرض ويسدد في حالة ارخاء –خروج رأس المال-. أي أنها تكون توسعية في الأوقات الصعبة فيرتفع فيها الانفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية وانكماشية في حالة الرخاء والازدهار يتراجع فيها الانفاق الحكومي وبالتالي انخفاض العجز في الميزانية) أما في الدول النامية تكون دورية.

[2] Paolo Manasse, **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rule And Institutions-A View From Mars**, International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Working Paper, N°06/27, January 2006.P 04.

[3] منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل معالجتها**، مجلة دراسات، جامعة الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2015، العدد الثالث، ص190.

خلال النخب السياسية والعسكرية وتفتح الباب أمام الرشوة والفساد كما يختلس جزء معتبر من الريوع باستمرار في شكل تدفقات نقدية[1].

## 1. نظرية الدولة الريعية

ظهرت هذه النظرية نتيجة تحليل سلوك الدول المنتجة للبترول في منطقة الشرق الأوسط، فهناك إيرادات كثيرة تم الحصول عليها حولت دول صغيرة فقيرة إلى دول غنية لها سلوك ريعي بدل من استعمال هذه الثروة الجديدة في تنويع اقتصادياتها. ولهذا فإن وفرة الموارد الطبيعية المعدنية وخاصة وفرة المحروقات أدت إلى ظهور نموذج خاص بالدولة أطلق عليه "الدولة الريعية"، سمح للعديد من الباحثين والمتخصصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطوير هذا المفهوم في أبحاثهم عن تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي في مجال التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للدول المصدرة للبترول[2].

### 1-1 الاقتصاد الريعي والدولة الريعية:

لربما يكون كارل ماكس أول من لفت النظر إلى ما أسماه "الرأسمالية الريعية". وكان يقصد ظاهرة اقتصادية- اجتماعية، يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً. ودخلها لا يتأتى من انتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات. وفي علم الاجتماع يستعمل التعبير للاستدلال إلى الطبقات الطفيلية غير المنتجة.

غير من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أدبياً هو ديفيد ريكاردو في كتابه "حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"[3]. والريع حسب مفهوم ريكاردو هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة، وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة، وبشكل عام أطلق ريكاردو على الريع، بأنه "كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة"[4]. ويعرف الريع أيضا بأنه: ثروة ناضبة موجودة بحكم الطبيعة في قاع الأرض، لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة اقتصادية لصناعتها إنما تتطلب عمليات انتاجية لاستخراجها، ومن ثم إعادة تصنيعها بقصد استغلالها اقتصادياً في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة. ومن الثروات الريعية هي مجمل الثروة الهيدروكربونية من نفط وغاز طبيعي وفحم.....[5].

---

[1] **نفس المرجع**، ص 191.

[2] زايري بلقاسم، **المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-2013/03/12، ص9.

[3] عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والدكتاتورية**، الطبعة الأولى، بغداد، دراسات عراقية،2013، ص7.

[4] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق،2010، المجلد3، العدد 15، ص08.

[5] سلام جبار شهاب، **الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية(دول الخليج نموذجا)**، مجلة العلوم السياسية والدولية ، 2012، العدد 21، ص138.

وهنالك تعريف أوسع لكلمة الريع، الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك حين تكون أراضيه ممرا تجاريا دولياً كقناة السويس أو حين تكون ممراً لأنابيب البترول، أو قد تكون منطقة سياحية، كذلك قد يكون الريع ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم الريع إلى:

- **الريع الطبيعي:** ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط.
- **الريع الاستراتيجي:** ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية أو قد تكون كمنتجع سياحي.
- **الريع التحويلي:** ويشمل هذا الريع ما تتلقاه الدول من معونات وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.

ويعني اقتصاد الريع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلاً، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً نموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة تجني أرباحاً إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيه النمو الاقتصادي مرهوناً بتطور الريع لا بديناميكية الإقتصاد داخلياً وخارجياً من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية[1]. وهناك ثلاثة خصائص مرتبطة بما سمي اقتصاد الريع(Economie de Rente) :

* اقتصاد الريع هو الاقتصاد الذي يرتكز على تصدير مورد نادر أو غالي، حيث أن الريع يهيمن على النشاط الاقتصادي بدلالة الناتج المحلي الإجمالي.
* تعبئة أقل للمواطنين في خلق الريع.
* خلق الثروة على مستوى الريع يتركز حول شريحة صغيرة من المجتمع.

ومن بين التساؤلات المطروحة على مستوى الاقتصاديات الريعية، تلك المتعلقة بمشكلة الاستحواذ على الريع (Captation de Rente) سواء من طرف المتعاملين سواء من طرف متعاملين اقتصاديين صغار خواص أو عن طريق الدولة عندما يأتي الريع من مصادر ذات كثافة رأسمالية (حالة استغلال

[1] صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة(حالة العراق)**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد،2013،تشرين الثاني،ص4.

المحروقات). وعندما تكون الدولة هي المستفيدة الأولى من الريع الناتج على أراضيها فهنا يمكن الحديث عن "الدولة الريعية"[1]. وقد ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني عام 1970 "نمط ومشاكل الاقتصادية في الدول الريعية - حالة إيران- " إذ عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه. وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعية أو الدولة الريعية، إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية، وعلى هذا الأساس فالدولة الريعية، هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خصائص الدولة الريعية ما يأتي[2]:

* ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.
* ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي.
* ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية (كالنفط مثلا) من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80%.
* الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

ولا تظهر الدولة الريعية كمتعامل للاستحواذ ولكن المتعامل الرئيسي لتوزيع هذا الريع عبر النفقات العمومية التي تمثل جزءا مهما للدخل الوطني فالريع في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم والصراع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين. فالدولة الريعية يمكن أن تحدد على أنها دولة التي تسيطر عليها السلوك القائم على الريع، لا ترتبط بالإنتاج، وتنتج سلوكيات ريعية(Rent Seeking) غير ملائمة للتوجه الإنتاجي. فدولة الريع هي نقيض دولة الإنتاج. وهي كذلك لا تهتم بالتنمية وتنويع الاقتصاد، عكس وضعية الدول المتطورة التي تقوم بتعبئة الموارد الضرورية التي تؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني[3].

2. **المرض السياسي الهولندي:**

في الدولة الريعية، يتمثل دور الحكومة الأساسي في جني أرباح الخام الذي تحتكر حق استخراجه (النفط، المعادن، وسواها من مصادر توجد بشكلٍ طبيعي، لا ثمرة جهد وإبداعٍ بشري) وتوزيعها على المواطنين. يأتي الريع من خارج الدولة، ولا يُساهم فيه المواطنون، لا بجهدهم قوة بشرية ولا عبر دفع الضرائب. تقتضي مساهمة المواطن المعدومة في إنتاج الموارد أن تكون مشاركته معدومة أيضاً في إدارتها،

[1] زايري بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] مايح شبيب الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص09-10.

[3] زايري بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

حيث يعني احتكار الحكومة الريع بشكلٍ مُطلق، احتكارها السلطة أيضاً وبشكلٍ مُطلق. تنشأ حالة من المقايضة بين المواطن والحكومة، تقوم على أن يقبل المواطن تفرّد الحكومة بالإدارة، في مقابل تمتّعه بمنافع دولة الرفاه، وتتحوّل الحكومة إلى المُوظِّف الأكبر للمواطنين في هيكل بيروقراطي ضخم وغير مُنتج، ومصدَر المنافع المجّانية في التعليم والرعاية الصحية والإسكان، ويتحوّل المواطن إلى زبون دولة الرفاه الذي يقتصر دوره على تّلقي المنافع والهبات والامتثال للقرارات والسياسات الحكومية. أما القطاع الخاصّ، فيكون عالة على الحكومة التي تمثل مضخة الأموال الرئيسة فيه عبر المعونات والدعم والمناقصات، وتتشكل أنماط ملتوية من الرأسمالية، مثل رأسمالية الدولة التي تخصخص بعض القطاعات الضخمة، لكنها تظل مالكة لأغلب أسهمها أو كلها، أو رأسمالية المحاسيب والأتباع والأقارب التي تكون نُخبتها الاقتصادية مجرّد امتدادٍ للنخبة السياسية وتحالفاتها ومصالحها وثرواتها .سيكون هذا الوضع مُريحاً عموماً للمواطن الذي لن يتوجّب عليه بذل الكثير من أجل العيش، لكنهُ أكثر راحة بكثير للحكومة التي ستُحكم سيطرة مُطلقة ومتحرّرة من الرقابة والمحاسبة على إدارة الدولة والموارد، ومن دون أيّ اضطرار إلى الدخول في عملياتٍ سياسية وشراكات ومفاوضات مع المجتمع وقواه[1] .

وقد قدما Aaron Tornell et Philip Lane (1999) دراسة تجريبية على بعض الدول الغنية بالموارد، وقد توصلا إلى أن تراكم الأموال غير النابع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح إمكانية هدر الثروة في أنشطة أقل إنتاجية، التي ترفع من الانحرافات العملية الاقتصادية، وتعمق اللامساواة في المجتمع، تضعف المؤسسات وتسقط الاقتصاد في مصيدة النمو البطيء[2].

كما ظهرت العديد من التساؤلات حول إمكانية تلازم الدول المصدرة للمواد المعدنية (بما فيها البترول) والنظام الاستبدادي. ففي دراسة شملت حوالي 113 دولة ومن الفترة 1971-1997 حاول Michal Ross (2001) الإجابة على هذا السؤال. وكانت النتائج المحصل عليها تبين أن النظرية التي تؤكد على أن وفرة الموارد تؤثر سلبيا على الديمقراطية صحيحة في العديد من الحالات المدروسة.

وفي ورقة بحثية بعنوان"الأسس السياسية للعنة الموارد" لكل من J.Robinson, R Torvik.T.Verdier(2006) فقد اعتبروا أن الحافز السياسي الذي تحدثه وفرة الموارد يمثل المفتاح الذي يساعد على تفسير لماذا وفرة الموارد تكون نقمة بدلا من نعمة بالنسبة للبلدان الذي تتميز بغنى الموارد لكنها تعاني من بطء في النمو الاقتصادي، وقد قدم الاقتصاديون الثلاث أربعة نقاط رئيسية وهي:

---

[1] إيمان القويفلي،**الدولة الريعية اختيار سياسي**، مأخوذة من الموقع https://www.alaraby.co.uk/opinion/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/31.

[2]Aaron Tornell &Philip R.Lane ,**The Voracity Effect** ,The American Economic Review,Vol°89.March1999,P46

1. يميل السياسيون إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية على حساب طرق أخرى أكثر فاعلية لخلق الثروة، وهذا لأنهم يهتمون فقط بالمخزون المستقبلي لهذه الثروة إذ كانوا في السلطة.
2. ازدهار قطاع الموارد تزيد من تحسين نجاعة كفاءة استخراج ويرفع من الإنتاجية، ويرفع من قيمة البقاء في منصب السلطة، وهذا من خلال توفيره للسياسيين تدفقات مالية هامة، يتم تخصيصها للتأثير على أصوات الناخبين لإعادة انتخابهم، ومن ثم يزيد احتمال بقائهم في السلطة.
3. الانتعاش المستمر للموارد من شأنه أن يزيد في سوء تخصيصها، وإساءة استعمال النفقات في أنشطة اقتصادية أقل فاعلية، ذلك بسبب أن الانتعاش يدفع بالسياسيين للتوسع في سياسة الدهم والحماية والرعاية والتوظيف في القطاع العام من أجل ضمان البقاء في السلطة، مما يؤدي إلى التوسع في القطاع العام الأقل أداء مقارنة بالقطاع الخاص الذي يفترض أنه أكثر انتاجية.
4. إن التأثير الكلي لازدهار الموارد الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على المؤسسات لأن هذه الأخيرة يمكن لها تحديد أو رسم خريطة الحوافز السياسية ومداها ضمن السياسات المستقبلية. والمقصود بالمؤسسات هي تلك التي لها صلة بالجانب السياسي والتي تضمن مساءلة ومحاسبة السياسيين، وتقوم بالتطوير عموما مؤسسات الدولة بعيدا عن الممارسات التراثية والسعي قدما نحو استخدام معايير مبنية على الجدارة والعقلانية في تمويل موارد القطاع العام. فالبلدان التي تملك مؤسسات معززة للمساءلة ومحاسبة المسؤولين وتدعم استقلال القضاء وحكم القانون، سوف تستفيد من انتعاش الموارد، لأن هذه المؤسسات من شأنها أن تقلل من الحوافز السياسية المنحرفة التي تنشأ من انتعاش الموارد. أما البلدان التي لا تمتلك هذا النوع من المؤسسات فإن ثروتها قد تتحول من نعمة إلى لعنة[1] .

### 3. الحرب الأهلية والنزاعات:

عانت غالبية الدول الإفريقية من تجارب متفاوتة من الصراعات والحروب الأهلية، والتي تعددت أسبابها من نزاع حول الموارد الاقتصادية أو الحقوق السياسية أو العديد من العوامل الأخرى. ويأتي الصراع حول الموارد الطبيعية النادرة إلى جانب انتشار الفقر وسيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد في مقدمة الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في القارة الافريقية. لذا تعد القارة الإفريقية مجالا خصبا لدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والموارد الاقتصادية من جهة والصراعات والحروب الأهلية من جهة أخرى؛ فمن الثابت وجود العديد من الدلائل التي تشير إلى تركز اندلاع الصراعات الأهلية في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية، كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره

[1]Robinson .J,Torvik .R&Verdier.T, **Political Foundation Of The Resource Curse**. Journal Of Development Economics,V79.2006,Pp 447-468.

في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى الثروات الطبيعية، وقد مثلت البيئة الإفريقية حيزاً ملائماً، لتحقق فرضية العلاقة بين الصراعات والموارد، إذ أننا أمام قارة يشكل فيها النشاط الاستخراجي الأولي القطاع السائد في الحياة الاقتصادية، ولعل أبرزها استخراج المعادن التي يذهب 90% من كمياتها المستخرجة إلى أوروبا، وخاصة الذهب الذي تحوز إفريقيا على 81% من صادراته العالمية، علاوة على النحاس والحديد والألمنيوم واليورانيوم والكروم الذي يوجد 90% من احتياطه العامي في القارة[1].

ويعتبر بول كولير " Paul Collier" وأنكي هوفلر"Anke Hofler" من رواد تطوير النظرية الاقتصادية للحروب الأهلية. وقد استخدما عينة من الدول شملت 161 دولة وعلى مدى زمني من 1960 إلى 1999 فقد وجدا أن احتمال نشوب الحروب يزداد مع زيادة نسبة الصادرات الأولية في الناتج المحلي. هذه الصادرات تشكل مصدرا للسرقات ومحفزا للصراعات الأهلية، وتشمل هذه الصادرات الكثير من المواد أبرزها الألماس الذي لعب دوراً ففي الحرب الأهلية في سيراليون والنفط الذي لعب دورا في الحرب في الكونغو وأنغولا وحتى الخشب لعب دورا في الحرب في ليبيريا.

[1] هيثم الأشقر، **إفريقيا من صراع الماس إلى حروب النفط**، جريدة الراية، مأخوذ من الموقع:
http://www.raya.com/news/pages/85b9673b-3978-4b70-9d06-3e7d568a14bf تم الاطلاع عليه بتاريخ2016/08/16.

**الجدول (2-1): الارتباط بين ثروة الموارد والحروب الأهلية (1990-2002)**

| البلد | مدة الحروب | المورد الطبيعي |
|---|---|---|
| أفغانستان | 2001-1978 | المجوهرات، الأفيون |
| أنغولا | 2002-1975 | البترول، الماس |
| أنغولا(كابيندا) | -1975 | البترول |
| كمبوديا | 1997-1978 | الخشب، الذهب |
| كولومبيا | 1984 | البترول، الذهب، الكوكا |
| جمهورية الكونغو | -1997 | البترول |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | 1998-1996،97- | النحاس، الماس، الذهب، الكوبالت |
| إندونيسيا | -1975 | الغاز الطبيعي |
| إندونيسيا(الشرق بابوا) | -1969 | النحاس، الذهب |
| ليبيريا | 96-1989 | الخشب، الماس، الكوكا، البن، زيت النخيل، الحديدالماريجوانا، الذهب |
| المغرب | -1975 | الفوسفات، البترول |
| ميانمار | -1949 | الخشب، المجوهرات |
| بابوا غينيا الجديدة | -1988 | النحاس، الذهب |
| البيرو | 95-1980 | الكوكا |
| سيراليون | 2000-1990 | الماس |
| السودان | -1938 | البترول |

**Source**: Ross M, The **Natural Resource Curse :How Wealth Can Make You Poor. In, Natural Resource And Violent Conflict, Option And Action**. Bannon Lan &Collier Paul, The World Bank, Washington, D.C.2003, P18.

وقد أكدت بعض الدراسات على الاتجاه التقليدي للعلاقة بين وفرة الموارد والصراع الداخلي. فقد قدم كل من Fearon and Laitin وجهة نظر بديلة، من خلال استخدام مؤشر صادرات السلع البترولية. حيث يروا أن الدول الضعيفة تتبع استراتيجيات وسياسات غير كفء لمكافحة التمرد، فإذ كانت 3/1 ايرادات الصادرات -على الأقل- من الوقود ذلك يشير إلى أن الدولة تواجه احتمال كبير لتعرضها للتمرد. ولا تعد الإيرادات النفطية سبباً لتوفير إمكانيات تمويل التمرد ولكن أيضاً سبباً لضعف مؤسسات الدولة.

أما وجهة نظر Collier's and Hoeffler'sاستندت بالأساس على عدة انتقادات. واحد من تلك الانتقادات يتمثل في اختيار المقياس، حيث إنهم استخدموا صادرات السلع الأولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث عرض Fearon 2005 أن استخدام نتائج هذا المقياس أدت إلى فشل النتائج، بالإضافة إلى أن Ross أيضاً أثبت أن استخدام متغير داخلي يؤدي إلى التعارض. وذلك باعتبار صادرات السلع الأولية قد ترتفع

بشكل افتراضي. فالدول الضعيفة لديها ركود اقتصادي وضعف حماية حقوق الملكية بما يؤدي ذلك إلى تعرضها بشكل كبير إلى وجود تمرد. ومن ثم توصل Rossإلى إنها ليست بالضرورة أن البترول يؤدي إلى حرب أهلية، وعرض أدلة جديدة تشير إلى أن ثروة الموارد قد تكون متغير خارجي لتوقع حرب أهلية. ويستخدم Ross مقياس أن الدولة تعد غنية في الموارد إذ كان نصيب الفرد من إيراد الوقود أكثر من 100 دولار، وبناء على ذلك يوجد علاقة قوية بين هذا المقياس وبين بداية الصراع. فالدولة التي يصل فيها ريع الوقود إلى صفر فإن خطر الصراع يمثل حوالي 0.92%، والدولة التي يصل فيها ريع الوقود إلى 100 دولار فإن خطر الصراع يمثل حوالي 0.99%. وبالتالي في هذه الحالة يعد تأثير الموارد على العنف يعد ضئيل للغاية، أما إذ وصل ريع الوقود إلى أكثر من 1000 دولار يؤدي إلى فعالية تأثيره على الصراع مثل: فنزويلا والعراق والجابون حيث يرتفع هنا خطر الصراع بسبب الوقود من 1% إلى 2%. ومع ذلك هناك دراسات أثبت أن وفرة الموارد لم تؤثر على عنف الحرب الأهلية[1].

كما أوضح السكرتير العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أهمية دمج الموارد الطبيعية في صناعة السلام في تقريره لعام 2010 عن بناء السلام في الأعقاب المباشرة للصراع حيث قال إن الموارد الطبيعية هي أحد وجوه "القلق المتزايد حيث سيكون هناك احتياج لجهود أكبر"، ودعى عددًا من الدول إلى جعل "تخصيص الموارد الطبيعية وملكيتها والحصول عليها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات بناء السلام". وقد تم القيام بأبحاث كثيرة عن دور الموارد الطبيعية في بداية الصراعات واستمرارها ولكن هناك أبحاث أقل عن كيف يمكن أن تستخدم في محيط ما بعد الصراعات. والدول الخارجة من الصراعات العنيفة يمكن أن تواجه فرصة تبلغ احتماليتها 44 بالمئة في أن يعود الصراع خلال عشر سنوات، أما في حالة الصراعات المتعلقة بالموارد الطبيعية فإن العودة للصراع تكون بمعدل أعلى، مما يدل على أن هناك احتياج ملحّ للتوجه على نحو أكثر فعالية في بناء سلام بعد الصراعات[2].

**رابعا: التفسير المؤسساتي للعنة الموارد**

**1. نوعية المؤسسات**

تعددت الأبحاث التي تناولت في طرحها دور المؤسسة في البناء والتنمية الاقتصادية كونها تعد العمود الفقري أو القاعدة الأساسية للاقتصاد ويتضح ذلك من خلال تعريفها فهي عبارة عن" اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين،

[1]Davide Waldner &Benjamin Smith ,**Rentier States And State Transformations**, The Oxford Handbook Of Transformation Of The State. New York,V4,Augst 2013.Pp 11-12-13.

[2] **كيف يشعل ثراء الموارد الحروب**، مأخوذ من الموقع:http://raqeb.co/2015/02 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/07/15.

ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد، وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى".

مثبتة بذلك أهميتها البالغة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسة، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في الرأس المال المادي والبشري بالإضافة إلى سعيها المستمر في مواكبة التكنولوجيات الحديثة المكتشفة بإمكانها أن تحسن من أدائها الاقتصادي[1].

كما نجد أن عددا كبيرا من الاقتصاديين ,Arvind Subramanian &Dani Rodrik (2003) Hali Edison(2003),Daron Acemoglu(2003)...، يرشح فرضية المؤسسات باعتبارها من بين أهم العوامل المرشحة لتفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخيل ومستويات المعيشة والرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية والفقيرة بالنظر لدور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ تتكافأ فيه الفرص بين الجميع وتوفر إطارا للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء ودعم السياسات القائمة على أساس المشاركة والتوزيع العادل للدخل بين الأفراد والمجموعات[2].

وهناك إجماع متزايد الآن على أهمية وجود المؤسسات في شرح وتفسير لعنة الموارد الطبيعية، وهذا ما أكده البنك الدولي في اصداره عام 2005 وآخرون أن الدول التي تمتلك مؤسسات جيدة يمكن لها أن تتفادى لعنة الموارد الطبيعية. وفي الوقت ذاته يؤكدون على أن للموارد الطبيعية تأثير على نوعية المؤسسات[3].

وتعد جودة المؤسسات هي المتغير الأكثر أهمية. فالدول ذات المؤسسات التي تعمل على تعزيز المساءلة والكفاءة تتجه نحو الاستفادة من ازدهار مواردها لأن تلك المؤسسات تحسن السياسة المنحرفة التي تخلق مثل هذه الطفرات. ومن ثم فالدول التي لا تتوافر فيها مثل هذه المؤسسات ربما لا تعاني من لعنة الموارد.

---

[1] إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر1980-2014**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص 217-218.

[2] شكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 31-32.

[3] Nuno Torres,Óscar Afonso,Isabel Soares,**A Survey Of Literature On The Resource Curse.Critical Analysis Of The Main Explanation, Empirical Tests And Resource Proxies**, CEF Up-Working,Paper,Centro Se Economia e .Finanças Da Up Porto,02-2013.P05.

كما يجادل كل من (2006 Mehlum, Moene and Torvik) أن الموارد الطبيعية تعزز التنمية عندما تكون تلك المؤسسات " صديقة أو مشجعة للإنتاج والمنتجين Producer Friendly"، وتقل قيمتها عندما تضعف سيادة القانون وينتشر الفساد والبيروقراطية بما يؤدي إلى خلق مؤسسات " صديقة أو مشجعة للإنتهاك والنهب Grabber Friendly". وفي عام 2009 أثبتوا أن الدول ذو وفرة في الموارد وجودة مؤسساتها كل ذلك يقود إلى إيجاد قدرة على التصنيع وبالتالي التقدم، ولكن مع مرور الوقت تضعف تلك المؤسسات. فعلى مدى 40 سنة ماضية كان هناك ارتباط سلبي قوي بين ثروة الموارد ونمو الاقتصاد[1].

وتتأكد فرضية نوعية المؤسسات في تفسير اختلاف الأداء الاقتصادي من خلال ملاحظة أداء اقتصادات العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فمثلا بوتسوانا التي تمثل فيها صادرات الألماس أكثر من 40% من PIB حققت أحسن معدل نمو اقتصادي في العالم منذ 1965. ويعزي كل من A.Tornell & P.Lane(1999) و Acemoglu & Al(2002) هذا التحسن في أداء هذا البلد إلى نوعية مؤسساته الجيدة، أما البلد الآخر فهي النرويج التي كانت من أفقر دول أوروبا في القرن 19 لكنها الآن تعتبرمن بين أغنى بلدانها وقد حققت هذا النمو الجيد بفضل مواردها الطبيعية من الخشب والبترول والغاز الطبيعي ولكن هذا كان في ظل توفرها على مؤسسات ذات نوعية جيدة جعلتها من بين الدول الأقل فسادا في العالم والأكثر استقرارا سياسيا وأمنيا.

إن كل هذه النتائج تعزز أهمية المؤسسات في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي لبعض الدول الغنية بالموارد، ويمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيرا من نتائجها الاقتصادية إذا عززت نوعية مؤسساتها[2].

## 2. أثر الفساد في النمو الاقتصادي:

### 1-2 مفهوم الفساد

إن وضع تعريف شامل للفساد أمر صعب، إذ أن المجتمعات تختلف في تقييم مفهوم الفساد، فما يعد فساداً في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وأدبيات الفساد واسعة ومتنوعة بتعدد ميادين البحث.

إن أكثر التعاريف شيوعاً واستخداماً هو إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص. وهذا التعريف يشمل مدى واسعا من السلوكيات مثل أية صيغة من السلطة الحكومية يمكن استغلالها لتحقيق منافع خاصة، وأية ممتلكات حكومية يمكن اختلاسها، وأي حقوق استعمال خاص للمعلومات يمكن استغلالها، فضلاً عن التماس الرشوة ومحاولة الحصول عليها، فالتعريف يتضمن الاختلاسات، والمتاجرة التي تحصل من قبل ذوي الاطلاع من الموظفين الحكوميين، والتطبيق الانتقائي للقانون وتجاوز التشريعات للمصلحة الخاصة.

---

[1] Davide Waldner &Benjamin Smith ,**Op cit** .P 5.

[2] شكوري سيدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

إن التعريف السابق لا يعني الفساد موجود في القطاع العام فقط، بل إنه موجود في القطاع الخاص أيضا وبالأخص في المشاريع الكبيرة، إذ يوجد بشكل واضح في مجال الإقتناء والإستئجار كذلك، يوجد في الأنشطة الخاصة المنظمة بواسطة الحكومة. وإن إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ليس بالضرورة أن تكون لمنفعة الموظف الخاصة، بل قد تكون لمنفعة حزبه أو قريبه أو عشيرته أو أصدقائه أو عائلته.

وللفساد أشكال متعددة منها الإختلاس، والرشوة والإحتيال والمحاباة، والإبتزاز وإساءة حرية التصرف وغيرها من الأشكال.

ويحصل الفساد عند حدود التماس بين القطاعين العام والخاص. وكما يظهر الشكل رقم (2-4) فإن الفعاليات في أي بلد يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: القطاع الخاص، والسياسيون، والموظفون الحكوميون(البيروقراطيون أو أفراد الهيئات القضائية). ويحدث الفساد ضئيل الشأن عندما يحصل التعامل بين القطاع الخاص والموظفين الحكوميين (لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا) وتنطوي هذه المعاملات على الضرائب واللوائح التنظيمية واشتراطات الترخيص والتخصيص الاستنسابي لمنافع حكومية من قبيل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف.

أما الفساد الكبير الشأن فيحدث في المستويات العليا من موظفي الحكومة، إذ يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطيون والقطاع الخاص جميعاً، ويتكون هذا النوع من الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بالشكل المعهود من دون مشاركة سياسية على مستوى عالٍ.

وهناك مجالان آخران للتداخل، أولهما التداخل بين القطاع الخاص والسياسيين، وهنا يحصل ما نطلق عليه استغلال النفوذ، بينما يحدث التداخل الآخر بين السياسيين والبيروقراطيين، وأحد الأوصاف الممكنة لذلك التداخل هو تقاسم الرشوة.

**الشكل (2-4):أنواع الفساد الناشئ عن التفاعل بين القطاعين الخاص والعام.**

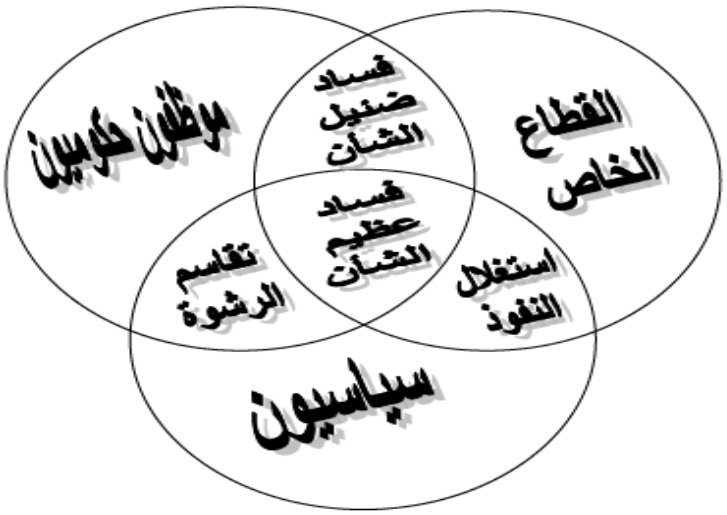


**المصدر:** مفيد نون يونس، عدنان دهام أحمد، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ،2012، المجلد 34، العدد 109، ص 190.

## 2-2 تأثير الفساد في النمو الاقتصادي:

تتابين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي. فبعض الإقتصاديين يعتقدون أن للفساد تأثيراً سلبيا في النمو الإقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الإستثمار. فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال. كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الإستثمار التي يتخذونها. ويؤدي فضلا عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر. كما يفضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء توزيع الإنفاق العام. ويتسبب الفساد في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وزيادة هذا الإنفاق على الإنفاق الخاص، وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم.

في المقابل هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيراً موجبا في النمو الاقتصادي. ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات. وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لأنها تفضي إلى تقليل تكاليف الإنتظار التي يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات. وبالنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتنشيط النمو الإقتصادي.

إن جهوداً كثيرة قد بذلت لتقصي تأثير الفساد على النمو الإقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال. فقد لايت وويدمان (Leite and Weidmann 1999) وكذلك بويرسون (Poirson1998) تأثيرا موجباً للفساد في النمو الاقتصادي. في حين أن كلا من كناك وكيفير(1995) ودافودي وتانزي(2001) وجدوا أدلة قوية على التأثير السلبي للفساد على النمو الاقتصادي. بينما لم يجد برونتي وآخرون (Brunetti1998) في بحثهما تأثيراً معنوياً للفساد على النمو الاقتصادي. أما عبد ودافودي(Abed and Davodi) لم يجدا تأثيراً معنوياً للفساد في النمو الاقتصادي باستخدام بيانات المقطع العرضي لخمس وعشرين دولة من الدول المتحولة عندما أخذ بالإعتبار مؤشر النجاح في الإصلاحات الهيكلية متغيراً تفسيرياً إلى جانب متغير الفساد. واستخدم موو(2001) بيانات المقطع العرضي لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي، وقد تضمن نموذجه القياسي كلا من مستوى الناتج الإجمالي، ونمو السكان والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الاقتصادي. لكن عندما أضاف متغيرات تفسيرية أخرى إلى النموذج هي نسبة الاستثمار، ومستوى الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال البشري، أصبح تأثير الفساد غير معنوي. وقد عزا ذلك إلى التداخل الخطي مع تلك المتغيرات، وقد استنتج أن هناك قنوات مباشرة أخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الاقتصادي يؤثر فيها الفساد في النمو الاقتصادي. فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من 20 %يأتي من خلال تأثيره في نسبة الاستثمار، وأن 15% يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين رأس المال البشري، والمتبقي هو التأثر المباشر[1].

وبالرغم من أن العديد من الدراسات وصفت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بالنقمة إلا أن البعض الآخر يرى بأنها نعمةBénédiction des ressources naturelles وهي مصطلح اقتصادي يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة وصناع القرار الذين ينتمون إلى التيار المتفاءل في وصفهم لبعض الحالات التي خرجت عن المألوف أو قاعدة لعنة الموارد. فوفرة الموارد الطبيعة والمعدنية يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاد، لأن تسيير الريوع والاستفادة منها كلها شروط ترسخها مؤسسات الدولة، فإدارة عوائد الثروة النفطية في ظل وجود ديمقراطيات ناضجة قوامها المساءلة والشفافية قد تجعل النجاح من نصيب التنمية الاقتصادية. وفي هذا الشأن، تعمل المنظمة العالمية للشفافية على قياس مستويات الفساد في العالم من خلال مؤشر إدراك الفساد Corruption Perceptions Index الذي يتراوح بين 0 ( فاسد للغاية) و10( نظيف جدا)، أين صنف معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعة بأنها الأكثر فسادا في العالم سنة 2009، فاحتلت أفغانستان رتبة 179 من بين 180 دولة بـ 1.3نقطة، والسودان بـ1.5نقطة في رتبة 176. وشكلت النرويج

[1] مفيد نون يونس، عدنان دهام أحمد، **مرجع سبق ذكره ،** ص ص 189-190-191.

وغيرها من الدول ( مثل: بوتسوانا ) استثناءا كونها تجارب نجحت في التخلص من لعنة الموارد، حيث كان لتدفق الايرادات النفطية عاملا ايجابيا في زيادة معدلات النمو السنوي في مجمل انتاجية عوامل الإنتاج، فهذا البلد كان قاب قوسين أو أدنى من احتلال مراتب جدَ متقدمة في ترتيب الدول الأقل فسادا ( الرتبة: 11 بـ: 8.6 نقطة- مؤشر الفساد لسنة 2009) والأكثر مرونة من حيث سهولة ممارسة الأعمال ( الرتبة:09 وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014- Doing Business-).

إن تسلسل بعض الآثار الايجابية لوفرة الموارد انتهى بإغناء بدلا من إفقار الاقتصاد النرويجي، أين أصبح نموذجا أساسيا يحتذى به في مجال التنمية البشرية نظرا لكبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ( الذي قدر سنة 2009 بـ 78458.38 دولار أمريكي -إحصائيات البنك العالمي-)؛ وتعزي ذلك مختلف الدراسات المسحية إلى جودة المؤسسات وسيادة القانون[1].

[1] مدوري عبد الرزاق، بن بختي أسامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15-16.

## خاتمـــــة الفصـــــــل

من خلال هذا الفصل تعرضنا إلى النمو الاقتصادي باعتباره من أهم الأهداف للحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، لأن له أثره الهام في تقدم الدول وتطورها، كما فرق الاقتصاديون بين مفهوم النمو الاقتصادي Growth وبين مفهوم التنمية Development. فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

ويعتبر الفكر الاقتصادي التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من أهم وأول الاتجاهات التي تطرقت للنمو الاقتصادي، إذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، كما أنها فتحت المجال لبروز نظريات جديدة. وقد مرت نظريات النمو الاقتصادي بمرحلتين أساسيتين وذلك إذا اعتمدنا منهج التحليل المستعمل، فحتى بداية النظرية الكينزية كان يعتمد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن يكون هناك دراسات قياسية لنظريات النمو الاقتصادي، غير أن هذه النظريات كان لها الفضل في إبراز أهم عوامل النمو لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي بشكل دقيق. لكن بعد إظهار أهمية التحليل القياسي في التحليلي الاقتصادي ظهرت بعض المحاولات الجريئة في بناء النماذج الاقتصادية وخاصة في مجال النمو الاقتصادي ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود- دومار، نموذج سولو بالإضافة إلى نماذج النمو الداخلي. وما ميز هذه النظريات هي أن نقائص كل نظرية كان عبارة عن نقطة انطلاق نظرية أخرى.

وتعرضنا في هذا الفصل أيضا للعلاقة بين الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي، فقد ظهرت دراسات عدة تؤكد أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات الكثافة العالية في الموارد الطبيعية (سواء نفط أو معادن أو غير ذلك) مقاسا بحجم صادرات تلك الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي تقل عن معدلات النمو في الدول ذات كثافة الموارد المنخفضة وأطلق على هذه الظاهرة بمفارقة الوفرة أو لعنة الموارد الطبيعية أو بتعبير أدق لعنة المعادن لأن تلك العلل ليست نتاج أنواع أخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات، والمياه العذبة والأراضي الزراعية الخصبة. وقد قدم خبراء الاقتصاد العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة، وتنقسم هذه التفسيرات إلى اقتصادية و سياسية و مؤسساتية، وتتمثل التفسيرات الاقتصادية في نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية، أما سياسيا فقد فسر الأداء الهزيل والضعيف للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية من

خلال علاقة الدولة بالريع، أما التفسير المؤسساتي فقد فسر نقمة الموارد الطبيعية بنوعية المؤسسات، فالدول ذات المؤسسات التي تمتلك مؤسسات تعمل على تعزيز المساءلة والكفاءة تتجه نحو الاستفادة من ازدهار مواردها وبغياب هذا النوع من المؤسسات ستواجه الدولة لعنة الموارد.

ولكن ليس كل الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية تعاني من اللعنة، فهنالك تجارب دول كالنرويج نجحت في التخلص من لعنة الموارد، حيث كان لتدفق الايرادات النفطية عاملا ايجابيا في زيادة معدلات النمو السنوي في مجمل انتاجية عوامل الإنتاج.

وتعد الجزائر من بين أهم الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية والتي يأتي على رأسها النفط، وقد ساهمت إيرادات هذا الأخير إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، وهو ما سنتطرق اليه من خلال الفصل الموالي.

## الفصل الثالث

# تقلبات الايرادات النفطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

## مقدمة الفصـــــــــل:

يعتبر النفط أحد العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، وأحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم منذ 1950 إلى حد الآن، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة... نتيجة زيادة مجالات استخدامه في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى النفط رئيسية لتحقيق معدلات نمو في الاقتصاديات. غير أن هذه المادة هي سلعة ناضبة وغير متجددة بالإضافة إلى ذلك هناك دول تزخر بهذا المورد كالسعودية والجزائر والكويت ودول تتوفر على كميات قليلة منه وأخرى لا يوجد بها إطلاقا كاليابان.

وتعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الاصلاحات الأولى والثانية.

ويمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي. وقد لعب دورا هاما وبارزا في بناء وإرساء قواعد إقتصادها الوطني ومشاريعها التنموية. فهو يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية إذ يهيمن على أكثر من 96% من إجمالي الصادرات، فالجزائر بذلك تعتمد بشكل أساسي على عائداته في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة، ما يجعل اقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وخير دليل على ذلك الأزمات النفطية التي عرفها العالم والتي كان لها تأثيرات مختلفة على الاقتصاد الجزائري.

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الجزائري من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الأول:** تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في اطار تقلبات الإيرادات النفطية

**المبحث الثاني:** الدراسة القياسية.

**المبحث الأول: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في إطار تقلبات الإيرادات النفطية.**

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل مطلق ومتزايد على ريع صادرات الثروة النفطية المعرضة للنضوب، بحيث أصبح هذا الريع مصدراً أساسياً للإيرادات العامة وميزان المدفوعات والبرامج التنموية. لذا عملت السلطات الجزائري ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة له، فقد سارعت إلى استرجاع سيادتها الوطنية على هذه الثروة- بعد حصولها على الاستقلال السياسي- بعد أن كانت محتكرة من قبل الشركات الأجنبية.

**المطلب الأول: واقع الثروة النفطية في الجزائر**

**أولا: اكتشاف النفط في الجزائر.**

يعود تواجد البترول في الجزائر إلى عهد الفينيقيين إلا أنه لم يكن ظاهراً مثلما هو عليه الآن، وبعد وقوع الجزائر تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في واستغلال ثرواتها الطبيعية وعلى رأسها البترول بعد اكتشافه ، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية بدون أن يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر إليها، وأيضاً حتى يمكنها من تصدير الفائض إلى السوق الأوربية، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وأن أغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الفرنسي.

**1. محاولات فرنسا في البحث عن النفط.**

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيه طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على أية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما أنها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنوياً حتى عام 1925، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون أفريكان"Leon African" حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقارب 30 ألف طن حتى نضوبه في عام 1940. كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت

في عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجاريا.

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة، لعلها تجد ضالتها – النفط- فيها. فقد أصبحت فرنسا بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى، خاصة أنها كانت تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية، كما استلزمت عملية إعادة إعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد، واضطرار الحكومة الفرنسية إلى تسديد أثمان احتياجاتها من النفط ومشتقاتها بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وبالتالي أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا، بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له.

**2. اكتشاف فرنسا للنفط الجزائري.**

لقد شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية[1]BRP. كما قد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر S.N .REPAL وذلك عام 1946، التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي فويطريني"واد القطران" بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100 كم جنوب الجزائر العاصمة في عام 1948، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبمعدل 48 ألف طن سنوياً، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام 1960، ولقد جرت محاولات بحث عديدة أخرى ليتحقق أهداف فرنسا في عام 1955، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة "جنوب شرق الجزائر" من قبل شركة كريبس الفرنسية ، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية، وفي شهر جوان 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الصحراء الجزائر من قبل

[1] BRP: Bureau Des Recherches Pétrolier: هي هيأة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة.

شركة سنريبال وشركة سفب. وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها، فقد تم اكتشاف عام 1958 أكبر الحقول إنتاجاً وهو حقل زارزاتين ، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً أقل أهمية وهي تين فوي، وتيقانتورين، ألادب الاعشب، أهانيت، تابا نكور،تابا دنيت، كلتا، دجوا[1].

وفي يوم 11/22/ 1958 قامت فرنسا بصياغة أهدافها الإستعمارية و الإستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم: 1111/58 وقد شمل ما يلي[2]:

- ✓ وضع نظام للإمتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية؛
- ✓ حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تفصح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة؛
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛
- ✓ خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند" "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

وبدأ الانتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 ليصل إلى 20.7 مليون طن عام 1962، حيث تم أول شحن للخام بميناء بجاية باتجاه لافيرا ومرسيليا بالإضافة إلى استخدام أول أنابيب في الجزائر الرابط بين حاسي مسعود وبجاية على امتداد 66 كلم. كما تم نقل أول شحنة على متن ناقلة البترول ريقل في نوفمبر1959 [3].

**ثانيا: قراءة حول السياسة النفطية في الجزائر خلال الفترة (1962-2013):**

كان للاستقلال الجزائري عام 1962 من استعمار فرنسي دام 132 عاماً ، صداً ووقعاً ترك أثره في شؤون الحياة الجزائرية عامة لعل الاقتصادية أهم ما فيها إذ حرصت فرنسا في اتفاقية إيفيان على تكريس الهيمنة الفرنسية على الناحيتين الاقتصادية والعسكرية الجزائرية خاصة، وهو ما ألقى بضلاله على قطاع النفط الجزائري حتى بعد الاستقلال في القوت الذي كان هذا القطاع يشكل العمود الفقري لخطط وبرامج البناء الاقتصادي والتنمية التي كانت الجزائر تعتزمها في سنوات الاستقلال الأولى، فكانت هذه السنوات

---

[1] مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق،2014، المجلد 4، العدد 3، ص ص228-234.

[2] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، الدنمارك،2011، ص 4.

[3] بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص212.

التي شهدت سيطرة فرنسية على قطاع النفط الجزائري حافلة بالمحاولات الجزائرية لاسترجاع تلك الثروة ذات الأهمية الكبيرة ولاستكمال الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي التام عن الشركة الاستعمارية الفرنسية[1] ،وقد عرف قطاع المحروقات في الجزائر مراحل عديدة يمكن إبرازها على النحو التالي:

**1. مرحلة نظام الامتيازات (1962-1971):**

بالرغم من تحصل الجزائر على الأهم في اتفاقية إيفيان 1962، وهو نيل الاستقلال السياسي، وضمان وحدة التراب الوطني، ولم يكن تأميم النفط ضمن أولويات تلك المرحلة التي تطلبت دفاعاً صارماً عن مكسب الاستقلال المهدد، والهشّ، نتيجة ضعف الدولة الجزائرية المستقلة حديثاً، وتطلب استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري ترتيبات معقدة وشجاعة فريدة من الحكومة الجزائرية[2]. فقد سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري لتمتلك لوحدها نسبة 71.99 % من حجم الإنتاج و 17.86% للشركات الأجنبية ليبقى للجزائر نسبة بين 10و15 % من حجم الإنتاج[3] .

أمام هذا الوضع سعت الجزائر بكل الطرق للتخلص من احتكار فرنسا للبترول وللثروات الطبيعية، وأول ما قامت به من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك"[4] في 1963/12/31، تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا آنذاك (5 جويلية 1962). وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.

كانت شركة سوناطراك الأداة الرئيسية لمعركة تأميم النفط، وقد انطلقت مبادئ الحكومة الجزائرية من خلال نشاط سوناطراك من:

1- ضمان وجود فعال لشركة سوناطراك في جميع مراحل الصناعة البترولية، ومرافقة الشركات الفرنسية في كافة عمليات نقل النفط وتكرير النفط في المعامل الجزائرية، مما يمهّد لمراقبة جزائرية لإنتاج الشركات الفرنسية، وفرض عقد شراكة استراتيجية مع الشركات الفرنسية، واقتسام التسيير والمراقبة بين الجزائريين والفرنسيين بالمثل.

---

[1] أسامة صاحب منعم، **الملامح العامة لسياسة النفط الجزائرية(1962-1965)**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 2015، المجلد2، العدد1، ص84.

[2] عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971- دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي2012، ص188.

[3] آمال بن صويلح، **تحول مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية إلى توظيف الطاقة النووية**، ورقة بحثية، المنتدى النووي- رؤى من الشرق الأوسط، عمان، ص3.

[4] أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات" سونطراك "بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

2- تدريب العمالة الجزائرية وزيادة خبرة شـــركة ســـوناطراك في مجال النفط والغاز، وإعطاء الأولوية لتوفير احتياجات السوق الوطنية "المحلية" من البتروكيماويات، واستغلال نشاط شركة سوناطراك في تنمية الاقتصاد الوطني بشكل استراتيجيّ وتعظيم الصناعة الوطنية للنفط والغاز، خصوصا وأنّ الجزائر تعتبر بالأساس بلدا غازيّا، حسب الخطط الدولية للطاقة.

3- تطوير صـناعة التعدين بالجزائر تمهيدا لدعم الصـناعة البترولية، التي تعتمد بشـكل كبير على مجالي الحديد والصـلب، ونقل تكنولوجيا التصـنيع وتدريب العمال والاسـتفادة منها في دعم الصـناعة البترولية، وتجدر الإشـــارة إلى أنّ الرئيس بومدين قد اعتمد بشـــكل رئيســـي في هذه الخطة على نظرة الصـــناعات المصنعة التي أشار له بها المستشار الاقتصادي جيرارد ديبرنيس، وكانت بمثابة تدريب للعمالة الجزائرية، نتج عنها تقوية الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTAأكثر وأكثر.

وقد حصلت شركة سوناطراك على أول اكتشاف نفطي لها سنة 1966 في حقل بمنطقة واد نومر، ولاية غرداية، وكان معدل انتاجها 20 متر مكعب في الساعة، وكانت أول فرصة حقيقية لاكتشاف قدرات الشركة على الاستكشاف والتنقيب والاستغلال[1].

وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمنَ إقامة تعاونية صناعية بين شركة تُمثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات.

وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أنْ كان دورها في السابق محصورا في النقل والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري[2].إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا إثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ".

وفي عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشـــركات البيتروكيماوية، إضـــافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصـة بانضـمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصـــدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشـــر، مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السـعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سـعر البترول

[1] عصام بن الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 191-192.

[2] الجزيرة، **سونطراك ...عملاق النفط الجزائري**، مأخوذ من الموقع :http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/06/8.

الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

**2. مرحلة تأميم قطاع المحروقات والاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية (1971-1985)**

في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم[1] المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسونطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
* تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام[2].

ومن ثم إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، وأقيمت لذلك إستثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب 2,3 مليار دولار للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت 49% من إجمالي الإستثمارات. ولقد ساهمت هذه الإستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة، وكذا في تنوعه من جهة أخرى كما يبينه الجدول الآتي:

[1] يعرف التأميم على أنه تحويل الملكيات الخاصة إلى ملكية المجموعة أو الدولة. وهو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة، وتتم في الغالب على دفع تعويض عادل لأصحابها. وقد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كمطلب وطني وتحرري في البلدان المستعمرة.

[2] عبد العزيز وطبان ، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1992، ص 151.

**جدول رقم (3-1): الإنتاج الجزائري للمحروقات**

الوحدة: ألف طن

| السنوات | غاز طبيعي | غاز البترول | منتوجات | بترول خام |
|---|---|---|---|---|
| 1962 | 300 | - | - | 22.800 |
| 1969 | 2600 | 100 | 2.200 | 50.000 |
| 1974 | 5500 | 380 | 5.000 | 52000 |
| 1979 | 20.000 | 1000 | 600 | 63000 |
| 1984 | 30.000 | 3500 | 21.000 | 52.000 |

**المصدر:** زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

والملفت للإنتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة، نتيجة لإرتفاع أسعار النفط بسبب الظروف السائدة آنذاك والمتعلقة أساسا بالصدمة البترولية "الإنتصار العربي " في حرب أكتوبر 1973.

فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات و خاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، وإرتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي بـ 100% على أهم الحقول الجزائرية و هو حقل حاسي مسعود[1].

### 3. مرحلة الاصلاحات (1986-2013):

#### 3-1 قانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19.

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها (بالنسبة للبترول الجزائري فمن 39.54 دولار للبرميل سنة 1981 انهارت إلى 14.8 دولار سنة 1986) وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة.

الجزائر كانت من بين الدول الذي تضرر اقتصادها بشكل كبير من الصدمة النفطية 1986، بسبب التبعية الكاملة للريع البترولي، والتي دفعتها إلى مراجعة سياساتها الطاقوية السابقة وتبني سياسة طاقوية جديدة وأكثر فاعلية، وكانت البداية من خلال سن القانون رقم 14/86[2] والذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[2] للمزيد انظر: القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 الموافق لـ 13 ذي الحجة 1406هـ والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986).

المحروقات بالجزائر ، والذي أرسى هذا الأخير نظاما يقود على تقاسم عقود الانتاج، وعلى فتح القطاع بشكل غير مسبوق على المستثمر الأجنبي وحدد اطار الشراكة بين الشركة الوطنية سونطراك والشركات النفطية الأجنبية. ولعل أهم البنود والإجراءات التي تضمنها قانون رقم 14/86 تتمثل في ما يلي[1]:

1. سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة: وهي الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج [2] وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها، الشراكة في صيغة عقد خدمات[3]، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية، الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.
2. قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سونطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسونطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.
3. بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز الطبيعي غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون، ومنه كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.

---

[1]Mustapha Mekideche, **L'Algérie Entre Economie De Rente Et Economie De Marché**, Alger, Édition Dahlab ,2000, pp 96-97.

[2] عقد تقاسم الانتاج: هو عبارة عن عقد تمنح بموجبه الدولة مالكة الأرض ترخيص حصري للمتعاقد، للقيام بأنشطة الاستكشاف في ميدان منجمي مع تحمله لجميع مخاطر الاستكشاف. ففي حالة الاكتشاف التجاري والبدء في الإنتاج، يحصل المتعاقد على جزء من الإنتاج من أجل تغطية تكاليف الاستكشاف والذي يدعى نفط التكلفة (Cost Oil)، والجزء المتبقي من الإنتاج والذي يدعى نفط الربح (Profit Oil) يتم تقاسمه بين المتعاقد والدولة. وفي حالة غياب الاكتشاف التجاري فإن مجموع التكاليف تبقى على عاتق المتعاقد.

وبحسب قانون 1986 فإن المبادئ الذي تقوم عليها عقود تقاسم الإنتاج (Contract Sharing Prouduction) (PSC)هي: يستفيد الشريك الأجنبي كتعويض عن التكاليف، وبدل أتعاب بنقل جزء من إنتاجه عبر معابر الشحن خالية من الضرائب.

ومن خصائص عقود تقاسم الانتاج بحسب قانون 1986:

-لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي نسبة 49% للإنتاج الكلي لحقول الجارية.

- يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر عماية الاستكشاف.

- تخلو أرباح الشريك الأجنبي من أية ضرائب، بحيث تتحمل سونطراك دفع الضرائب على الدخل عن الشريك الأجنبي والتي تعادل نسبة الضريبة العامة.

[3] ويقصد بها هو: الاتفاق مع شركة نفطية أجنبية تمتلك رأس المال الكافي والخبرة الفنية اللازمة من أجل تقديم خدمة فنية يحتاجها البلد النفطي مقابل أجور يتفق عليها في العقد مع احتفاظ الحكومة بملكية النفط المكتشف وسلطة التصرف فيه.

4. حصرت المادة 65 مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سونطراك وشركائها الأجانب، ويتضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سونطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.
5. أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعاً جديداً من العقود، وهو عقود تقاسم الإنتاج.
6. وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سونطراك لشبكات النقل.

### 2-3 قانون رقم 91-21 المؤرخ في 1991/12/04:

من المفيد التذكير أن قانون 86-14 جاء في ظروف خاصة، وهي ظروف الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل المبادلات الخارجية بنسبة 34%، ولذلك جاء هذا القانون من أجل فتح مجال الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات من خلال الشراكة مع سونطراك، ولكن لاقى هذا القانون بعض المعارضة داخل البرلمان من أجل إدراج تعديلات تنص على عدم تجاوز نسبة الشركات الأجنبية في الشراكة 49%، والأولوية كانت تعطى للاستكشاف الجديد وليس العمل في الحقول الموجودة، وقد أثر سلبيا على مدى تجاوب الشركات الأجنبية مع قانون 1986، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات جديدة على القانون وشملت 14 تعديلا تم المصادقة عليها سنة 1991[1]. وأبقى قانون 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991[2] على بنود رئيسية كانت تمثلت فيما يلي[3]:

1. جاء في المادة الثالثة أن أنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات تبقى حكر للدولة، والتي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات.
2. سمحت المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على ما ورد في المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة

---

[1] خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2013، جوان العدد التاسع، ص ص148-149.

[2] انظر القانون رقم 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 والذي يعدل ويتمم القانون رقم 14/86، (الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر 1991).

[3] Mustapha Mekideche **Op-cit**. pp97-98.

الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية حسب المادة 20 من قانون 91-21، ويتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء (المادة 20).

3. نصت المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب ألا تقل عن نسبة 51%، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27. ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

أما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي:

1. ألغى نص المادة 65 في القانون السابق ليتم توسيع مجال الشراكة ويشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986.
2. ألغى أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل عن احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سونطراك في مقابل التعويض، وبذلك وسع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.
3. نصت المادة 4 من نفس القانون للشريك الأجنبي بأن يمول وينجز ويستغل ولحساب المؤسسة الوطنية، القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات.
4. توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار، وفي هذا الإطار قام بالتمييز بين المناطق وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددّة تخضع لها كل النشاطات.

### 3-3 صندوق ضبط الإيرادات:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الايرادات".

لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000، وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة والتي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر. وقد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية وهو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـ 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج.

وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، وحدد هذا السعر بـ 19 دولار

للبرميل، وأمام فارق وصل إلى 9,5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية[1].

إن صندوق ضبط الايرادات في الجزائر يهدف إلى حل المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن توقع حدوثها. ويتمثل دور هذا الصندوق إلى تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوى أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق العالمية، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية سيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي[2].

**4-3 قانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28.**

بالرغم من أن قانون 14/86(المعدل بقانون 21/91) أثبت على العموم فعاليته في جلب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه مع احتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى إقرار قانون 05-07 كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر لعام 2001.

وقد جاء في المادة الأولى من قانون 05-07 تعريف النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات.

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 8

[2] سعدالله داود، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

وبموجب المادة 12 من هذا القانون تم استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهما: الوكالة الوطنية لتثمين موارد ألنفط(ALNAFT)[1]، والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها(ANRH)[2].

وقد لاقت المادة 48 من القانون 05-07 اعتراضا وجدلا كبيرا، فقد ألغت ضمنيا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70%على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح ما بين 30% على الأكثر و20 %على الأقل لشركة سونطراك. بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الإكتشاف، ما يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع شركة سونطراك للإنسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف.

لقد تباينت الأفكار والأراء حول قانون المحروقات 05-07 بشكل كبير واثار جدلا واسعا، وانقسم الخبراء والمتخصصون بين مؤيد ومعارض له بشدة، ووجهوا له انتقادات كثيرة، فيرون في هذا القانون أنه يكرس في مختلف الحالات هيمنة الشركات الأجنبية، لأن سلطة القرار ستكون بيد الشريك الأجنبي.

ومن الانتقادات التي وجهت إليه أيضا فالبترول من الموارد الطبيعية الآيلة للنضوب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره مجرد سلعة عادية وعلى هذا الأساس فيرون أن في المادة 48 أنه هو تمهيد لخوصصة غير معلنة.

### 5-3 الأمر رقم 10/06 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07

إن الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29 يوليو 2006 [3]جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات05-07 الصادر عام 2005 وتمثلت أهم التعديلات التي جاءت فيه:

---

[1] تقوم بترقية استثمارات قطاع المحروقات وتسلم رخص التنقيب لمدة أقصاه سنتين، كما تقوم أيضا بتحديد ومنح مساحات البحث وكذا مراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال، وتقوم بعملية تحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية، بالإضافة إلى تسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المعلومات.

- للاطلاع أكثر أنظر المادة 14 من القانون05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 ، المؤرخ في 19 جويلية2005، ص ص11-12.

[2] تكلف سلطة ضبط المحروقات بالسهر على احترام: التنظيم المطبق على النشاطات التي يحكمها هذا القانون، والتنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة، والتطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات، كما تكلف أيضا بتقديم توصية إلى الوزير المكلف بالمحروقات بسحب امتياز النقل بواسطة الأنابيب في حالة تقصير خطير فيما يخص الأحكام المنصوص عليها في عقد الامتياز حسب الشروط التي تحدد عن طريق التنظيم.

- للاطلاع أكثر أنظر المادة 13 من القانون05-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد50 ، المؤرخ في 19 جويلية2005، ص 11.

[3]أمر رقم 06-10 مؤرخ في 29 يوليو2006، يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 والمتعلق بالمحروقات (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد48، الصادر بتاريخ30 يوليو 2006).

1. التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحب الإمتياز التي تستفيد من إمتياز النقل والتعاقد، وإعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري حسب نص المادة 5 من القانون 05-07.
2. تصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في الشركة المكونة بينها وبين الشريك الأجنبي بنسبة لا تقل عن 51% مقابل 49% للشريك الأجنبي، وتحصل سونطراك على الإمتياز الممنوح عندما تمارس الشركة التي تخضع للقانون الجزائري نشاطات النقل بواسطة الأنابيب حسب نص المادة 68 من القانون.
3. أبقى على الوكالتان اللتان أنشأتا في إطار القانون 05-07 وتم تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس المراقبة يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات (المادة 45 من القانون نفسه).
4. التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سونطراك وشركائها الأجانب وذلك حسب نص المادة 101.

### 6-3 تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات[1]:

لقد شهدت الجزائر تراجعاً شديداً في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون 2005، وقد تم ملاحظة ذلك 2006 بحيث تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25%.

ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ سنة 2010، لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر مما دفع سونطراك إلى اعتماد مخطط استثماري وطني بحجم 80 مليار دولار في الخمس سنوات المقبلة. فضلا عن ذلك، فإن زيادة قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سونطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول وأناداركو شوّهت من صورة بيئة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري.

ولقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميّزته، فاتجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 يناير 2013 على قانون المحروقات المتمّم والمعدّل لقانون 2005. وقد تضمّن القانون الجديد على تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 لـ

[1] خميس محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 156-159،بتصرف.

28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة إليه. وتنص التعديلات الجديدة على ما يلي:

أ. احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط النقل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنابيب.

ب. استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة.

ت. توسيع المراقبة الجبائية على الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر وهو إجراء كان يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري.

ث. تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي -بالسعر الدولي عن جزء من إنتاجهم-إمكانية دفع الإتاوة عينا.

ج. توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات، توضيح وتحديد بعض مهام سلطة ضبط المحروقات وكذا الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط).

ح. تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث و/أو استغلال المحروقات، مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية، وتعزيز مشاركة سوناطراك في نشاطات البحث عن المحروقات، بالإضافة إلى إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير.

خ. إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به.

د. إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.

ذ. إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة وللمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشئات.

ر. إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج، لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائيةWPT .

ولكن يرى الكثير من الخبراء أن التعديلات الجديدة على قانون المحروقات تبدو خجولة جدّا، وتخلو من أية تعديلات جذرية إذا ما قارناها بالتعديل القانوني لسنة 2006، وخاصة من خلال فشله في تعديل البند المتعلق بنسبة مساهمة شركات النفط العالمية بـ 49%، فضلا عن الضعف الشديد التي تعاني منه بيئة

الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى صعوبات أخرى يعاني منها قطاع المحروقات، مثل ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي للنفط من 26 % سنة 2005 إلى 40% سنة 2010، وتراجع إنتاج المحروقات بشكل عام، ممّا أثر سلبا على حساب المبادلات الجارية للجزائر.

**ثالثا: الإمكانيات النفطية في الجزائر**

**1. احتياطي النفط في الجزائر**

إن التعرف على حجم الاحتياطي النفطي في مناطق العالم المختلفة عموما والجزائر بصفة خاصة أضحى من الأمور المهمة جداً لدى الباحثين الاقتصاديين والسياسيين أيضا في معظم دول العالم. ذلك لأن مقدار الاحتياطي المؤكد يؤثر بشكل كبير على العمر المنتظر لمورد النفط[1].وعند تقدير احتياطات أية دولة من المحروقات فإنه يؤخذ بعين الاعتبار فقط الاحتياطات المؤكدة.

وتتوفر الجزائر على احتياطي جعلها تصنف السابع عربيا والسابع عشر عالميا، والشكل التالي يوضح لنا الاحتياطي المؤكد من البترول الخام في الفترة (1970-2014).

**الشكل رقم(3-1): تطور الاحتياطي المؤكد من البترول الخام في الفترة 1970-2014**

الوحدة:مليون برميل

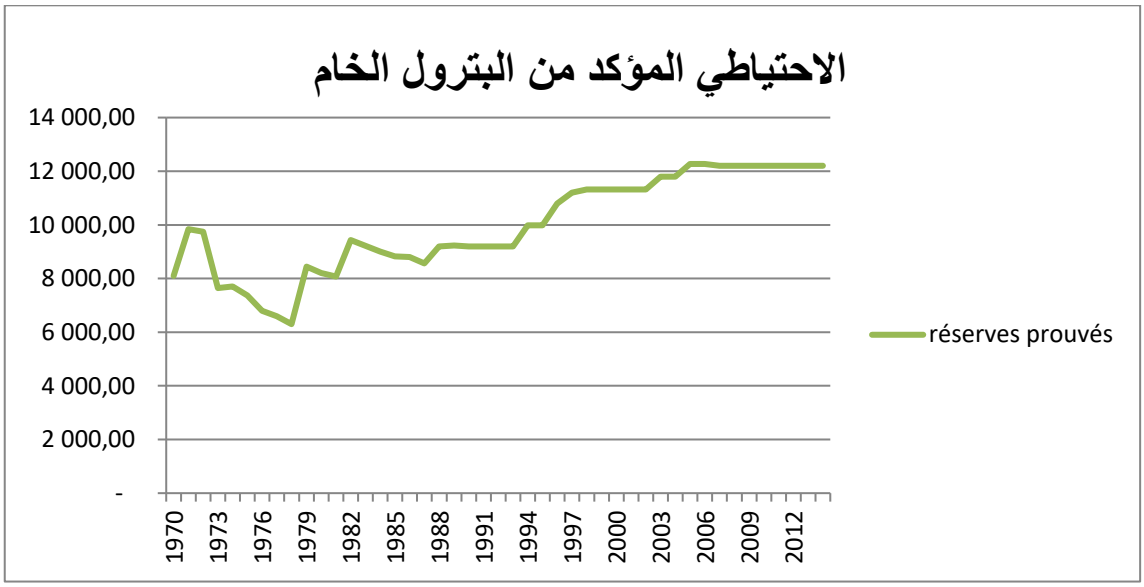


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **BP Statistical Review of World Energy June 2015 .** http://www.bp.com/statisticalreview تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/10/18.

[1] العمر المنتظر لمورد النفط : هو عبارة عن الاحتياطي المؤكد مقسوماً على معدل الإنتاج السنوي الحالي فقط.

اتسم احتياطي النفط الخام المؤكد بالتذبذب منذ السبعينيات إلى غاية عام 2014 ويرجع ذلك لمسايرته نشاط الاستكشاف، ونلاحظ أنه في سنوات السبعينات والثمانيات لم يطرأ تغير كبير على احتياطي البترول الخام في الجزائر ويعزى ذلك إلى احتكار شركة سونطراك الشبه كامل لنشاطات التنقيب والاستكشاف وافتقارها للتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى انحصار نشاط الاستكشاف على الحقول المكتشفة سابقا، ولهذا لم يرتفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول الخام في هذه الفترة فقد بلغ أدنى بمستوى 6300 مليون برميل سنة 1978 بعدما كان يبلغ 8098 مليون برميل عام 1970، وبعدما فسحت الجزائر أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات ونجاحها في جذب ما يزيد عن 50 عقد شراكة مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول الخام من 8800 سنة 1986[1] إلى حوالي 12200 مليون برميل سنة 2014 .

ويتركز معظم احتياطي المحروقات في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء. والجدول التالي يبين لنا التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر:

**الجدول رقم (3-2): التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر**

| الترتيب | المنطقة | النسبة% |
|---|---|---|
| 1 | حاسي مسعود | 46 |
| 2 | واد ميه | 21 |
| 3 | حوض اليزي | 14 |
| 4 | حوض رورد النوس | 9 |
| 5 | حوض أهانت تيميمون | 4 |
| 6 | حوض بركين | 3 |
| 7 | الأحواض الأخرى | 2 |
| | **المجموع** | 100 |

**المصدر**: موقع شركة سونطراك متاح على الموقع www.sonatrach.dz

[1] بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره،** ص ص 269 ،270.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تمركز احتياطي النفط في حاسي مسعود بأعلى نسبة وهي 46%، ويجدر الاشارة إلى أن كل من حوض رورد النوس، حوض أهنات تيميمون وواد ميه وبركين هي أحواض يغلب عليها الطابع الغازي بينما يغلب الطابع النفطي على حاسي مسعود وإيليزي.

**2. انتاج البترول في الجزائر:**

مما لا شك فيه، تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، كما أن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل الأوبك، فالبترول المستخرج من أول بئر تم اكتشافها وهي وادي قيطيريني تميز بدرجة نقاوته العالية حيث قدرت كثافته بـ 0.83، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات condensant المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع البترول والتي تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها. كما أن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ Sahari Blend هو نفط خفيف وخال تقريبا من الكبريت إذ يحتوي فقط على 0.14% من الكبريت وهذا ما يميزه بالنسبة لدول الأوبك، وهذا ما يجعله من أفضل أنواع النفط المنتجة للمشتقات الخفيفة التي يكثر الطلب عليها[1]. والشكل التالي يوضح لنا تطور إنتاج النفط الخام في الفترة من الفترة 1965 إلى غاية 2014.

**الشكل رقم(3-2): تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر في الفترة 1965-2014**

الوحدة: بمليون طن

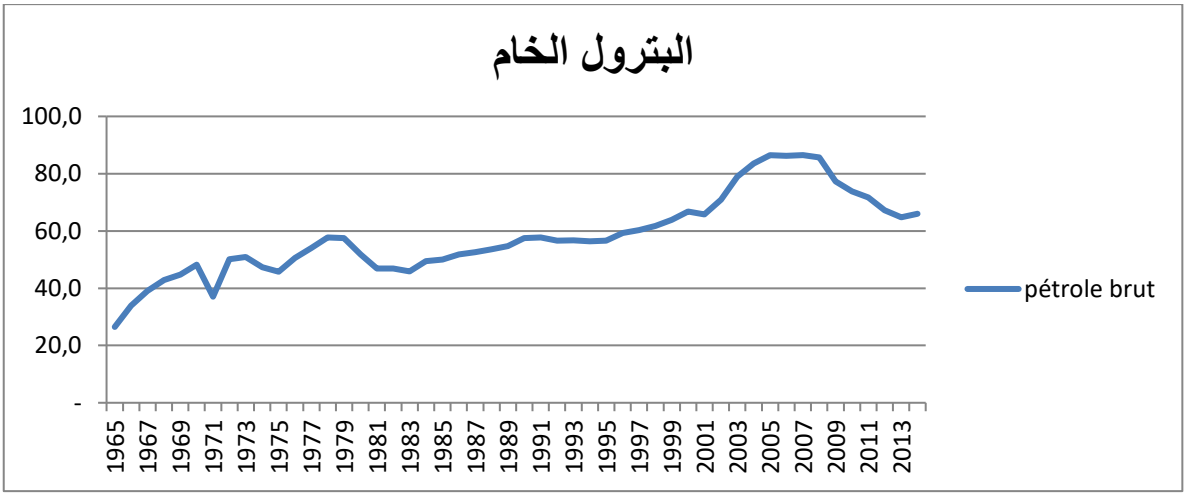


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **BP Statistical Review of World Energy June 2015 . مرجع سبق ذكره.**

[1] بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي،مرجع سبق ذكره**، ص271.

من خلال الشكل البياني رقم (3-2) نلاحظ أن هناك تطور في انتاج البترول في الجزائر فقد بلغ الانتاج 26 مليون طن سنة 1965 ليصل إلى 37 مليون طن سنة 1971 وهي عام تأميم المحروقات في الجزائر ثم استقر نسبيا في سنوات السبعينات، ويتراجع مع بداية الثمانينات، ويعزى هذا التراجع إلى محدودية النتائج التي حققها شركة سونطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية. ليتحسن الانتاج فيما بعد في سنوات التسعينات وقد بلغ مستوى أعلى مستوى له سنة 1999 بمستوى إنتاج قدر بحوالي 64 مليون طن. لكن مع مطلع الألفية الجديدة عرف انتعاشا كبيراً بسبب الاكتشافات الجديدة والجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الاستكشاف والبحث والتنقيب. والجدول التالي يبين لنا حصيلة الاكتشافات خلال الفترة (2000-2012).

**جدول رقم(3-3) حصيلة الاكتشافات خلال الفترة (2000-2012)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الاكتشافات | 9 | 7 | 6 | 7 | 13 | 8 | 18 | 20 | 29 | 20 | 31 |

**المصدر**: مؤتمر الطاقة العربي العاشر،**الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 ديسمبر2014، ص50.

### 3. استهلاك النفط الخام في الجزائر

**الشكل رقم(3-3): تطور استهلاك البترول الخام في الجزائر في الفترة 1965-2014 بمليون طن**

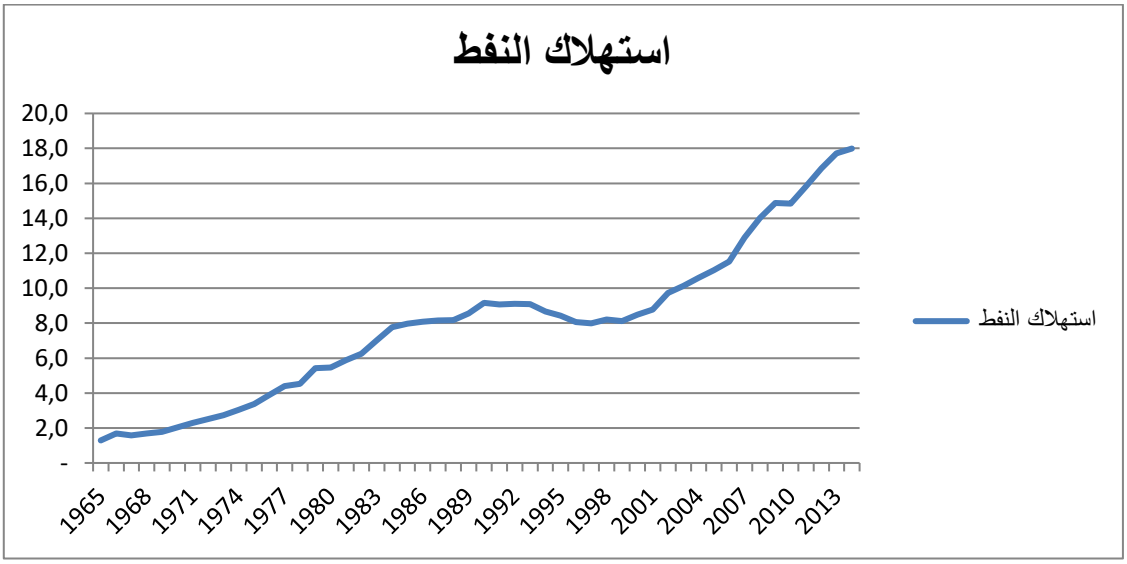


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**BP Statistical Review of World Energy June 2015 .**

**مرجع سبق ذكره.**

يتبين من الشكل البياني أعلاه إن حجم استهلاك النفط في الجزائر يمثل نسبة ضعيفة أمام إنتاجه (حوالي20%) وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى لهذه المادة وتوجيهها نحو التصدير، وقلة الصناعات في الجزائر التي تستهلك هذا النوع من الطاقة، من جهة أخرى هناك ارتفاع مستمر في حجم استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة (1965-2014) وذلك من 1.3 مليون طن سنويا 1965 إلى 3 مليون طن سنة 1974، وقد سجل نهاية سنوات الثمانينات أعلى نسبة له ما يقارب 9 مليون طن. وقد عرف تراجع خلال سنوات التسعينات، لكنه عرف قفزة نوعية مع بداية الألفية الجديدة فقد وصل استهلاك النفط في الجزائر حوالي 18 مليون طن عام 2014.

**4. تصدير النفط في الجزائر:**

**الشكل رقم(3-4): تطور صادرات البترول الخام في الجزائر في الفترة 1970-2013 بألف برميل يومياً**

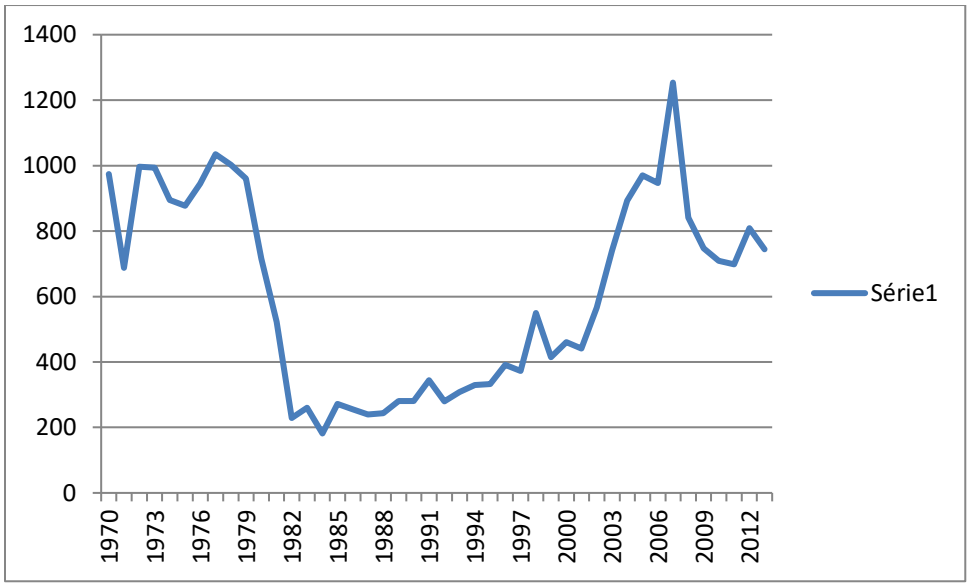


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:**

-OPEC: Annual statistical Bulletin 2005.

- OPEC: Annual statistical Bulletin 2013.

نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني أن تصدير البترول الخام مر بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى 1970-1979: في** هذا العقد كان متوسط الصادرات حوالي 935 ألف برميل يومياً وقد سجلت سنة 1977 أعلى قيمة في هذا العقد قدرت بـ 1034.5ألف برميل يوميا. وكان هيكل الصادرات النفطية يتكون أساسا من النفط الخام في حين أن المشتقات النفطية لم تسجل سوى نسب متواضعة.

- **المرحلة الثانية: 1980-1999:** سجلت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في صادرت النفط فقد تم تسجيل أدنى مستوى له سنة 1984 في تاريخ الجزائر ب 182ألف برميل يوميا فقط، ولم تتخطى هذه المرحلة حاجز 400 ألف برميل يوميا إلا خلال سنة 1998 الذي وصل 549ألف برميل يوميا، وما يميز هذه المرحلة أيضاً هو تطور الصادرات المشتقات البترولية على حساب صادرات النفط الخام التي تراجعت بشكل محسوس، ويعود ذلك إلى توجيه قسم كبير من الإنتاج إلى التكرير.
- **المرحلة الثالثة 2000-2013**: تميزت هذه الفترة بالعودة القوية لصادرات البترول الخام في الجزائر لتصل إلى أعلى مستوى لها في تاريخ الجزائر بمستوى صادرات بلغ تقريبا 1253 ألف برميل يوميا.

إن معظم هذه الصادرات موجهة نحو السوق الأوروبية الغربية خاصة فرنسا ايطاليا وألمانيا إلى غاية سنة 2000 تقريبا، أين بدأت هذه النسبة في التقلص نتيجة توجه صادرات البترول الخام نحو الأسواق أخرى منها الأسواق الأمريكية. والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

**جدول رقم(3-4) :الوجهة الجغرافية لصادرات البترول الخام الجزائرية في الفترة 1995-2008 بألف ب/ي.**

| السنة | أمريكا الشمالية | أمريكا اللاتينية | أوروبا الشرقية | أوروبا الغربية | آسيا والباسفيك | إفريقيا | باقي العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1995** | 42.6 | 3.7 | 9.9 | 273.4 | - | 3.2 | 313.8 |
| **1996** | 63.8 | 2.7 | 10.3 | 310.6 | - | 3.4 | 374.4 |
| **1997** | 59.7 | 4.1 | 3.1 | 301.3 | - | 3.4 | 356.3 |
| **1998** | 204.8 | 3.4 | 11.2 | 326.8 | - | 3.3 | 528.7 |
| **1999** | 79 | 14.6 | 3.8 | 315.4 | - | 1.7 | 394.4 |
| **2000** | 59.9 | 15 | 8.9 | 353.7 | - | - | 23.5 |
| **2001** | 85.2 | 11.3 | - | 318.1 | 26.8 | - | |
| **2002** | 104.3 | 63.4 | 1.8 | 265.2 | 17.9 | - | |
| **2003** | 263.9 | 65.2 | 0.7 | 383.4 | 28 | - | |
| **2004** | 354.3 | 85.4 | - | 399.5 | 45.4 | - | |
| **2005** | 390.4 | 100.6 | 2.7 | 439.1 | 41.5 | - | |
| **2006** | 509.6 | 40.8 | 1 | 288.9 | 41.5 | - | 85.1 |
| **2007** | 738.9 | 48.5 | - | 374.3 | 20.9 | - | 54.1 |
| **2008** | 435.6 | 22.8 | - | 324.2 | 37.8 | - | 2.9 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **OPEC :** Annual statistical Bulletin 1999 ,p78**.**
- **OPEC :** Annual statistical Bulletin 2000,p78**.**
- **OPEC :** Annual statistical Bulletin 2004,p86.
- **OPEC :** Annual statistical Bulletin 2008,p81.

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات البترول الخام الجزائرية تضاعفت نحو سوق أمريكا الشمالية حيث سجلت سنة 2007 أعلى نسبة قدرت بـ 738.9 ألف برميل يوميا بعدما كانت سنة 1995 بـ42.6 ألف برميل يومياً، ما يعني ارتفاع في مساهمة في هذا السوق في هيكل توزيع الصادرات الجزائرية. وقد استطاعت صادرات الخام الجزائرية أن تعزز مكانتها في سوق أمريكا اللاتينية فقد بلغت في عام 2005 حوالي 100 ألف ب/ي بعدما كانت 3.7ألف ب/ي سنة 1995. في حين أن صادراتها نحو السوق الأوروبية لم تتخطى حاجز 500 ألف ب /ي.

وخلال السنوات الأخيرة استطاعت صادرات الخام الجزائرية أن تجد وجهة جديدة وهي الوجهة الأسيوية في حين غابت صادرات الخام نحو الوجهة الافريقية منذ 2000 بعدما كانت خلال الفترة 1995-1999 تُصدر اليها كميات معتبرة.

**رابعا: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**:

يواجه مستقبل النفط في الجزائر تحديات كثيرة وكبيرة تتمثل أهمها فيما يلي:

- **التحدي الأول**: الثروة النفطية ثروة زائلة وناضبة مع مرور الوقت، أي أنها معرضة للتقلص والزوال، لذا يشكل هذا التحدي دافع أول للتوجه نحو الطاقات البديلة المتجددة.
- **التحدي الثاني**: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول-فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، وعليه فإن هذه السياسة ستؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض إنتاج واستهلاك النفط والتوجه حصريا نحو الطاقات البديلة والتي لا يكون عليها ضريبة ولا تلوث البيئة.
- **التحدي الثالث**: التجربة الألمانية في مجال الطاقة المتجددة ونجاحها جعلت الدول النفطية لا ترتاح لهذه التجربة وهي تشكل منافسة حقيقية للنفط الأحفوري.
- **التحدي الرابع**: تذبذب أسعار النفط حيث عرفت أسعار النفط عدة انخفاضات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- **التحدي الخامس:** تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر لزيادة استعمالاتها نسبيا والذي وصل إلى TWh43 سنة 2009 ومن المتوقع أن يصل إلى TWh 64 سنة 2020. حيث أن هذا التزايد المستمر يدفع الجزائر إلى التوجه والتفكير في صناعة طاقة متجددة.
- **التحدي السادس:** بدأ وتوجه الدول المستهلكة للنفط لاسيما الدول الأوروبية ترشيد استهلاكها من النفط والتوجه إلى الطاقة البديلة والمتجددة[1].
- **التحدي السابع:** لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسية مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة. وأضحت في الوقت ذاته احدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي قيمة عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

ويمكن القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف مايلي:

أ. إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.

ب. الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن النفط.

إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكويم قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة[2].

---

[1] كسيرة سمير، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر،2015، ص ص159-160

[2] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**،المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 7-8 أفريل2008، ص 16.

## المطلب الثاني: تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات ايرادات البترول

### أولا: الاقتصاد الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية

اكتشف البترول في الجزائر سنة 1953، ليبدأ استغلاله اقتصاديا سنة 1956، وقد كانت المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في هذا القطاع كبيرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك بالنظر إلى أهميته من حيث المساهمة في تكوين الناتج، وكذا حصة المحروقات من إجمالي الصادرات، كما أسهم في تنمية بعض الصناعات الاستخراجية والتكريرية، غير أن هذا التطور الحاصل في هذا القطاع سرعان ما تراجع في بداية الستينيات وذلك بنسبة 50-60%، نتيجة تخوف المعمرين من المستقبل.

**جدول رقم (3-5) حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام**

| السنوات | الناتج الداخلي الخام (مليون فرنك فرنسي) PIB | المحروقات (مليون فرنك فرنسي) | حصة المحروقات من الناتج الداخلي الخام (%) |
|---|---|---|---|
| **1958** | 2880 | 410 | 14 |
| **1960** | 4440 | 1490 | 34 |
| **1962** | 2740 | 1320 | 48 |

**المصدر**: عيه عبد الرحمان، **دور عوائد الصادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة (2000-2011)**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 5، جوان2011، ص202.

**جدول رقم(3-6) بنية الصادرات** الوحدة (مليون فرنك فرنسي)

| السنوات | الصادرات الإجمالية | صادرات المحروقات(%) |
|---|---|---|
| **1959** | 3747 | 58 |
| **1960** | 3589 | 54 |
| **1961** | 3146 | 54 |
| **1962** | 3069 | 59 |

**المصدر**: عيه عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص202.

يبرز هذان الجدولان أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته بنسب جد معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، وكذا حصته من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة حرب التحرير، مع العلم أن الاستعمار الفرنسي كان يسير شؤون الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.

### ثانيا: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1988):

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التخطيط المركزي المبني على أسس النظام الاشتراكي، من خلال اعتمادها على مخططات تنموية يتم الإعداد لها مسبقا، كما تمول بشكل أساسي بواسطة عوائد قطاع

المحروقات، لذا كان على الحكومة تكثيف إنتاج وتصدير البترول والغاز لكونهما يشكلان مصدرا أساسيا لتمويل التنمية، فالجباية البترولية كانت تشكل أكثر من ½ إيرادات الميزانية العمومية خاصة خلال الفترة 1974-1980، كما أن قطاع المحروقات ظل يمثل نسبة تتجاوز 90% من إجمالي الصادرات، حيث أن عوائد هذه الأخيرة وبالإضافة إلى كونها مصادر تمويلية مهمة كانت تعتبر ضمان ضمنيا عن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية، ذلك أن الحكومة تلجأ بين الحين والآخر إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجز المخصصات الاستثمارية لتلبية الاحتياجات التمويلية، كما شكل الإنتاج البترولي مصدرا أساسيا للعديد من المواد الأولية، حيث نتج حوالي 300000 منتجا كيميائي أولي والتي من أهمها ( المواد الصيدلانية، البلاستيك...)، وهو ما دفع بالجزائر إلى وضع مخطط تثمين المحروقات خلال فترة سبعينيات القرن الماضي.

**جدول(3-7) الإنتاج الجزائري من المحروقات( بالألف طن).**

| السنوات | بترول خام | منتوجات | غاز البترول | غاز طبيعي |
|---|---|---|---|---|
| **1962** | 22800 | - | - | 300 |
| **1969** | 50000 | 2200 | 100 | 2600 |
| **1974** | 52000 | 5000 | 380 | 5500 |
| **1979** | 63000 | 6000 | 1000 | 20000 |
| **1984** | 52000 | 21000 | 3500 | 30000 |

**المصدر**: عيه عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص203

يبرز هذا الجدول الارتفاع المستمر لإنتاج المحروقات بغرض الاستفادة من موارده في تغطية تمويل عملية التنمية، لكن في المقابل يتطلب إنتاجه نفقات ضخمة بلغت ما بين سنتي 1967-1969 نصف مداخيله، حيث تم توظيف 2.3 مليار دينار من مجموع عوائد المحروقات التي بلغت 5.1 مليار دينار خلال هذه الفترة، أما خلال تنفيذ برنامج المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فقد تم تخصيص 9 مليار دينار للاستثمار في القطاع البترولي، بينما خصص المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 مبلغ 23.9 مليار دينار للاستثمار في الصناعة الاستخراجية من بين حجم استثمارات وطنية بلغت 48.7 مليار دينار.

**جدول(3-8) حصة المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام(%)**

| البيان | 1969 | 1974 | 1979 |
|---|---|---|---|
| **من الناتج الداخلي الخام** | 16 | 39 | 30 |
| **من إجمالي الصادرات** | 63 | 95 | 97 |
| **من الموارد المالية** | 23 | 57 | 57 |

**المصدر:** عيه عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص204.

يبرز هذا الجدول دور قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام، خاصة وأن عوائد صادراته كانت تشهد ارتفاع مستمر خلال الفترة 1974-1979، أين تم الاعتماد عليها في تمويل برامج التنمية من خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ، خاصة وإن القطاع ولد بعد الطفرة البترولية الأولى ما بين 74-78 مساهمة مالية صافية بلغت 18.85مليار دولار، كما استفاد القطاع من نصف القروض الخارجية الممنوحة للجزائر، باعتباره المصدر الأساسي لتمويل التنمية لذلك تأثر الاقتصاد الوطني كثير عندما انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986[1].

فخلال الفترة 1972-1979 سجلت الجزائر ارتفاعا في حصيلة العوائد النفطية وهذا نتيجة التطور الذي عرفته أسعار النفط، وقد حققت الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام حيث انتقل من 26521.8 مليون دينار جزائري إلى 49295 مليون دينار سنة 1974 ليواصل ارتفاعه ليصل إلى ما قيمته 112904.4 مليون دينار. كما عرفت التجارة الخارجية خلال هذه الفترة حركة كبيرة نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته الصادرات الجزائرية بسبب الارتفاع في أسعار النفط، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى زيادة صادرتها من المحروقات. ففي سنة 1972 بلغت قيمة الصادرات الجزائرية حوالي 5854 مليون دينار لتواصل ارتفاعها لتصل سنة 1979 حوالي 36754 مليون دينار. أما بالنسبة للواردات فقد سجلت هي الأخرى قفزة نوعية، فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا نتيجة اللجوء إلى الخارج لتغطية الحاجات واللوازم الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني وقد بلغت سنة 1979 حوالي 32378 مليون دينار بعدما سجلت سنة 1972حوالي 6694 مليون دينار. أما بخصوص الميزان التجاري فقد سجل خلال هذه الفترة رصيد موجبا سنة 1974 (1840 مليون دينار) لكنه شهد عجزا خلال باقي السنوات ويعود ذلك إلى ارتفاع الواردات.

إلا أن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات والتي استمرت حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي والمعتمد على سياسة المخططات فشلت في تحقيق التنمية المنشودة، وقد برز ذلك بشكل واضح بعد الانخفاض المفاجئ والكبير لأسعار النفط سنة 1986، حيث انتقلت الأسعار من 36 دولاراً للبرميل سنة 1980 إلى ما دون 13 دولار للبرميل سنة 1986، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بنسبة 40% فأضحى واضحا أن معدلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية، والدليل على ذلك أنه بمجرد تراجع أسعار النفط برزت اختلالات اقتصادية عميقة، كما ارتفع حجم المديونية الخارجية، تركتا انطباعا سيئ لدى البنوك العالمية ومتسببة في إثارة أزمة اقتصادية

[1] عيه عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص202-204.

واجتماعية خانقة. والجدول الموالي يوضح لنا تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986-1967):

**الجدول رقم (3-9) تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1967-1986)**

| السنوات | 1967 | 1972 | 1973 | 1975 | 1977 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مبلغ الديون | 1.4 | 2.3 | 2.9 | 5.8 | 10.1 | 17.4 | 18.6 | 17.6 | 19.3 | 17.3 | 17 | 19.6 | 19.3 |

**المصدر**: الهاشمي بوجعدار، **أزمة المديونية الخارجية للجزائر- أسبابها وآثارها-**، مجلة العلوم دار الهدى، 1999، ديسمبر، العدد12، ص97.

من خلال الجدول (3-9) نلاحظ أن المديونية في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (1967-1986)، فخلال فترة الستينات كانت المديونية عبارة قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، وبعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات، وباستثناء هذا الأخير كانت التمويلات تجارية بحتة تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية. وتجدر الإشارة إلى أن أزمتي النفط لسنتي 1973،1979 قد ساعدتا على ارتفاع حجم المداخيل للدولة بالعملة الصعبة، بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات ما بين (1973 -1979) من 2.9مليار دولار إلى 17.4مليار دولار. حيث أستعمل الادخار الأجنبي متمثلا في قروض من طرف البنوك الأجنبية من أجل تمويل جزء من الاستثمارات الضخمة، ويرجع ذلك إلى وفرة الإقراض الخارجي، وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الإستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويل.

ففي هذه الفترة ازدادت الديون من 1,4مليار دولار عام 1967 إلى حوالي 12مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 20مليار دولار في نهاية سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة. وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1980 و1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات

المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980 و1985، حيث عرفت المديونية اتجاها متذبذبا بين الصعود والهبوط[1].

كما عرف كل من القطاع الصناعي ركودا نتيجة الخلل الهيكلي الذي عانت منه المؤسسات العمومية، والقطاع الزراعي بسبب عوامل طبيعية كالجفاف وعدم الاستغلال الأمثل للمستثمرات الفلاحية التابعة للدولة، وكانت أبرز مشكلة عانى منها الاقتصاد الوطني اعتماده شبه المطلق على أداء قطاع المحروقات سواء من حيث مدى مساهمته في صادرات البلد أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلب أسعار البترول باعتبار أن أسعارها تحدد خارجيا، وهو ما حدث خلال سنة 1986، إذ أدى انخفاض الحاد لأسعار المحروقات إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (3-10) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1985-1988)**

| مؤشرات اقتصادية كلية | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|
| نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي% | 5.6- | 0.2- | 0.7- | 1.9+ |
| نمو قطاع المحروقات حقيقي% | 5.7+ | 1.2+ | 7.1- | 1.9+ |
| رصيد الحساب الجاري "مليار دولار أمريكي" | 1.038+ | 2.230- | 0.141+ | 2.044- |
| معدل التضخم % | 10.5 | 12.3 | 7.5 | 5.9 |
| معدل البطالة% | 9.7 | - | 21.4 | - |

المصدر: بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010، ص 206.

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد[2]. وقد تجسدت هذه الاصلاحات عمليا من خلال قانون 86-12 والمتعلق

[1] حتحات محمد رضا، **دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مأخوذ من الموقع: http://www.kantakji.com/economics تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/06/8.

[2] سعد الله داود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 176-177.

بنظام البنوك والقروض وقانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية بما فيها البنوك، غير أن هذه التدابير عجزت عن معالجة الوضعية الاقتصادية، وأبرزت أنه لا يمكن أن يتحسن أداء الاقتصاد الوطني باستخدام آليات أخرى عندما تتراجع عوائد الصادرات النفطية، ذلك أن 95% من عوائد العملة الصعبة الجزائرية مصدرها قطاع المحروقات، وهو ما يفسر تسجيل معدل نمو الناتج المحلي الخام تراجع بلغت قيمة 5.85 مليار دولار سنة 1988 و 3.37 مليار دولار سنة 1989 بالإضافة إلى تسجيل الخزينة العمومية لعجز ابتداء من سنة 1986 حيث بلغ سنة 1987 ما قيمته 10993 مليون دينار، مما يبرز أهمية العوائد النفطية في تغطية الفوارق في شتى أوجه الإنفاق الإجمالي.

**ثالثا: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-1999)**

أمام تفاقم الأزمة وعجز الحلول الذاتية على مواجهتها تم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازنات وإحلال الاستقرار، عن طريق تنفيذ برنامجين للتثبيت الأول في أفريل 1989 والثاني في جوان 1991 فتحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن ذلك النجاح النسبي المحقق لم يكن بسبب تنفيذ برامج التثبيت فحسب، ولكن كان كذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط (من حيث القيمة الاسمية) خلال أزمة الخليج الثانية حيث بلغ سعر البرميل 24 دولار، مما دفع بالحكومة إلى عدم الاستمرار في التنفيذ الصارم لبرنامج التثبيت الثاني حيث أقدمت على اعتماد سياسة نقدية توسعية لحماية أفراد المجتمع من ذو الدخول المحدود من الانعكاسات السلبية التي خلفها تطبيق البرنامج، وكان من أهمها التوسع في الإنفاق الميزاني بحيث أقرت الحكومة زيادة الأجور نهاية سنة 1991 وكذا رفع النفقات المرتبطة بالشبكات الاجتماعية التي انتقلت من 71 مليار دينار إلى 110.3 مليار دينار خلال نفس الفترة، كما رفضت في المقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية لأنها كانت تعتقد أنه يمكن تجنب هذا الإجراء عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لاستغلال القطاع النفطي بشكل غير مسبوق حيث وفرت حزمة من الإجراءات التحفيزية تسمح للمستثمرين الأجانب التصرف في الثروة البترولية من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الإنتاج والنقل، آمالا في مضاعفة حجم العوائد النفطية لتوظيفها في تسديد خدمة الدين العمومي الخارجي.

وخلال فترة تنفيذ برنامج التثبيت الثاني تم إعادة جدولة ديونها الخارجية، خاصة وأن خبراء صندوق النقد الدولي وافقوا –غداة عقد اتفاق التثبيت الثاني- على المقترح المقدم من طرف خبراء الاقتصاد الجزائري، الذين اعتبروا أن سبب تفاقم المديونية الخارجية في الجزائر يعود إلى تزايد الطلب على القروض الأجنبية المبرمجة بشروط غير ملائمة بعد الصدمة البترولية العكسية سنة 1986، ومن ثمة فهي أزمة سيولة وليس أزمة ملاءة(أي أنها أزمة ظرفية وليس هيكلية)، وبالتالي ليس ضروريا إلى إعادة الجدولة لتخفيف ضغط الدين، وإنما يكفي الاتفاق مع شركاء الجزائر حول تمويل استثنائي لتجاوز حدة خدمة الدين مع الحفاظ على

مستوى احتياطي الصرف بما يعادل 1.3 شهر من الاستيراد، والسعي لتحسين هذا الاحتياطي من خلال الوصول إلى 3 أشهر من الاستيراد.

وعليه فقد تجنبت الحكومة إعادة جدولة الديون الخارجية، من خلال استغلالها لقطاع المحروقات حيث سمح القانون رقم (91-21) للشركات الأجنبية بالحصول على حصص إنتاجية في الحقول الجزائرية. وكانت الحكومة الجزائرية آنذاك تسعى من وراء هذا القانون إلى توفير موارد مالية لتحقيق نمو الاقتصادي موجب، وتمويل الواردات من السلع والخدمات لضمان اشتغال الجهاز الإنتاجي، مع استخدام جزء من هذه الفوائض في تسديد خدمة الدين، والعمل على تشكيل مخزون صافي من احتياطات الصرف يقدر بـ 3 أشهر على الأقل من الاستيراد، غير أن هذه السياسة فشلت كما أنه كان بإمكانها أن تكبد الاقتصاد الوطني خسائر مالية كبرى على المدى البعيد.

وفي سنة 1993 تراجع سعر النفط ولم تتجاوز سقف 15 دولارا للبرميل، بعدما كانت سنة 1992 تقدر بـ 24 دولار للبرميل، عندها سجلت الخزينة عجزا قدر ب110 مليار دينار نهاية سنة 1993 بإلاضافة إلى عجز في ميزان المدفوعات( بسبب تسديد أقساط الديون من جهة، وتخفيض قيمة الدينار من جهة أخرى)، وتسجيل الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر بـ -2.1%، ونتيجة لهذا الاختناق المالي وفي ظل العجز بالوفاء بالديون التي بلغت ذروتها لجأت السلطات مجبرة إلى تبني برنامج تصحيح متوسط المدى من خلال إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 اتفاق للتعديل الهيكلي متوسط المدى يكون مسبوقا باتفاق تمهيدي للاستقرار.

ونتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة 1996 تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق والالتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج وبالتالي التحول إلى تبني آلية اقتصاد السوق بشكلها الكامل كإستراتيجية لتنظيم الاقتصاد الجزائري، حيث تمت المعالجة الجذرية لكافة الاختلالات وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات مست القطاع المالي والنقدي، مما سمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتحفيض عجز الميزانية، فقد سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام معدل ايجابيا بلغ سنة 4.6% سنة 1998، مع العلم أن النمو خارج قطاع المحروقات سجل نسبة قدرها 5.1% خلال نفس السنة، بعدما كان قد سجل نسبة بلغت 0.9% سنة 1997 نتيجة نمو القطاع الزراعي، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% و3.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1997و1998 على التوالي مقابل 9% في سنة1993.كما تراجعت معدلات التضخم إلى ما دون 4% سنة 1999 بعدما كانت تقدر بـ 29% سنة 1994، وقد تجاوز معدل البطالة سنة 1999 نسبة 29.3% ويعود ذلك إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية وتسريح العمال، مقابل تراجع الاستثمارات، كما تقدمت الجزائر بطلب رسمي لإعادة جدولة ديونها الخارجية في 31 جوان 1994، خاصة

بعد أن بلغ مؤشر خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات ذروته سنة 1993 عندما تجاوز 80%، نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول التي لم تتجاوز دولار للبرميل .

كما تجنبت الحكومة لأول مرة التعاطي مع أزمة نقص السيولة الناتجة عن تراجع عوائد الصادرات النفطية، عند انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 13 دولار في السداسي الثاني من سنة 1998، فقد سجلت الخزينة العامة عجز تجاوز 100 مليار دولار، وتراجع احتياطي الصرف إلى ما دون 4.5 مليار دولار في جوان 1999، وقد اتخذت الجزائر تدابير تقشفية تمثلت أساسا في تقليص في الإنفاق العام، واعتمد البنك الجزائري من جهته سياسة نقدية انكماشية بتجنبه الواسع في الإصدار النقدي مع العلم أنه تم اللجوء إلى السحب من احتياطي الصرف. وقد سمحت هذه السياسة المنتهجة في الحد من آثار هذه الصدمة[1].

**جدول رقم (3-11)تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1994-1998)**

الوحدة : مليار دولار أمريكي

| المؤشرات / السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| نمو اقتصادي% | 0.7- | 3.9 | 4.3 | 1.1 | 5.1 |
| صادرات | 8.9 | 10.2 | 13.2 | 13.8 | 10.1 |
| واردات | 9.2 | 10.4 | 9.1 | 8.1 | 8.6 |
| ديون خارجية | 29.5 | 31.6 | 33.7 | 31.2 | 30.6 |
| احتياطي الصرف | 1.1 | 2.3 | 4.5 | 8.3 | 6.8 |
| سعر البرميل من البترول "دولار أمريكي" | 16.3 | 17.6 | 21.7 | 19.5 | 12.9 |
| معدل التضخم% | 29.0 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5.0 |

**المصدر:** بوفليح نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

**رابعا: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**

تمكنت الجزائر منذ مطلع سنة 2000 من تحقيق إيرادات مالية ضخمة بسبب انتعاش سوق البترول العالمية والجدول التالي يوضح تطور صادرات النفطية الجزائرية :

[1] عيه عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 205-208

**جدول (3-12) تطور صادرات النفط الجزائري (2000-2013)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات النفطية | 21.06 | 18.53 | 18.11 | 23.99 | 31.55 | 45.59 | 35.61 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| قيمة الصادرات النفطية | 59.61 | 77.19 | 44.41 | 56.12 | 71.66 | 70.57 | 63.32 |

**المصدر**: التقرير السنوي للبنك الجزائري (2002-2008-2010-2012-2013)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية بسبب بلوغ أسعار النفط الجزائري إلى مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000، وقد بلغت قيمة العوائد النفطية سنة 2000 حوالي 21.06 مليار دولار ثم سجلت انخفاضا خلال سنتي 2001 و 2002، وقد تطورت العوائد النفطية فيما بعد تطورا ملحوظا خاصة سنة 2004 والتي عُرفت بـ" ثورة أسعار النفط" وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت 112.26 دولار للبرميل ، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية 2008 كان له أثر واضحا على سوق النفط، فقط تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 62 مليار دولار للبرميل سنة 2009، وقد بلغت قيمة الصادرات النفطية الجزائرية آنذاك حوالي 44.41 مليار دولار. وفي سنة 2011 عرفت العوائد النفطية ارتفاعا ملحوظا والذي بلغ 71.66مليار دولار ويعود هذا التحسن نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي.

وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453.2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008، مما شجع على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية.

وخلال الفترة (2001-2004) تم إقرار برنامج الإنعاش الاقتصادي بتكلفة تقدر بـ 119 مليار دج يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل والمنشآت ولتحسين مستوى المعيشي ودعم وتائر التنمية المحلية.

وخلال الفترة (2005-2009) خاصة بعد ارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط والتي فاقت مستوى 98 دولار للبرميل ما سمح للجزائر بإقرار برنامج إنفاقي آخر بتكلفة تقدر بـ 55 مليار دولار يهدف أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحسين ظروف المعيشة للمواطن في مجال السكن والرعاية الطبية والتعليم وتطوير الخدمات العامة وتحديثها. كما تبنت الجزائر برنامج انعاش خماسي (2010-2015) والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار والذي تسعى من خلاله الدولة الجزائرية

إلى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم ودعم التنمية الفلاحية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع خلق مناصب شغل [1] .

**جدول (3-13): تطور بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**

| السنوات | معدل النمو(%) | معدل البطالة(%) | معدل التضخم(%) | المديونية الخارجية(مليار دولار) |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 3,82 | 29.50 | 0.30 | 5272 |
| **2001** | 3,01 | 27.31 | 4.20 | 22587 |
| **2002** | 5,61 | 25.66 | 1.43 | 22828 |
| **2003** | 7,2 | 23.72 | 4.26 | 23523 |
| **2004** | 4,3 | 17.66 | 3.97 | 21821 |
| **2005** | 5,91 | 15.27 | 1.38 | 17191 |
| **2006** | 1,68 | 12.51 | 2.32 | 5603 |
| **2007** | 3,37 | 13.79 | 3.67 | 5606 |
| **2008** | 2,36 | 11.33 | 4.86 | 5585 |
| **2009** | 1,63 | 10.17 | 5.74 | 5413 |
| **2010** | 3,36 | 9.96 | 3.91 | 5560 |
| **2011** | 2,89 | 9.97 | 4.52 | 4405 |
| **2012** | 3,37 | 11.00 | 8.89 | 3676 |
| **2013** | 2,77 | 9.83 | 3.26 | 3396 |
| **2014** | 3,79 | 10.60 | 2.92 | 3735 |

**المصدر:** من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- موقع البنك العالمي /data.albankaldawli.org
- ar.actualitix.com
- البنك المركزي الجزائري النشرات الإحصائية (2008-2009-2010-2012-2013-2014)

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن الجزائر قد تمكنت من تحقيق تطور مهم في المؤشرات الاقتصادية الكلية تمثلت في:

- ارتفاع الناتج الداخلي الخام من 85.1 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 135 مليار دولار سنة 2007 إلى 198 مليار دولار سنة 2011.

[1] علة مراد،سمية موري،**عرض تجارب تنموية ناجحة مع الإشارة لتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر**،حوليات بشار في العلوم الاقتصادية،العدد 15-أ- أكتوبر 2014، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 269-270.

- ارتفاع نسب النمو إلى مستويات مقبولة 5.61%سنة 2002 و7.2 %سنة 2003 ثم عرف تراجعا ملحوظا سنة 2014 قدر 3.79%.
- انخفض معدل التضخم من 3.97 % سنة 2004 إلى 1.38% 2005 وهذا ما يعبر عن استقرار أسعار في المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا سنة 2006 إلى 2.32 % ثم إلى 5.74 %سنة2009 ثم ينخفض إلى 2.92 %سنة 2014.
- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار، 56.18مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى110.3 مليار دولار سنة 2007 ثم 200 مليار دولار نهاية 2012.
- انخفض معدل البطالة من نسبة 29.50% سنة 2000 إلى 9.96% سنة 2010 ثم 10.60 يرتفع إلى 11% سنة 2012. ليستقر في حدود 10.60 %نهاية2014.
- انخفض المديونية الخارجية من 22.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.1 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.4 مليار دولار سنة 2012 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون لتصل إلى 3.7 مليار دولار خلال سنة 2014.

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر دولة تتمتع بمورد طبيعي هام وهو النفط، والذي جعل الجزائر تحقق إيرادات عالية من خلال الاستثمار في قطاع المحروقات، وبالرغم من نعمة النفط التي تتمتع بها الجزائر منذ نحو ستين سنة عبر الإنتاج والبيع والوصول إلى ما يطلق عليه البحوحة المالية، أي الوضع المالي المريح للجزائر، حيث وصلت احتياطات الصرف الأجنبي إلى ما يزيد على 190 مليار دولار أمريكي، فإن هذه النعمة تحولت إلى نقمة خاصة بعد الانخفاض المستمر لأسعار البترول والتي اقتربت من 20 دولار أمريكيا للبرميل. كما أن الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، جعلت الاقتصاد الجزائري مرهونا بالتقلبات السعرية في سوق النفط العالمية، كما أن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهمت بشكل كبير في عرقلة وابطاء سرعة التحولات الهيكلية للنمو الاقتصادي، وأدى إلى فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع، وهذا بالرغم من الفرص التي أتيحت لها ؛ إذ كانت قادرة على الخروج من التبعية للنفط من خلال استثمار إيراداته الوفيرة باستمرار، والاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تنويع الدخل الوطني.

وحتى الآن لا تزال صادرات النفط تمثل 98% من إجمالي الصادرات، وقد أطلق عليه الأستاذ جمال بوثلجة على هذه النسبة عقدة 98 %أو لغز98% فاللغز في هذا هو تكرار كتابة هذه النسبة لمدة

طويلة في ظل التغييرات الحكومية المتكررة والإصلاحات والبرامج العديدة التي شهدتها الجزائر رغم تحسن ميزانيتها بفضل إيرادات النفط.

**المبحث الثاني: الدراسة القياسية:**

**المطلب الأول: أدبيات التكامل المتزامن**

لقد تم استخدام طريقة التكامل المتزامن في هذه الدراسة، والتي تعتبر من الطرق الإحصائية المتطورة للحصول على تقديرات كمية، واستخدامها في عمليات اتخاذ القرار والتنبؤ ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية في المدى القصير، فإنه يوجد قوى تعيدها إلى مستوى توازنها الأول وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل.

ودراسة العلاقة القائمة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تواجه مشكلة تتمثل في كون معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة، وفي حالة غياب هذا الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية لهذه السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدار زائف (Spurious Regression)[1].

ولمواجهة هذه المشاكل فإن التكامل المتزامن (Cointégration) يسمح بتوضيح العلاقة الحقيقية في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية في الحالة التي تكون فيها السلاسل الزمنية بعد ارجاعها أولا مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة n، كما يسمح بالتخلص من مشكل الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

وفي هذا المبحث سوف نقوم باستعراض أدبيات التكامل المتزامن وهي التي تتعلق بالخواص الإحصائية، واختبارات بيانات السلاسل الزمنية ذات الجذور الوحدية. هذه الأدبيات تضم كل من ( Fuller وDickey ) ، ( Peron وphillips )....

[1] المقصود بالانحدار الزائف أن العلاقة المقدرة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة غير حقيقية أي تعبر عن علاقة زائفة بين اتجاهين فقط، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد مرتفعا ومعلمات النموذج تختلف معنويا عن الصفر، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس.

**أولا: عموميات عن التكامل المتزامن**

**1. مفهوم التكامل المتزامن**

التكامل المتزامن هو ربط مجموعة من المتغيرات من نفس درجة أومن درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.

وقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل و جرانجر Angel/Granger في سنة 1987، وقد اعتمدها العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد ومهم في مجال الاقتصاد القياسي وفي تحليل السلاسل الزمنية[1].

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين $y_t$ ، $x_t$ متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أن $y_t$ ، $x_t$ متكاملان تزامنيًا إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$x_t = a + by_t + z_t$$

حيث أن:

b, a أعداد حقيقية.

$z_t$ :متغير مستقر بمتوسط معدوم ( تشويش أبيض) وتباين معدوم.

فإذا كانت المعادلة: $x_t = a + by_t + z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن ($z_t$) يسمح بقياس الفرق بين المتغير x و قيمته التوازنية في اللحظة(t ) .

أما إذا كانت ($z_t$) لا تشكل تشويش أبيضا، فهذا يعني أن المتغيرين المختبرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

وعموما فإن مصطلح التكامل المتزامن يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

وتكون السلستان الزمنيتان ($x_t$) و($y_t$) متكاملتان إلا إذا تحقق الشرطان التاليان[2]:

- أن تكون كل سلسلة منتجة من درجة عشوائية من نفس درجة التكامل.
- أن تكون التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل.

فإذا كانت ($x_t$) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $x_t \rightarrow I(d)$

و إذا كانت($y_t$) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن:$y_t \rightarrow I(b)$

[1] Régis Bourbonnais, **Exercices pédagogique d'économétrie**, Paris, édition Economica,2004 , p175.

[2] Ibed,p176.

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$x_t \to I_{(d)}$$

$$\Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \to I_{(d-b)}$$

$$y_t \to I_{(b)}$$

حيث:

$$d \geq b \geq 0$$

- $[\alpha_1, \alpha_2]$: عبارة عن شعاع التكامل المتزامن وفي حالة وجودK متغير(K≥2) يكون لدينا:

$$x_{1t} \to I(d)$$
$$x_{2t} \to I(d)$$
.
.
$$x_{kt} \to I(d)$$

يكون لدينا: $X_t[x_{1t}, x_{2t}, \ldots\ldots, x_{kt}]$=

فإذا وجد شعاع التكامل المتزامن $\alpha\ [\alpha_{1t}, \alpha_{2t}, \ldots\ldots, \alpha_{kt}]$ =ذو البعد (K ,1) بحيث

$\alpha X_t \to I(d-b)$ ، فإن المتغيرات(K) تكون متكاملة، ويكون$(\alpha)$ هو شعاع التكامل المتزامن وبذلك يكون لدينا:

$X_t \to COI(d,b)$ مع b>0.

**2. السلاسل الزمنية واختبارات استقراريتها.**

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر[1]. كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن معطيات رقمية مرتبطة بالزمن أي تتغير عبر الزمن[2]. وبمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة من القيم (المشاهدات) التي تأخذها ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبًا ما تكون متساوية ومتتالية، والعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين أحدهما (المتغير المستقل) والثاني يمثل قيمة الظاهرة(المتغير المعتمد) وبالشكل التالي[3]:

[1] Hamdani Hocine ,**Statistique Descriptive et Expression Graphique**, Alger, O.P.U, 1988. p 299.

[2] جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص143.

[3] أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2002، ص ص 396-397.

$$y = f(x)$$

حيث أن :

y: تمثل المتغير التابع.

$x$:تمثل المتغير المستقل.

وينبغي التذكير إلى أنه عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل أو أي توقع أو أي تقدير وفيما يلي العناصر اللازمة[1]:

1. أن تخص مستويات السلسلة الزمنية، فترات متساوية، فمثلا لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة عن عدد المواليد خلال شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة.
2. أن تكون جميع مستويات السلسة خاصة بمكان معين، سواءًا كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة.
3. أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسة الزمنية موحدة.
4. التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمية بالأسعار الثابتة لأن الأسعار الجارية تخفي أثر الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.

وتعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، ومن أجل ذلك وجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

3. **اختبار جذر الوحدة للإستقرار:** لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلستين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فوللر(DF)، أو ديكي فوللر المطور (ADF) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه.

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، وبإضافة قيم التأخر (lagged values) للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، ورغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي ( Test de normalité) الموجودة سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون ((Phillip-Perron(PP)، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار

[1]شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2000، ص20 .

(ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختباري DF.

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) وهذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و(PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة.

**ثانيا: اختبارات التكامل المتزامن**

1. **اختبار التكامل المزامن باستخدام طريقة انجل غرانجر.**Engel and Granger

قام Granger بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل من Engel و Granger سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل متزامنا وتتم مراحل اختبار التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى :اختبار درجة تكامل المتغيرات.**

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لإختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار(DF) , (ADF) و (PP).

- **المرحلة الثانية :تقدير العلاقة في المدى الطويل.**

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرارية، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين $x_t$ و $y_t$ يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$$

**ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ ECM**

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المتزامن: من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

## 1. مفهوم نموذج تصحيح الخطأ.

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

## 2. صيغة نموذج تصحيح الأخطاء.

إذا بدأنا بمتغيرين $x_t$ و $y_t$ و قدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + \varepsilon_t$$

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي $\varepsilon_t$ حيث:

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

**الشكل الأول:** نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة: يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$Z_t = \beta\mu + \beta\varphi(L)s_t + \beta\varphi(L)e_t$$

حيث:

$Z_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

$\beta\mu + \beta\varphi(L)s_t + \beta\varphi(L)e_t$ : تمثل علاقة مستقرة.

**الشكل الثاني:** نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء: يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} \emptyset_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث:

$\Delta y_t$ : تمثل علاقة مستقرة.

$c - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} \emptyset \Delta y_{t-1} + u_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة و لإرجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة $y_{t-1} = \alpha(y_{t-1} - \delta(t-1))$ مستقرة.

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت رتبة المصفوفة (∅) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات ، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام ، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر(0) فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.
- **الحالة الثالثة:** إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة « *Engles-Granger* » ذات المرحلتين، أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة « Johanson » .

**رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ.**

**1. خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين.**

إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان ومتكاملتان يمكننا أن نقدر علاقاتهما انطلاقًا من نموذج تصحيح الأخطاء، ولقد بين كل من Granger و Engle سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM) أما عن الطرق الأكثر شيوعا في تقدير هذا النموذج نقوم باستعراضها بتقدير السلسلتين $y_t$ و $x_t$ باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*)، واختبار سلسلة البواقي$e_t$ فإذا كانت مستقرة يدل ذلك على أن السلسلتين $y_t$ و $x_t$ متكاملتان تزامنيا.

ويمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

**الخطوة 1 :** تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t(ECM)$$

**الخطوة 2 :** تقدير علاقات النموذج الحركي( المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t(\alpha_2 < 0)$$

**2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات.**

يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود( $k$) متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات :

**2-1- حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد:**

حيث نستعمل طريقة *Engle* و *Granger* لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، و يكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

**المرحلة الأولى:** يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وحساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}x_{1t} - \cdots - \hat{B}_k x_{kt}$$

**المرحلة الثانية**: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \cdots \alpha_k \Delta_{nkt} + e_{t-1} + u_t$$

**2-2 حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:**

في هذه الحالة فإن طريقة Engle و granger غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء، لذلك نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (*MVCE*) لتصحيح الخطأ.(*Modèle vectoriel à correction d'erreur*)، ففي حالة وجود متغيرين فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطي بالعلاقة التالية :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

مما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات ( $y_t$) و تغيرات ( $x_t$) ، وعليه ، و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{B}x_t + e_t$$

وبالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t \ , \lambda \leq 0$$

$$, \lambda \leq 0 \Delta x_t = \acute{c} + \acute{\lambda} e_{t-1} + \acute{\varepsilon}_t$$

**خامسا: اختبارات السببية.**

لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى، نقوم باختبار السببية وذلك بأحد الاختباريين التاليين:

### 1. سببية غرانجر (1969):

افترض غرانجر وجود علاقة ما بين سلسلتين زمنيتين $y_{1t}$و $y_{2t}$ ويرى أن $y_{1t}$ تسبب المتغير $y_{2t}$ إذا كان التنبؤ بقيمة $y_{2t}$ يتحسن بإشراك المعلومات المتعلقة بـ$y_{1t}$ في التحليل[1].

فلو أن $y_{1t}$ و $y_{2t}$ يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين $y_{1t}$ و $y_{2t}$ في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من $y_{1t}$ و $y_{2t}$ [2] .

و في سنة 1969 قدم *Granger* اختباره للسببية و الذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، و يجري هذا الاختبار كما يلي[3]:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة(p) للمتغيرين $y_{2t}$ و$y_{1t}$ المستقرين كالتالي:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2y-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2y-2} \end{bmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2y-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية ( $H_0$) :

$$H_0: \ b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots b_p^1 = 0$$

فإن هذا يعني أن( $y_{1t}$) لا تسبب ( $y_{2t}$).

إذا تم قبول الفرضية($H_0$:)

$$H_0: \ a_1^2 = a_2^2 = \ldots\ldots a_p^2 = 0$$

فإن هذا يعني أن ($y_{2t}$)لا تسبب ($y_{1t}$) .

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: ( $y_{1t}$) تسبب ($y_{2t}$) و ($y_{2t}$) تسبب ($y_{1t}$)فتكون لدينا حلقة رجعية.

---

[1] Régis Bourbonnais ,**Op. cit**,p.274.

[2] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 689.

[3]Valérie Mignon, **, Econométrie (Théorie et applications)**, Paris, édition Economica,2007 ,p299.

### 2. سببية سيمس."*Sims*"

قدم Sims اختباره للسببية سنة 1980 ، و الذي ينص على أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ( $y_{1t}$) تسمح بتغير القيم الحاضرة لـ( $y_{2t}$) فإن هذا يعني أن ($y_{2t}$) تسبب ( $y_{1t}$)[1].

و يمكن تمثيل ذلك رياضيا كما يلي[2]:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

✓ إذا تم قبول الفرضية( $H_0$) حيث:

$$0= b_2^2=\ldots..b_{i0}^2 = 0 H_0 :\ b_1^2$$

فإن: $y_{1t}$ لا تسبب في $y_{2t}$.

$$0= b_2^1=\ldots..b_p^2 = 0 H_0 :\ b_1^1$$

✓ إذا تم قبول الفرضية( $H_0$) حيث:

$$0= b_2^1=\ldots..b_p^2 = 0 H_0 :\ b_1^1$$

فإن: $y_{2t}$ لا تسبب في $y_{1t}$.

## المطلب الثاني: الدراسة القياسية والتحليلية لتأثير الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد قمنا بمحاولة تحليل تأثير الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستخدمين في ذلك سلاسل زمنية للناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1972 إلى غاية 2015.

**أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**

1- **بالنسبة لسلسة الناتج الداخلي الخام** : يمكن تمثيل تطورات الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1972- 2015 بيانيا كما يلي:

[1] Régis Bourbonnais ,**Op. cit** ,p275.

[2] زمال وهيبة، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدولار الأمريكي –دراسة قياسية-** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسير والتجارية، جامعة طاهري محمد، بشار، 2011/2010، ص 134.

**الشكل (3-5):التمثيل البياني لسلسة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة( 1972-2015)**

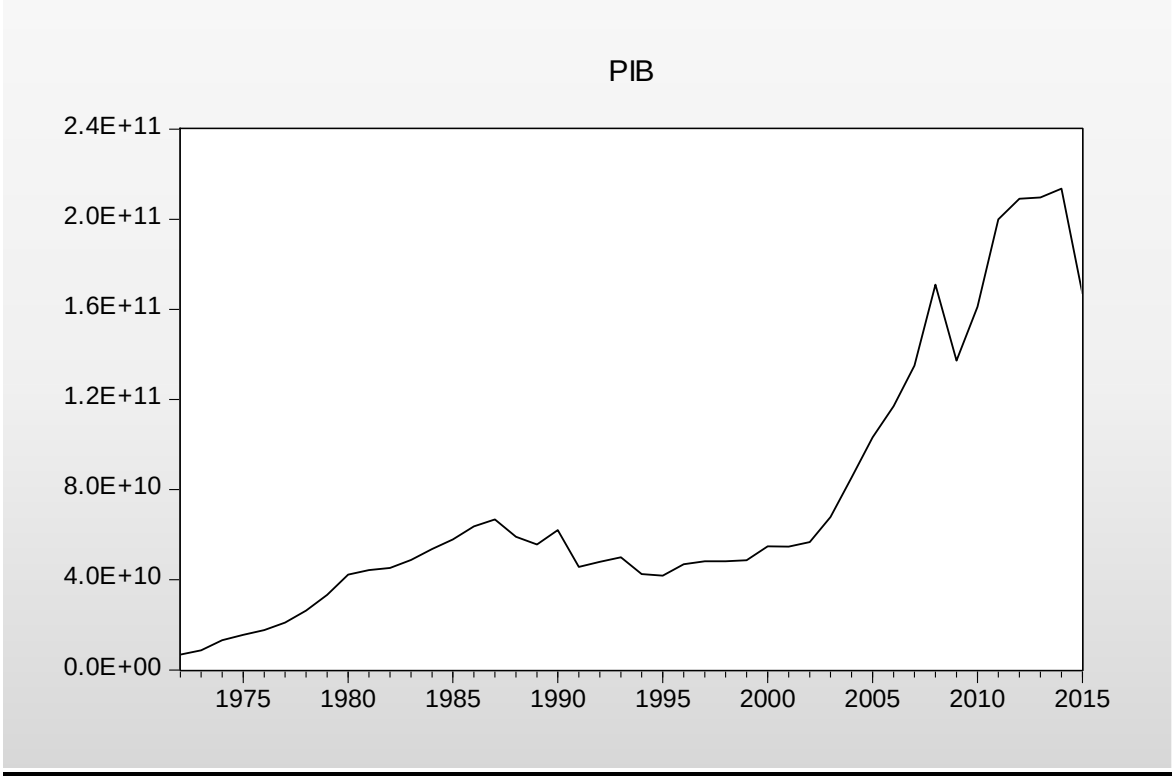


**المصدر**: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج*Eviews 7*

يعبر الناتج الداخلي الخام عن القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد ناقص المواد الخام التي تدخل كسلع وسيطية في الإنتاج خلال سنة واحدة، وهي تعبر عن القيمة المضافة لجميع المنتجين المقيمين.

ومن خلال تتبعنا لمسار تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة الممتدة من عام 1972 إلى غاية 2015، يمكن تقسيم المسار إلى فترات كما يلي :الفترة الأولى (1972-1987) عرفت هذه الفترة تطورا ملحوظا فقد قفز من حوالي 6 مليار دولار أمريكي سنة 1972 إلى حوالي 67 مليار دولار أمريكي أي تضاعف ب10 مرات، وقد عرفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الثانية (1988-1999) تقلبا بين الانخفاض والارتفاع والذي ترافق مع التقلب الذي شهدته الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة .أما الفترة الثالثة (2000-2008) فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال ثماني سنوات تحسنا كبيرا حيث قفز من 54 مليار دولار سنة 2000 إلى 171 مليار دولار سنة 2008، وكان ذلك نتيجة للفورة التي عرفتها أسعار النفط والتي انعكست على حجم وقيمة الصادرات النفطية، ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم انخفضت أسعار البترول مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي فانخفض الناتج الداخلي الخام إلى حوالي

137.2 مليار دولار أمريكي سنة 1999 بنسبة نمو سالبة تقدر ب 0.2 في المئة. وبعد استرداد الاقتصاد العالمي عافيته وبعودة العائدات النفطية للارتفاع نتيجة الزيادة في أسعار المحروقات في السوق الدولية والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته، عاد الناتج الإجمالي بدوره للارتفاع مسجلا بذلك معدلات نمو إيجابية، لكن سنة 2015 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 166.8 مليار دولار أمريكي مسجلا بذلك تراجعا في قيمته مقارنة بسنة 2014 والذي بلغ 213.5 مليار دولار أمريكي حيث انخفض بقيمة 46.7 مليار دولار أمريكي ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط .

2- **بالنسبة الايرادات النفطية**: و يمكن تمثيلها خلال الفترة 1972 -2015 كما يلي:

**الشكل (3-6): التمثيل البياني لسلسلة الايرادات النفطية خلال الفترة (1972-2015)**

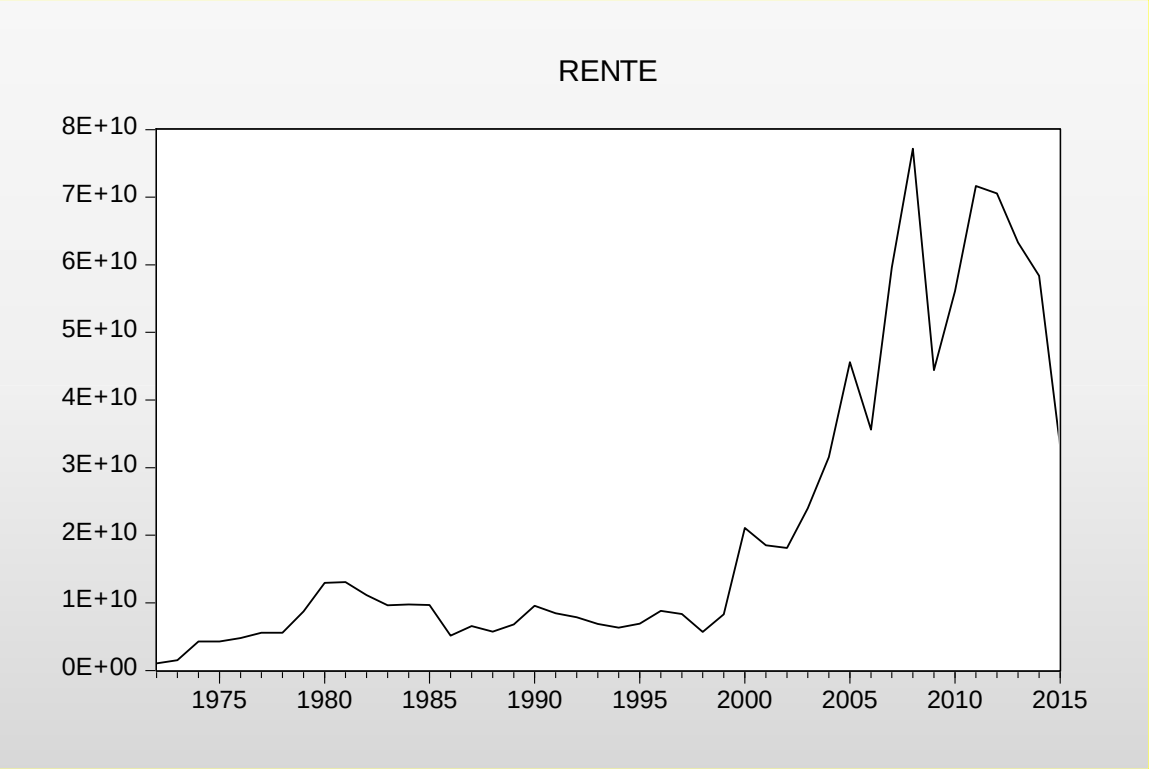


**المصدر:** من إعداد الطالبة باستعمال برنامج *Eviews 7*

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن الإيرادات النفطية في الجزائر عرفت خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينات تطورا كبيرا ونموا مستمرا حيث تضاعف بأكثر من 12 مرة خلال الفترة 1972-1981 والذي تزامن مع النمو المتزايد لأسعار النفط. ومع مرور السوق النفطية بمرحلة جديدة تميزت بانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال الفترة 1982 - 1986 حيث سجلت قيمة العائدات النفطية لأدنى مستوى لها خلال فترة الثمانينات وهذا سنة 1986(5.16 مليار دولار أمريكي)، كما عرفت الفترة الممتدة ما بين (1987-1999) تقلبات مستمرة ما بين الارتفاع والانخفاض في قيمة العائدات النفطية وذلك تزامنا مع التقلب وعدم الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط آنذاك. كما عرفت قيمة العائدات النفطية قفزة كبيرة خلال

الفترة 2000 -2011 ماعدا سنة 2001 والتي عرفت بعض الانخفاض وسنة 2009 وهذا نتيجة لتداعيات الأزمة المالية وقد سجلت انخفاضا قدره 16.34 مليار دولار مقارنة بسنة 2008، وقد عادت الإيرادات النفطية للانخفاض خلال الفترة 2012-2015.

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن أجل اختبار السلاسل الزمنية الخاصة بدراستنا التطبيقية استعملنا طريقة: اختبار PP، وذلك باستعمال برنامج*Eviews.7* ولتطبيق اختبار (PP) على سلسلة الناتج الداخلي الخام الجزائري وسلسلة الايرادات البترولية الجزائرية، نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث على السلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية(MCO).

- بالنسبة للناتج الداخلي الخام:

$$[1]\Delta PIB_t = \emptyset PIB_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[2]\Delta PIB_t = \emptyset PIB_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$[3]\Delta PIB_t = \emptyset PIB_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

- بالنسبة للايرادات البترولية:

$$[4]\Delta Rente_t = \emptyset Rente_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[5]\Delta Rente_t = \emptyset Rente_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6]\Delta Rente_t = \emptyset Rente_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

وقد تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (3-14): اختبار PP لسلسلة الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية في الجزائر.**

| النموذج | $PP_{cal}$ | $PP_{tab}$ | | | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 1% | 5% | 10% | |
| **PIB** | | | | | |
| [1] | 0.97 | -2.61 | -1.94 | -1.61 | غير مستقرة |
| [2] | -0.50 | -3.59 | -2.93 | -2.60 | غير مستقرة |
| [3] | -1.59 | -4.18 | -3.51 | -3.18 | غير مستقرة |
| **Rente** | | | | | |
| [4] | -0.58 | -2.61 | -1.94 | -1.61 | غير مستقرة |
| [5] | -1.38 | -3.59 | -2.93 | -2.60 | غير مستقرة |
| [6] | -2.13 | -4.18 | -3.51 | -3.18 | غير مستقرة |

**المصدر:** من إعداد الطالبة .

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة $PP_{cal}$ أكبر من القيم الحرجة الجدولية $PP_{tab}$ عند مستوى معنوية 1%, 5%,10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية،و وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفروقات من الدرجة الأولى.

**الجدول رقم(3-15): اختبار PP للتفاضل الأول الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية في الجزائر**

| النموذج | $PP_{cal}$ | $PP_{tab}$ | | | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 1% | 5% | 10% | |
| **PIB** | | | | | |
| [1] | -5.15 | -2.62 | -1.94 | -1.61 | مستقرة |
| [2] | -5.27 | -3.59 | -2.93 | -2.60 | مستقرة |
| [3] | -5.12 | -4.12 | -3.52 | -3.19 | مستقرة |
| **Rente** | | | | | |
| [4] | -6.68 | -2.62 | -1.94 | -1.61 | مستقرة |
| [5] | -6.65 | -3.59 | -2.93 | -2.60 | مستقرة |
| [6] | -6.51 | -4.19 | -3.52 | -3.19 | مستقرة |

**المصدر:** من إعداد الطالبة .

تبين هذه النتائج أن القيمة المحسوبة $PP_{cal}$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية $PP_{tab}$ عند مستوى معنوية 1% ،5% و10 % وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونعتبر أن التفاضل الأول للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، ومنه فإن كلا من النمو الاقتصادي والعوائد النفطية متكاملان من الدرجة الأولى I(1) عند كل المستويات، وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فإن الشرط الأول من شروط التكامل المتزامن (شرط الاستقرارية) قد تحقق،ونمر إلى الشرط الثاني .

**ثانيا: اختبار التكامل المتزامن:** بعد التأكد من استقرارية السلسلتين الزمنيتين وأنهما من نفس الدرجة نمر إلى المرحلة الموالية، حيث سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Engle&Granger للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين النمو الاقتصادي وإيرادات النفط في المدى الطويل. وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية MCO ولكي تتحقق علاقة التكامل يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة أي~$e_t$ I(0).

$$PIB_t = \alpha_1 Rente_t + \alpha_2 + e_t$$

$$e_t = PIB_t - \alpha_1 Rente_t - \alpha_2$$

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C(1) | 2.461895 | 0.141717 | 17.37193 | 0.0000 |
| C(2) | 2.30E+10 | 4.33E+09 | 5.306933 | 0.0000 |

$$PIB_t = 2.46 Rente_t + 2.30$$

ونحصل على سلسلة البواقي كالتالي:

$$e_t = PIB_t - 2.46 Rente_t - 2.30$$

وبإجراء اختبار استقرارية سلسلة البواقي نحصل على النتائج التالية:

**الجدول رقم(3-16): اختبار PP لسلسلة البواقي.**

| النموذج | $PP_{cal}$ | $PP_{tab}$ | | | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 1% | 5% | 10% | |
| [1] | -6.49 | -2.62 | -1.94 | -1.61 | مستقرة |
| [2] | -6.42 | -3.59 | -2.93 | -2.60 | مستقرة |
| [3] | -6.53 | -4.19 | -3.52 | -3.19 | مستقرة |

**المصدر:** من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يتضح أن سلسلة البواقي قد أثبتت استقرارها في المستوى الأصلي أي بدرجة أقل من درجة استقرارية السلاسل الزمنية. أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة صفر $I(0) \sim e_t$ وبالتالي نقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

**ثالثا: دراسة اتجاه العلاقات السببية بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي:** بعد أن وجدنا علاقة تكامل متزامن بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger:

**الجدول رقم (3-17) : اختبار العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية**

| الفرضيات | F-Statistic | Prob |
|---|---|---|
| Rente لا تتسبب فيPIB | 4.17 | 0.04 |
| PIB لا تتسبب في Rente | 0.22 | 0.63 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن احتمال F المحسوبة أصغر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة أي أن العوائد النفطية تسبب التغير في النمو الاقتصادي، أما احتمال F المحسوبة أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن التغير في النمو الاقتصادي لا يسبب التغير في العوائد النفطية، وبالتالي توجد علاقة سببية واحدة في اتجاه واحد أي أن التغير في ايرادات البترول يتسبب في التغير في النمو الاقتصادي.

**رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:**

إن الفرق أو الزمني في السلاسل الزمنية من شأنه خلق قدرة تنبئية بين التغيرات، وكلما كانت فترات التباطؤ أكبر تكون النتائج أفضل، ولتحديد فترة الإبطاء الملائمة للمتغير المستقلة من خلال تعظيم

قيمة معامل التحديد المتعدد المعدل $\bar{R}^2$ تم اختيار ثلاث فترات ابطاء، والجدول التالي يبين لنا فترة التأخر المثلى:

**الجدول (3-18): نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج القياسي**

| HQ | AIC | FPE | Lag |
|---|---|---|---|
| 100.9083 | 100.8777 | 2.22e+41 | 0 |
| 97.14933 | 97.05773 | 4.86e+39 | 1 |
| 97.34681 | 97.19414 | 5.59e+39 | 2 |
| 97.12091* | 96.90718* | 4.21e+39* | 3 |
| 97.27145 | 96.99666 | 4.64e+39 | 4 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى قيمة لمعامل التحديد المتعدد والمعدل تم الحصول عليها عند فترة الإبطاء الثالثة.

بعد التأكد من وجود التكامل المتزامن بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي فإن النموذج الأكثر الملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ ECM، وعليه يمكن صياغة النموذج الذي يجمع المتغيرين والذي يهدف إلى قياس الآثار قصيرة وطويلة الأجل على الناتج الداخلي الخام نتيجة التقلب في الايرادات النفطية. والنموذج الذي يوضح العلاقة في المدى القصير يتمثل في :

- بحيث يجب أن يكون معامل $e_{t-k}$ معنوية إحصائيا وسالبة.

$$\Delta PIB = 3.88 - 0.456E_{t-3} + 0.279\Delta PIB_{t-1} + 0.45\Delta PIB_{t-2} - 0.40\Delta PIB_{t-3} - 0.70\Delta Rente_{t-1} - 1.30\Delta Rente_{t-2} - 0.30\Delta Rente_{t-3}$$

- تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.456) إلى أن النمو الاقتصادي تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة(t-3) تعادل 45.6%. أي أنه عندما ينحرف النمو خلال المدى القصير في الفترة(t-3) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 45.6% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة(t). ومن ناحية أخرى ، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن ، بمعنى أن النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب 2.2 سنة(0.456/1) أي سنة وأربعة أشهر باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتقلب في الإيرادات النفطية. حيث نجد أن الإيرادات النفطية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال إحداث صدمة واحدة من الإيرادات النفطية. كما أن إشارة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة

وهذا يعتبر مؤشرا جيد، إذ يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات داخل النموذج.

- قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة النمو الاقتصادي في غياب المتغير المفسر وهي مقبولة اقتصاديا.
- هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وقيمتها المؤخرة الأولى(إشارة موجبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنة المقبلة، وأن انخفاض النمو الاقتصادي لسنة فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنة المقبلة . كما يوجد هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وقيمتها المؤخرة الثانية ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنتين المقبلتين. وأن انخفاض النمو الاقتصادي لسنة فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنتين المقبلتين. أما العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وقيمتها المؤخرة الثالثة (إشارة سالبة) فتشير إلى أن انخفاض النمو الاقتصادي في سنة ما يتوقع أن يكون له تأثير عكسي بعد ثلاث سنوات. أي أن النمو الاقتصادي سوف يرتفع نتيجة لتدخل الدولة لمعالجة الاختلال الحاصل بمختلف الاليات والسياسات والبرامج المسطرة.
- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والايرادات النفطية بالنسبة للتأخر الأول والثاني والثالث، فزيادة الإيرادات النفطية لسنة ما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في السنة الموالية، وهو مالا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

أما النموذج الذي يوضح العلاقة في المدى الطويل يتمثل في:

$$PIB = 1.90 + 2.63Rente$$

- يتضح من خلال النموذج أن العلاقة بين المتغير التفسيري والتابع علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية حيث بلغت (2.63)، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات النفطية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو بـ2.63.

من خلال النتائج المتوصل إليها قياسيا يتضح أن دور النفط في الجزائر يقتصر على النمو الاقتصادي، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم، أكثر منه على التنمية الشاملة على اعتبار أن النمو هو نوع من التطور والتحول التدريجي الكمي وهو يمثل الزيادة( الكمية الاقتصادية) الثابتة التي تحدث في جانب معين من جانب الحياة دون أن يكون شاملا، بينما التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي المأمول خارج النفط فلا تزال بعيدة المنال، لأن نمو الناتج الإجمالي أو متوسط دخل الفرد كمتوسط حسابي لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.

## خاتمـــــة الفصـــــــــل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مدى أهمية البترول في الجزائر، حيث تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، كما أن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع البترول المصدرة من قبل الأوبك. وقد تمكنت الجزائر من استعادة سيطرتها على أهم مورد طبيعي نتيجة قرار التأميم 24 فبراير 1971، بعد أن كان تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي. وقد شهد قطاع المحروقات في الجزائر العديد من التطورات والإصلاحات على مستوى الأطر القانونية والتي جاءت نتيجة مواكبة الأحداث الاقتصادية. وقد لعبت الحصيلة الايرادات النفطية دوراً أساسيا في تطوير الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إبتداءا من مرحلة التسيير الاشتراكي مرورا بمرحلة الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية.

وقد حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر وتقلبات الايرادات النفطية حيث قمنا باستعراض الأساليب المتبعة لاختبار هذه العلاقة، فقد قمنا باستخدام الأسلوب القياسي بمختلف مراحله انطلاقا من اختبار الاستقرارية ثم تحديد وجود العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرين باستعمال اختبار التكامل المشترك ذو الخطوتين، واختبار السببية لننهي الدراسة ببناء نموذج تصحيح الخطأ، وقد بينت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل متزامن مع إمكانية تقدير العلاقة بينهما في المدى الطويل. وبعد اجراء اختبار السببية توصلنا إلى وجود علاقة سببية واحدة وفي اتجاه واحد تفيد بأن التغير في الإيرادات النفطية يتسبب في التغير في النمو الاقتصادي الجزائري، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

# الخـــــــاتمـــة العـــــــامـــــــــة

## الخاتمـــــــــة العامـــــــــة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي وبالتحديد النمو الاقتصادي في الجزائري. ويعتبر النفط أهم مورد طبيعي في الجزائر ساهم إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، وقد تمت معالجة هذه الدراسة في ثلاث فصول.

✓ **ملخص الدراسة:**

- لقد خصصنا الفصل الأول لواقع الثروة النفطية في العالم حيث بدأنا بتعريف النفط وتاريخ اكتشافه ويعود الفضل في ذلك إلى ايدوين ليورنتين درايك 1859 أين تم حفر أول بئر لاستخراج النفط في مدينة في مدينة تتسفيل بولاية بنسلفانيا. ويعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل من الانتاج الزراعي والصناعي في العالم. كما أن النفط يتوزع توزيعا جغرافيا غير متساوي بين القارات وبين الدول. وباستعراضنا للتطور التاريخي للأسعار نجد أن سنة 1973 تعتبر منعرجا حسما في تاريخ الدول المنتجة والمصدرة للبترول وقد مثلت هذه السنة نهاية عهد البترول الرخيص، وإنهاء عصر احتكرت الشركات النفطية للتسعير، دون مراعاة مصالح الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة الثمينة والتي تعتبر لدى العديد من الدول مصدرا مهما في تكوين موارده المالية. وتخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات نتيجة مجموعة من العوامل تساهم بشكل أو بآخر في تغيير أسعاره ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب والعوامل المناخية.. .، وبالنظر إلى تأثير تقلب أسعار النفط على الدول المستوردة والمصدرة للنفط نجد أن التقلبات تنعكس بالسلب أو الايجاب عليها.
- في الفصل الثاني حاولنا عرض الاطار النظري للنمو الاقتصادي والنظريات التي جاءت لتفسير النمو الاقتصادي وقد مرت نظريات النمو الاقتصادي بمرحلتين أساسيتين وذلك إذا اعتمدنا على منهج التحليل المستعمل، فحتى بداية النظرية الكينزية كان يعتمد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن يكون هناك دراسات قياسية لنظريات النمو الاقتصادي، غير أن هذه النظريات كان لها الفضل في إبراز أهم عوامل النمو لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي بشكل دقيق. لكن بعد إظهار أهمية التحليل القياسي في التحليلي الاقتصادي ظهرت بعض المحاولات الجريئة في بناء النماذج الاقتصادية وخاصة في مجال النمو الاقتصادي ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود- دومار، نموذج سولو بإلاضافة إلى نماذج النمو الداخلي. وما ميز هذه النظريات هي أن نقائص كل نظرية كان عبارة عن نقطة انطلاق نظرية أخرى. ومن ثم حاولنا دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو

الاقتصادي حيث بدأنا بتعريف الموارد الاقتصادية ثم الموارد الطبيعية. ثم حاولنا معرفة العلاقة التي تربط الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي، فقد وجدنا أن العديد من الدول التي تملك هذا المورد الطبيعي الناضب يكون فيها مستوى النمو أقل مقارنة بتلك التي لا تتوفر على هذا المورد. وهذا ما أطلق عليه بلعنة الموارد. وقد قام العديد من الاقتصاديون بتقديم تفسيرات اقتصادية وسياسية ومؤسساتية.

- أما في الفصل الثالث فلقد تطرقنا فيه إلى قطاع البترول في الجزائر حيث يعتبر أحد أهم الموارد المالية في الجزائر، وقد تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى الخلفية التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر ولقد تم اكتشاف البترول على يد الاستعمار الفرنسي والذي سخره لخدمة اقتصاده وقد حاول السيطرة عليه من خلال اتفاقية مناصفة الأرباح واتفاقية ايفيان، وحتى بعد الاستقلال الجزائر لم تتمكن الجزائر من بسط نفوذها على موردها. ومن أجل استرجاع سيادتها على ثروتها قامت الجزائر بتأميم قطاع المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971 وهو ثاني استقلال تحصلت عليه الجزائر بعد الاستقلال السياسي في 5 جويلية 1962. وقد قامت الجزائر بسن العديد من القوانين لضبط هذا القطاع. وتعتبر البترول في الجزائر أهم مورد مالي فلقد ساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري. كما حاولنا في هذا الفصل إبراز تأثير تقلبات الايرادات البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر فقد قمنا باستخدام الأسلوب القياسي، نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وقد بينت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل متزامن مع إمكانية تقدير العلاقة بينهما في المدى الطويل. وبعد اجراء اختبار السببية توصلنا إلى وجود علاقة سببية واحدة وفي اتجاه واحد تفيد بأن التغير في الإيرادات النفطية يتسبب في التغير في الانتاج المحلي الاجمالي الجزائري، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

✓ **اختبار فرضية الدراسة:**

بخصوص الفرضية التي صغناها فلقد تبين لنا صحتها فالنمو الاقتصادي في الجزائر تربط علاقة طردية بالإيرادات النفطية أي كلما ارتفع الايرادات النفطية يقابله ارتفاع في النمو الاقتصادي والعكس صحيح وهذا يرجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على 98 %من صادرات النفط، أي أن باقي القطاعات الأخرى تعرف غياب شبه تام في تكوين صادرات الجزائر، وهذا يقودنا إلى القول أن الجزائر دولة ريعية.

✓ **نتائج الدراسة:**

- يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان في القرن العشرين، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل من الانتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وبسبب تعدد استخدامه ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.
- تعتبر سنة 1973 نهاية عصر النفط الرخيص، وبداية عصر جديد استطاعت فيه الدول المنتجة والمصدرة أن تجد لها مكانا ضمن الشركات النفطية الاحتكارية.

- أغلب النظريات جاءت لتفسر النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة أي أنه لا يمكن الاستفادة منها من قبل الدول النامية.
- بالرغم من أن العديد من الدول تمتلك ثروات طبيعية إلا أنها تحقق معدلات نمو أقل من تلك التي لا تملك هذه الثروات، مما جعل الاقتصاديون يطلق على هذه الظاهرة بلعنة الموارد الطبيعية.
- شهد قطاع النفط في الجزائر العديد من التطورات والإصلاحات على مستوى الأطر القانونية والتي جاءت نتيجة مواكبة الأحداث الاقتصادية.
- لعبت حصيلة الايرادات النفطية دوراً أساسيا في تطوير الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إبتداءا من مرحلة التسيير الاشتراكي مرورا برحلة الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية.
- لا تزال صادرات النفط تمثل 98% من إجمالي الصادرات في الجزائر وهذا بالرغم التغييرات الحكومية المتكررة والإصلاحات والبرامج العديدة التي شهدتها الجزائر رغم تحسن ميزانيتها بفضل إيرادات النفط.
- إن الاعتماد المفرط على الايرادات البترولية في بناء الاقتصاد الجزائري، ساهم بشكل كبير في إضعاف القطاعات الإنتاجية الرئيسية الأخرى، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تعاني من لعنة الموارد الطبيعية (لعنة النفط).
- إن عدم استغلال الأمثل للموارد المالية المتأتية من الإيرادات البترولية في تطوير أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية خارج قطاع المحروقات، سوف يعرض الجزائر إلى أخطار كبرى.
- أوضحت الدراسة القياسية عن وجود علاقة سببية واحدة في اتجاه واحد هي أن التغير في عوائد البترول يتسبب في التغير في النمو الاقتصادي. كما بينت الارتباط الكبير بينهما

✓ **التوصيات**:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- لايزال الاقتصاد الجزائري رهينا بالنفط منذ الاستقلال إلى غاية يومنا، وكما هو معلوم أن النفط مورد طبيعي ناضب، وأن أسعاره في تقلب مستمر، لذا يجب تفعيل وتطوير القطاعات أخرى غير بترولية وهذا من أجل التخلص من التبعية النفطية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية ولكنها تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بتلك التي تملك ثروات وتحقق مستويات نمو أقل.
- تنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات بالاعتماد على جودة مخرجات التعليم والتكوين وبناء القدرات واكتساب المهارات.

- سن قوانين جديدة من أجل حماية والحفاظ على الثروة الطبيعية في الجزائر.
- البحث على مصادر أخرى لتمويل الاقتصاد الجزائري بدل الاعتماد على المورد الواحد المهدد بالنضوب.
- تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.
- القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة بغية التحرر التدريجي للاقتصاد من تبعية النفط.
- إيجاد استراتيجية شاملة لضمان تطوير إنتاج ثروات جديدة في الصناعة والزراعة والخدمات في أقرب وقت ممكن.
- تحفيز خلق الشركات في الجزائر ومراجعة القوانين المتعلقة بها وتمويل الاستثمار العمومي وإصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال ومراجعة السياسة الصناعية وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية وتطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية ووضع نظام جديد للإحصائيات.
- تطوير الطاقات المتجددة والاستفادة منها في تحقيق مورد مالي اخر يدعم الاقتصاد الجزائري.

✓ **آفاق البحث:**

تناولت هذه الدراسة تأثير الايرادات البترولية على الاقتصاد الكلي وبالتحديد النمو الاقتصادي في الجزائر وهذه الدراسة ماهي إلا جزء بسيط من موضوع جد مهم، ويحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع ويمكن أن تكون دراسات مستقبلية أخرى ومن بينها:

- تأثير تقلب الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- الجزائر ما بعد عصر النفط.
- استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية؛ -الجزائر والنرويج نموذجا-.
- لعنة تسيير الموارد.

# الملاحق

## الملحق رقم 01: اختبارPP لسلسلة الناتج الداخلي الخام.

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.970171 | 0.9093 |
| Test critical values: | 1% level | -2.619851 | |
| | 5% level | -1.948686 | |
| | 10% level | -1.612036 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.506161 | 0.8800 |
| Test critical values: | 1% level | -3.592462 | |
| | 5% level | -2.931404 | |
| | 10% level | -2.603944 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.596265 | 0.7780 |
| Test critical values: | 1% level | -4.186481 | |
| | 5% level | -3.518090 | |
| | 10% level | -3.189732 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق رقم 02: اختبارPP للتفاضل الأول لسلسلة الناتج الداخلي الخام.**

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.157073 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.621185 | |
| | 5% level | -1.948886 | |
| | 10% level | -1.611932 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.276564 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -3.596616 | |
| | 5% level | -2.933158 | |
| | 10% level | -2.604867 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.125224 | 0.0008 |
| Test critical values: | 1% level | -4.192337 | |
| | 5% level | -3.520787 | |
| | 10% level | -3.191277 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم03: اختبار PP لسلسة الإيرادات النفطية

Null Hypothesis: RENTE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.582777 | 0.4590 |
| Test critical values: | 1% level | -2.619851 | |
| | 5% level | -1.948686 | |
| | 10% level | -1.612036 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RENTE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.384191 | 0.5812 |
| Test critical values: | 1% level | -3.592462 | |
| | 5% level | -2.931404 | |
| | 10% level | -2.603944 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RENTE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.132792 | 0.5135 |
| Test critical values: | 1% level | -4.186481 | |
| | 5% level | -3.518090 | |
| | 10% level | -3.189732 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## الملحق رقم 04: اختبارPP للتفاضل الأول لسلسلة الإيرادات النفطية

Null Hypothesis: D(RENTE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.681290 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.621185 | |
| | 5% level | -1.948886 | |
| | 10% level | -1.611932 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RENTE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.659019 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.596616 | |
| | 5% level | -2.933158 | |
| | 10% level | -2.604867 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RENTE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.515854 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.192337 | |
| | 5% level | -3.520787 | |
| | 10% level | -3.191277 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق 05: تقدير العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والايرادات النفطية في المدى الطويل.**

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 10/02/17 Time: 15:54
Sample: 1972 2015
Included observations: 44

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RENTE | 2.461895 | 0.141717 | 17.37193 | 0.0000 |
| C | 2.30E+10 | 4.33E+09 | 5.306933 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.877830 | Mean dependent var | 7.51E+10 |
| Adjusted R-squared | 0.874921 | S.D. dependent var | 5.84E+10 |
| S.E. of regression | 2.07E+10 | Akaike info criterion | 50.38471 |
| Sum squared resid | 1.79E+22 | Schwarz criterion | 50.46581 |
| Log likelihood | -1106.464 | Hannan-Quinn criter. | 50.41479 |
| F-statistic | 301.7840 | Durbin-Watson stat | 0.461391 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

## الملحق 06: اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية والناتج الداخلي الخام

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/03/17 Time: 14:27
Sample: 1972 2015
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| RENTE does not Granger Cause PIB | 42 | 4.17084 | 0.0401 |
| PIB does not Granger Cause RENTE | | 0.22563 | 0.6338 |

## الملحق 07: نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB RENTE
Exogenous variables: C
Date: 10/03/17 Time: 14:23
Sample: 1972 2015
Included observations: 40

| Lag | FPE | AIC | HQ |
|---|---|---|---|
| 0 | 2.22e+41 | 100.8777 | 100.9083 |
| 1 | 4.86e+39 | 97.05773 | 97.14933 |
| 2 | 5.59e+39 | 97.19414 | 97.34681 |
| 3 | 4.21e+39* | 96.90718* | 97.12091* |
| 4 | 4.64e+39 | 96.99666 | 97.27145 |

* indicates lag order selected by the criterion
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

## الملحق 08: معلمات النموذج في المدى القصير والمدى الطويل.

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/02/17 Time: 16:04
Sample (adjusted): 1976 2015
Included observations: 40 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

| Cointegrating Eq: | CointEq1 |
|---|---|
| PIB(-1) | 1.000000 |
| RENTE(-1) | -2.634125<br>(0.26082)<br>[-10.0995] |
| C | -1.90E+10 |

| Error Correction: | D(PIB) | D(RENTE) |
|---|---|---|
| CointEq1 | -0.456314<br>(0.17571)<br>[-2.59698] | -0.136604<br>(0.12934)<br>[-1.05612] |
| D(PIB(-1)) | 0.279879<br>(0.29775)<br>[ 0.94000] | 0.257780<br>(0.21918)<br>[ 1.17612] |
| D(PIB(-2)) | 0.451252<br>(0.27342)<br>[ 1.65041] | 0.151593<br>(0.20127)<br>[ 0.75318] |
| D(PIB(-3)) | -0.406397<br>(0.30990)<br>[-1.31138] | -0.511382<br>(0.22813)<br>[-2.24166] |
| D(RENTE(-1)) | -0.709484<br>(0.50595)<br>[-1.40227] | -0.507057<br>(0.37245)<br>[-1.36142] |
| D(RENTE(-2)) | -1.308493<br>(0.48904)<br>[-2.67566] | -0.647469<br>(0.35999)<br>[-1.79856] |
| D(RENTE(-3)) | 0.732143<br>(0.58101)<br>[ 1.26013] | 0.762155<br>(0.42769)<br>[ 1.78201] |
| C | 3.88E+09<br>(2.5E+09)<br>[ 1.53965] | 1.61E+09<br>(1.9E+09)<br>[ 0.87102] |
| R-squared | 0.469490 | 0.353521 |
| Adj. R-squared | 0.353440 | 0.212104 |
| Sum sq. resids | 4.39E+21 | 2.38E+21 |

| | | |
|---|---|---|
| S.E. equation | 1.17E+10 | 8.62E+09 |
| F-statistic | 4.045609 | 2.499842 |
| Log likelihood | -979.6531 | -967.3991 |
| Akaike AIC | 49.38266 | 48.76995 |
| Schwarz SC | 49.72043 | 49.10773 |
| Mean dependent | 3.78E+09 | 7.20E+08 |
| S.D. dependent | 1.46E+10 | 9.71E+09 |

| | |
|---|---|
| Determinant resid covariance (dof adj.) | 3.20E+39 |
| Determinant resid covariance | 2.05E+39 |
| Log likelihood | -1923.896 |
| Akaike information criterion | 97.09479 |
| Schwarz criterion | 97.85479 |

# قـــــــائمـــــــة المـــــــراجـــــــع

## I. الكتب:

### ❖ باللغة العربية:


1. سورة البقرة، الآية 164.
2. ابراهيم محمد مصطفى، **مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، الاسكندرية، الدار الجامعية.
3. ابراهيم مصطفي وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
4. أحمد الكواز، **مسح وتقييم بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والتوزيع، سوريا، مارس 1996.
5. أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر – التلوث البيئي- التنمية المستديمة-**، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2015.
6. أحمد رمضان نعمة وأخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
7. اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**،الطبعة الثانية، الجزائر، دار هومة،1997.
8. إمام محمد سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي-دراسة تحليلية-** القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014 .
9. أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2002.
10. أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، الجزء الأول، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2013 .
11. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **اقتصاديات موارد البيئة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2007.
12. بن رمضان أنيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، الجزائر، دار هومة،2014.
13. جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
14. جوزيف ي ستغليتز، **تحويل لعنة الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى نقمة**، واشنطن، معهد المجتمع المنفتح،2005.
15. حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ،2000.

16.حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الأردن، دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1997.

17.حسين القاضي، سمير الريشاني، **محاسبة البترول** ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

18.حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الأولى، الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

19.حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

20.حلاوة جمال، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

21.حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، الرياض، العبيكان،2007

22.ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، سوريا، هيئة تخطيط الدولة،2004.

23.سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

24.سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل**، الطبعة الأولى، عمان ،دار الراية للنشر والتوزيع،2015.

25.شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2000.

26.ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

27.ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

28.عبد الجبار محمود العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة(دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي)**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

29.عبد القادر محمد عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

30.عبد المقتدر عبد العزيز السيد، **البترول وطرق استكشافه**، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2008.

31.عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج- النظرية- القياس**، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

32.عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

33.علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع... العوائق...سبل النهوض** ، الطبعة الأولى، الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،2010.

34.علي لطفي ،**الطاقة والتنمية في الدول العربية**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات،2008.

35.فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، عمان، دار أيله للنشر والتوزيع، 2008.

36.قصي عبد الكريم ابراهيم، **النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية( النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2010، ص110.

37.كامل بكري واخرون، **الموارد واقتصادياتها**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.

38.كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات –رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد-** ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2000.

39.محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، ليبيا، دارشموع الثقافة، 2003

40.محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مؤسسة رؤية، 2011.

41.محمد أزهر السماك،**اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، الموصل ،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ،1981.

42.محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

43.محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

44.محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات- الإستراتيجيات- التمويل**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

45.محمد فوزي أبو السعود وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

46.محمد فوزي أبو السعود وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006.

47.مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية( نظريات وسياسات وموضوعات)**، عمان، دار وائل للنشر ، 2007.

48.ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن الحسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر ،2006.

49.هاشم علوان حسين السامرئي، عبد الله محمد جاسم المشهداني، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،1992.

50.هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.

51.عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والدكتاتورية**، الطبعة الأولى، بغداد، دراسات عراقية،2013.

52.عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

❖ **باللغة الأجنبية:**

1. Chems Eddine Chitour, **La Politique et le nouvel ordre pétrolier international**, Alger, Edition dahlab 1995 .
2. Eric Bousserelle, **Dynamique Economique-Croissance, Crises, Cycles**-,Gualino Editeur,Paris,2004.
3. Hamdani Hocine ,**Statistique Descriptive et Expression Graphique**, Alger, O.P.U, 1988..
4. Institut Française Du pétrole, **recherche et production du pétrole et du gaz réserves, coûts ,contrats**, PARIS, Editions Technip ,2002,
5. **Le Marché Pétrolier**, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des
6. Mustapha Mekideche, **L'Algérie Entre Economie De Rente Et Economie De Marché**, Alger, Édition Dahlab ,2000.
7. Régis Bourbonnais, **Exercices pédagogique d'économétrie, Paris**, édition Economica,2004.
8. Valérie Mignon **, Econométrie (Théorie et applications)**, Paris, édition Economica,2007.

## II. الأطروحات والمذكرات:

1. إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر1980-2014**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

2. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010.
3. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، نقود بنوك ومالية، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد،2011.
4. زمال وهيبة، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدولار الأمريكي –دراسة قياسية-** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة طاهري محمد، بشار، 2010.

## III. المجلات :

❖ **باللغة العربية:**

1. أسامة صاحب منعم، **الملامح العامة لسياسة النفط الجزائرية(1962-1965)**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 2015، المجلد2، العدد1.
2. بن رمضان أنيسة، **أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية، الأردن، 2015، كانون الثاني، المجلد الأول، العدد الأول.
3. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2006، نوفمبر، المجلد 5، العدد 57.
4. خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2013، جوان العدد التاسع، ص ص148-149.
5. الذهب الأسود، **إضاءات**، معهد الدراسات المصرفية،2013، يناير، العدد 6، السلسة 5.
6. رضا عبد الجبار سلمان، **المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية،2008، المجلد 11، العدد 3.
7. زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، الدنمارك،2011.

8. سلام جبار شهاب، **الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية(دول الخليج نموذجا)**، مجلة العلوم السياسية والدولية ، 2012، العدد 21.
9. صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة(حالة العراق)**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد،2013،تشرين الثاني.
10. الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط الفرص والتحديات**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2012، المجلد 38، العدد 142.
11. الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2011، المجلد37، العدد139.
12. عبد الستار عبد الجبار موسى، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.
13. عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، السعودية، جامعة المجمعة.
14. عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971- دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي2012.
15. علة مراد، سمية موري ،**عرض تجارب تنموية ناجحة مع الإشارة لتجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15-أ- أكتوبر 2014، جامعة بشار،الجزائر
16. علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2012، المجلد38 ، العدد141.
17. عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد 01.
18. عيه عبد الرحمان، **دور عوائد الصادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة (2000-2011)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 5، جوان2011
19. فضل النقيب، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،2006.
20. كريستوف ألسوب، بسام فتوح، **تطور أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمي وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2010، المجلد36، العدد135.

21.كريستين إبراهيم زادة، **المرض الهولندي- ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003.

22.ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)، نشأتها وتطورتها والتحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد 41.

23.مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق،2010، المجلد3، العدد 15.

24.محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر(دراسة تحليلية وقياسية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،2013، العدد 02.

25.مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق،2014، المجلد 4، العدد 3.

26.مفيد نون يونس، عدنان دهام أحمد، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ،2012، المجلد 34، العدد 109.

27.منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل معالجتها**، مجلة دراسات، جامعة الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2015، العدد الثالث.

28.الهاشمي بوجعدار، **أزمة المديونية الخارجية للجزائر- أسبابها وآثارها-**، مجلة العلوم دار الهدى، 1999، ديسمبر، العدد12.

29.كسيرة سمير، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر،2015،

❖ **باللغة الأجنبية:**

1. Aaron Tornell &Philip R.Lane ,**The Voracity Effect** ,The American Economic Review,Vol°89.March1999.
2. Benoît Thévard, **l'europe face au pic petrolier : rapport annexe 1 :reserves et production**, Novembre 2012 .
3. Corden,M**. Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation** ,Oxford Economic Papers New Series , Vol 36 , Nov.1984 .

4. Davide Waldner &Benjamin Smith ,**Rentier States And State Transformations**, The Oxford Handbook Of Transformation Of The State. New York,V4,Augst 2013.
5. Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001.
6. Jean-Jaques Nowak , **le syndrome néerlandaise : relations intersectorielles et vulnérabilité des branches** , l'actualité économique (www.erudit.org ), septembre 1995, vol71,
7. Krier James, Alternative Energy Or Alternative Oil ? The Search For Unknown Reservoirs, Journal Of Young Investigators, July 2005
8. Nuno Torres,Óscar Afonso,Isabel Soares,**A Survey Of Literature On The Resource Curse.Critical Analysis Of The Main Explanation, Empirical Tests And Resource Proxies**, CEF Up-Working,Paper,Centro Se Economia e .Finanças Da Up Porto,02-2013.
9. Paolo Manasse, Procyclical Fiscal Policy: Shocks, **Rule And Institutions-A View From Mars**, International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Working Paper, N°06/27, January 2006
10. Robinson .J,Torvik .R&Verdier.T, **Political Foundation Of The Resource Curse**. Journal Of Development Economics,V79.2006
11. Ross M, The **Natural Resource Curse :How Wealth Can Make You Poor. In, Natural Resource And Violent Conflict, Option And Action**. Bannon Lan &Collier Paul, The World Bank, Washington, D.C.2003.

## IV. الملتقيات، المؤتمرات، الندوات:

1. الملتقى الوطني حول: **سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر**، يومي 24-25 نوفمبر 2014 الملحقة الجامعية بمغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر.
2. المؤتمر الأول: **السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف 1، 2015.

3. المؤتمر الدولي: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، 11-2013/03/12.
4. المؤتمر العلمي الدولي: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس سطيف، 7-8 أفريل2008.
5. مؤتمر: **إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية**، ديسمبر 2013، الأردن، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الإدارية-، القاهرة،2014.
6. مؤتمر الطاقة العربي العاشر،**الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 ديسمبر2014.
7. المنتدى النووي- رؤى من الشرق الأوسط، عمان.
8. ندوة: **تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر 2015.

## V. الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر 1991.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 المشورة بتاريخ 19 جويلية 2005.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد48، الصادر بتاريخ30 يوليو 2006.
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد11، الصادر بتاريخ24 فبراير2013.

## VI. التقارير والمنشورات الدولية:

❖ **باللغة العربية:**

1. التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربيأبو ظبي، 2001،العدد 31.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2015 ،العدد35،
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ،2016،العدد36.
4. التقرير السنوي للبنك الجزائري (2002-2008-2010-2012-2013).
5. البنك المركزي الجزائري النشرات الإحصائية (2008-2009-2010-2012-2013-2014).

❖ **باللغة الأجنبية:**

1. **OPEC** : Annual statistical Bulletin 1999 .
2. **OPEC** : Annual statistical Bulletin 2000.

3. **OPEC** : Annual statistical Bulletin 2004.
4. **OPEC**: Annual statistical Bulletin 2005.
5. **OPEC** : Annual statistical Bulletin 2008.
6. **OPEC** : Annual statistical Bulletin 2013.
7. **OPEC** :Annual Statistical Bulletin 2015
8. bp statistical review of world energy 2010
9. bp statistical review of world energy 2015

## VII. المواقع بالأنترنت:

1. aelyanews.net
2. ar.actualitix.com
3. ar.wikipedia.org
4. data.albankaldawli.org
5. fr.wikipedia.org
6. www.ahram.org.eg
7. www.alaraby.co.uk
8. www.alayam.com
9. www.alborsanews.com
10. www.alhayat.com
11. www.aljazeera.net
12. www.arab-oil-naturalgas.com
13. www.bp.com
14. www.indexmundi.com
15. www.kantakji.com
16. www.onx.dz
17. www.opec.org
18. www.raqeb.co.
19. www.raya.com

20.www.sonatrach.dz

21.www.worldbank.org.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تقلبات الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1972-2015 وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن. ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين أساسيين المتغير المستقل هو الايرادات النفطية الجزائرية، والمتغير التابع هو النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي وذلك خلال الفترة 1972-2015، وقد بينت الدراسة أن تأثير تقلبات الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر تحمل تأثيرين أحدهما ايجابي والآخر سلبي.

**الكلمات المفتاحية:** الايرادات النفطية، التقلبات، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

## Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'impact des fluctuations des revenus pétrolières sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1972-2015 en basant sur la méthodologie de cointégration. A cet effet, il a été estimé un modèle standard comprenant deux variables principales : une variable indépendante qui est les revenus pétroliers de l'Algérie, et une variable dépendante qui est la croissance économique exprimée au PIB au cours de la période 1972-2015. L'étude a montré que l'impact des fluctuations des revenus pétroliers sur la croissance économique en Algérie portant deux effets, l'un est positive et l'autre est négative..

**Mots-clés**: les revenus du pétrole, les fluctuations, la croissance économique, l' économie algérienne.

## Summary:

This study aims to know the effect of fluctuations in oil revenues on economic growth in Algeria during the period 1972-2015, based on the methodology of cointegration. For this purpose, a standard model has been estimated that includes two main variables: an independent variable which is the Algerian oil revenues and a dependent variable which is the economic growth expressed in GDP during the period 1972-2015. The study showed that the impact of fluctuations in oil revenues on economic growth in Algeria has two effects: one is positive and the other is negative.

**Key words**: oil revenue, volatility, economic growth, the Algerian economy.